



مجلس النواب الأردني

## المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثامنة عشرة

المنعقدة يوم الاثنين ١٧ رمضان ١٣٩٨ هـ الموافق ٢١/٨/١٩٧٨ م

(الجلد ١)

(العدد ١٨)

### محضر الجلسة الثامنة عشرة

صفحة

٣

٣

٣

٤

٤

٤

وافق المجلس على جميع  
الاعتراضات

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتراضات :

أ - كتاب معلرة مقدم من السيدة وداد بولس

ب - كتاب معلرة مقدم من السيد عطا الله الكباريتي

ج - كتاب معلرة مقدم من السيد علي البشير

د - كتاب معلرة مقدم من السيد علي السحيمات

- ٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٩٦٠٩ تاريخ ١٣/٨/١٩٧٨  
المتضمن إحالة مشروع قانون الرسوم الإضافية للجامعة الاردنية وجامعة  
اليرموك للمجلس
- ٤ - أ - استكمال البحث بقرارات اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية  
واللجنة الاجتماعية والتربوية بشأن مشروع قانون الضمان الاجتماعي  
لسنة ١٩٧٨ ابتداء من المادة (٦١) من المشروع  
ب - قرار اللجنة المشتركة رقم (٦) المؤرخ في ٢٠/٨/١٩٧٨ حول  
المادة (٤٥) إحالة الى اللجنة بقرار من المجلس بجلسته السابقة  
السابعة عشرة
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

## المجلس الوطني الاستشاري

### محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبمصاب قانوني في  
الساعة ١٠ صباحا من يوم الاثنين الواقع في  
١٩٧٨/٨/٢١ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي  
رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور  
لبن عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب  
من الامضاء بالاجازة السادة :

وتغيب من الاعضاء معذرا السادة :  
السيدة وداد بولص ، عطا الله الكباريتي ، علي  
البشر ، علي السحيبات .

وتغيب بدون معذرة الاعضاء السادة :

#### وحضر من الحكومة

١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء  
وزير الدفاع والخارجية

٢ - معالي الدكتور عبد السلام المجالي  
وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة  
الوزراء

٣ - سعادة الشريف فواز شرف وزير  
التجارة والشباب .

٤ - معالي الدكتور نجم الدين الدجاني  
وزير الصناعة والتجارة .

٥ - معالي السيد محمد الدباس وزير  
المالية

٦ - معالي المهندس سعيد بيثو وزير  
الاشغال  
٧ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابده  
وزير الصحة .

#### افتتاح الجلسة

دولة الرئيس : النصاب قانوني ، اعلن  
افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال  
اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .  
السيد الامين العام

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

١ -

طلب معذرة من السيدة وداد بولص .  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاثم

ارجو التفضل بقبول اعتذاري عن جلسة  
١٩٧٨/٨/٢١ بسبب سفري الى خارج المملكة .

واقبلوا فائق الاحترام .

١٩٧٨/٨/٢٠

عضو المجلس الوطني الاستشاري

وداد بولص

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على قبول معذرتي

الجيب :  
موافقون

هكذا من الأصل

- ب -

السيد الأمين العام

طلب معذرة من السيد عطا الله الكباريتي  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم

تحية واحترام وبعد

ارجو قبول معذرتي عن حضور الجلسة  
بسبب وجودي خارج الأردن .

وتفضلوا بقبول ناتي الاحترام

١٩٧٨/٨/٢٠

عضو المجلس

عطا الله الكباريتي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي

الجيب : .

موافقون

- ج -

السيد الأمين العام

طلب معذرة متدم من السيد على البشير  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

تحية واحتراما

اعتذر عن حضور الجلسة التي ستعقد في  
١٩٧٨/٨/٢١ بسبب وجودي في مستشفى

الجامعة .

واقبلوا احترامي

المضمو

على البشير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي

الجيب : .

موافقون

- د -

طلب معذرة متدم من محالي السيد علي  
السحيبات .

دولة رئيس المجلس الوطني الاتم

ارجو التكرم بقبول اعتذاري عن حضور  
جلسة الاثنين ١٩٧٨/٨/٢١ بسبب سفري .

واقبلوا احترامي .

المهندس

علي السحيبات

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول طلبه

الجيب : .

موافقون .

السيد الأمين العام

٣ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٩٦٠٩ تاريخ  
١٩٧٨/٨/١٣ المتضمن احالة مشروع قانون

الرسوم الاضائية للجامعة الاردنية وجامعة  
اليرموك للمجلس .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطني  
الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ، ابعثدولتكم

طيا ( ١٠٠ ) نسخة من مشروع قانون الرسوم  
الاضائية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك

الذي اصدره كتاتون مؤقت مع الاسباب الموجبة  
وارجو عرضة على مجلسكم الموقر لبدء الشورة

فيتمه .

واقبلوا ناتي الاحترام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

دولة رئيس المجلس

يحال للجنة المالية ، هل يوافق المجلس ،

الدكتور عيسى قسوس

دولة رئيس المجلس ، قبل ان يحال نرجو  
ان يوزع القانون على المجلس ، لتتمكن من

قراءته والموافقة عليه من حيث المبدأ ، ومن ثم  
يقرر المجلس الاحالة الى اللجنة ام لا .

دولة رئيس المجلس

دكتور عيسى ، هذا تعديل القانون بمعدل  
به وسيوزع على الاعضاء . اليوم والحقبة

انه وصلنا البارحة الموضوع مهم ، ونحن  
نرغب ان تعطى كل الفرصة لدراسته .

دولة رئيس المجلس

جودت بك ، تفصل .

السيد جودت السبول

لقد سبق للزجل الريماوي ان اشار الى  
نقطة نظام بالذات ، انه قبل احالة الموضوع

قسوس ، وشرح عبد الله بك انه يجب ان يوزع  
مع الاسباب الموجبة وبعد ان يقر المبدأ يحال  
المجلس هذا المشروع الى اللجنة المختصة .

السيد احمد الطراونة

دولة الرئيس ، وظيفة هذا المجلس هي  
ابداء الرأي والمشورة ، وليس الرضا او القبول

فالنظام الداخلي ان كان ينصه او يروحه  
يتضمن ان يرسل القانون الى المجلس ثم يرسل

الى اللجنة القانونية في الحالة هذه يختصر درجة  
قبل توزيعه على الاعضاء اولاً ، ثم يدرس لانه

ما الفائدة من دراسته قبل احالته الى اللجنة  
القانونية ، هل يستطيع المجلس ان يقول ارفضه

او اقره بدون رأي اللجنة ، فرائي عندما يأتي  
القانون الى المجلس في جلسة يحال الى اللجنة

القانونية او يقرر المجلس رؤيته ماذا رأى المجلس  
ذلك مستعجلاً . . . ثم اللجنة القانونية تعطي

قرارها للمجلس ويعطي المجلس رايه ويرسل  
الرأي للحكومة ، الواقع النقطة التي تفصل بها

الاخوان كانت تنطبق فيما لو كان هذا المجلس  
له ان يثبت في القانون بالرفض او القبول ، لكن

وظيفة هذا المجلس هي ابداء الرأي والمشورة  
فاختصارا للطريق يجب ان يحال للجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

أؤيد الاستاذ جودت السبول والاستاذ  
الريماوي فيما ذهبا اليه من وجوب الاطلاع

على القانون قبل احالته الى اللجنة القانونية  
واقتراره من ناحية مبدئية ام لا ، ولكن بعد

صدور نظام المجلس ومراحة المادة ( ٢٥ ) منه  
نجد ان لا خيار امام المجلس الا في حالتين

اثنين على وجه الحصر ، الاولى - الاحالة  
الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة ، والحالة

الثانية : النظر بصفة الاستعجال لاتراره ، ولذلك  
ليس في نظام هذا المجلس ، ولا في القانون

الصادر بمقتضاه ما يجيز للمجلس قراءة القانون  
قراءة مبدئية او الاطلاع عليه بصورة مبدئية قبل

احالته الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة  
وعليه اري ان يحال الى اللجنة القانونية

او اللجنة المختصة .

الى اللجنة المختصة يجب ان يقر المجلس هذا  
المبدأ ، وقد اقر المجلس ذلك ، من حيث المبدأ

لم يقبل هذا المشروع ، فارى ان يدرس من قبل  
المجلس ، ومن ثم يحال اذا اخذنا بهذا المبدأ

الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس

الامر متروك للمجلس

السيد عبد الله الريماوي

انا اعتقد ان طلب الاخ الدكتور مهم من  
ناحية ارساء تقاليد للعمل واعتقد انه من حيث

ان يوزع مشروع كل قانون على المجلس ، قبل ان  
يحال الى اية لجنة ، مثل هذا الامر يساعده

الاعضاء على دراسة اولية ، ويعطي لقرار  
المجلس في تلك الحالة ، ماذا اتفقنا على ان نجعل

هذا تقليدا لهذا المجلس يكون ذلك في صالح  
عمله وفي صالح مسؤوليته .

دولة رئيس الوزراء

شكرا ، اقرا المادة التي في النظام اقرا  
( الامين العام ) المتعلقة بالحالة القوانين .

السيد الامين العام

الفصل الرابع ، مشاريع القوانين المادة  
( ٢٥ ) يحال رئيس الوزراء مشاريع القوانين

والقوانين مع الاسباب الموجبة الى رئيس المجلس  
الذي يقرر احالته الى اللجنة القانونية او اللجنة

للخطة ، مالم يقرر النظر فيه بصورة  
مستعجلة .

دولة رئيس المجلس

السيد جمال ابو بكر ، تفصل

السيد جمال ابو بكر

دولة الرئيس ، لي استيضاح بموضوع  
المضمر .

دولة رئيس المجلس

منذنا نكمل الموضوع ، نبحت موضوعك .  
السيد عبد المجيد الشريدة

الذي يقرر الاحالة منا هو المجلس وليس  
رئيس المجلس .

دولة رئيس المجلس

احالة مشروع القانون للجنة المالية هل  
النظام ، ينظر ما طلب الاخ الدكتور عيسى

هكذا من المأهول



### دولة رئيس المجلس

شكرا . . . دكتور خليل تفضل .

### الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، أنا من الذين يؤيدون حالة اي مشروع قانون الى اللجنة المختصة قبل ان يبحث في المجلس ، من حيث المبدأ العام ، واعتقد ان المادة - ٢٧ - الفصل الرابع من النظام الداخلي يقول ، لا يوضع مشروع اي قانون موضع البحث والذاكرة بالمجلس ما لم يكن قرار اللجنة المختصة قد وزع على الاعضاء قبل ٤٨ ساعة على الأقل هذا يعني ان قبل بحث مشروع القانون في المجلس ، يجب ان يكون هناك قرار صادر بشأنه عن اللجنة المختصة ويجب ان يكون قد وزع هذا القرار على الاعضاء قبل - ٤٨ - ساعة على الأقل من موعد الوصول من هنا يتراءى لي وللسرعة ايضا في النظر في الامور ، ارى ان تحال القوانين ومشاريع القوانين الى اللجان المختصة فور تقديمها الا اذا كان لها صفة الاستعجال ثم تقدم اللجنة توصياتها بشأن هذا المشروع ، وعندئذ يبحث المجلس مشروع القانون مع قرار اللجنة المختصة بشأن هذا الموضوع ، واعتقد ان هذا الموضوع يتصل بالكثير من النظام .

### دولة رئيس المجلس

معالي عبد الله بك ، تفضل .

### السيد عبد الله الريماوي

النقطة موضوع البحث قبل ان تكون ذات اهمية كبرى بالنسبة لقانون معين ولكن اذا كانت اهمية كبرى بالنسبة للمبدأ والذي قيل من الزملاء بصدد تأييد تحويل القانون للجنة القانونية او غيرها مباشرة ، دون ان يكون قد وزع على المجلس ودون ان يقرر المجلس مبدأ التحويل ينقسم الى قسمين ، القسم الاول ان طيبة مهمة المجلس كمجلس استشاري تفرض ذلك المتهاج ، وأنا بالواقع اخطب مع هذا الرأي اختلافاً طبعاً ، لا شك باننا نعرف ان المجلس يتخذ قرارات ، قرارات المجلس توصيات بالنسبة للحكومة ، يمكن للمجلس ان يتخذ قراراً يرفض قانون ، يمكن المجلس يتخذ قراراً بتعديل

قانون ، يمكن المجلس يتخذ قرار بوضع قانون جديد ، بالنسبة للمجلس تكون هذه الامور قرارات لكن هذه القرارات ترفع الى الحكومة ترسل لا ترفع وعندئذ تكون توصيات من هنا ، فالمجلس يتخذ قراراً ان كان بقبول او الرفض او التعديل . ثاني للاساس الاخر الذي طرح وهو ان نص النظام الداخلي يفرض ان يحول مشروع القانون الى اللجنة او ان يقرر فيه بصدد الاستعجال ، أنا ايضا مع الاحترام اختلف مع تفسير الاخوين للمادة - ٢٥ - والمادة - ٢٧ - ، المادة - ٢٥ - صريحة ، واذا عدنا الى مناقشتها ، نعمانها ما يلي : يحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين ، مع الاسباب الموجبة الى رئيس المجلس - وعدم وجود اسباب مع مشاريع القوانين نقص لا بد ان يتلأى بالمستقبل ويستمر ، لان السبب الموجب انها هو بيان وتأكيد الغرض من القانون الذي في ضوءه المجلس يوافق او يعدل او يختلف بوعي وادراك للاسباب الموجبة ، النقطة الثانية الذي يفسر احالتها تعود للمجلس ، للمجلس وليس لرئيس المجلس ، كلية يقرر احالتها اي المجلس ، تعني شأن ما يعنيه كل قرار ، انه يتخذ قراره بعد ان يناقش اذا وجد باباً للمناقشة ، لا ينبغي ان نهم ان كلمة الذي يقرر تنفي علاقة المبدأ ، مبدأ الاحالة حتى تكون فكرة القرار لا معنى لها اذا لم تعني مناقشة للمبدأ ، اذا كان المقصود احالة تلقائية فلا داعي لان تعرض ولا داعي للاسباب الموجبة بالبداية ويكفي ان يقال السي رئيس المجلس وتحال تلقائياً ، النص على عبارة الذي يقرر احالتها يتضمن بكل جد معنى المناقشة بالمبدأ وهذا ليس تعطيلاً وليس تأخيراً ، انما الهدف منه حقيقة ان يعطي المجلس فرصة النظر بالقانون ، بالمبدأ في القوانين ، يمكن ان اقتصر قانون أنا اريد ان اطرح قضية عملية هي تساعد على وجهة نظري ، يمكن اطرح قانون ، يكون القانون مرفوض بالمبدأ من اكثرية المجلس المحترم مرفوض بالمبدأ يعني أنا لو جيت قانون ، وهذا من حقى وقتل قانون تشكيل الاحزاب اطالب بوضع قانون ، مادة اولى تشكيل . . . الخ . . . او قانون تحديد ارتباطات يمكن اقدم قانون المجلس قبل ان يحيل القانون الذي قدنسته

الى اللجنة القانونية لنتظر في مواده ، قد يرى وانا سست املية ، واعرف المجلس ، في المرجح ان يرى ، انه لا يريد ان يحيلها اصلاً للجنة القانونية او اللجنة المالية فلا بد ان تبقى فكرة ومصلحة المجلس في مشاريع القوانين قائمة ولا يتنع بالرد على ان يقال ، ان هذا الامر يصح فقط بالقوانين المحالة من رئيس الحكومة ، اذا اردنا ان نطبق مبدأ على مشاريع القوانين ، نطبق على جميع القوانين مشاريعها التي من الحكومة او التي من الاعضاء ، لنفك لنا ارى ان مهمة المجلس وان النظام الداخلي الى جانب ان يقر المجلس مبدأ الاحالة .

### دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله اخو رشيدة تفضل .

### السيد عبد الله اخو رشيدة

انا بريء ، ان قراءة المواد الاربعة المتعلقة بالقوانين ، تحل الاشكال ، بالنسبة للخلاف على القاعدة العرفية التي تريد ان نصلها الان بالمجلس ، لو فرضنا ان كلمة الذي فيها ليس ، التي ترد بالمادة - ٢٥ - الا ان المادة - ٢٦ - - ٢٧ - ، - ٢٨ - تبين ان رئيس المجلس بشكل واضح هو الذي يحيل القانون الى اللجان الا اذا رأى هو ان يعرض على المجلس هذا القانون بصفة الاستعجال ، والدليل ، اوضح دليل هو المادة - ٢٨ - ما دام قرأنا المواد - ٢٧ - و - ٢٥ - بعد مرور المدة المعينة في المادة السابقة يقرأ القانون علناً ثم تقر توصيات وملاحظات اللجنة القانونية واللجنة المختصة عليه ثم تجري بعد ذلك المذاكرة عليه والتصويت هذا تفسير للمادة - ٢٧ - وما تبطلها

### دولة رئيس المجلس

شكرا ، الحاج بديسر .

### السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس ، المادة - ٢٥ - واضحة وصريحة واعتقد ان ما تفضل به الاستاذ الريماوي ان هناك غموض ، اذ شرح الاستاذ الريماوي ان الذي يقرر هو المجلس ، بينما المادة ، يظهر ان الذي يحيل هو رئيس المجلس لا المجلس فيهم من المادة - ٢٥ - ان اي مشروع قانون اتى من

رئيس الوزراء يحول الى رئيس المجلس رسماً الى اللجنة المختصة الا اذا رأى الرئيس ان يعرضه على المجلس بصفة الاستعجال ، اما الاقتراحات سواء كانت ايمانية ام كانت جماعية ، فالمادة - ٢٩ - و - ٧١ - تعطي الحق ان تعرض بالمجلس واذا وافق عليها تحال بعد ذلك ، ولذلك ارى ان مشاريع القوانين التي تأتي من الحكومة ليس هناك من ضرورة لبحثها قبل تحويلها للجنة ، وشكرا .

### الدكتور كارلوس ديمس

هناك فرق بين مشاريع القوانين الموجهة من قبل رئيس الوزراء وهو ما اشارت اليه المادة ٧١ وبين الاقتراحات . كل اقتراح من احد الاعضاء ، يعرض على المجلس في اول جلسة الذي يحيله الى اللجنة المختصة لاتخاذ ما يراه المجلس اما ما يرسل من الوزارة وهو ما يجري عليه النقاش . . .

### دولة رئيس المجلس

شكرا دكتور ، تفضل حاج محمد .

### السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس ، المادة - ٢٥ - واضحة وصريحة ، واعتقد ان ما تفضل به الاستاذ الريماوي ، بان هناك فيه اي النص غموض اذ شرح الاستاذ الريماوي ، ان الذي يقرر هو المجلس ، بينما المادة ، يظهر فيها ان الذي يحيل هو رئيس المجلس ، وليس المجلس ، فيهم من المادة - ٢٥ - ان اي مشروع قانون اتى من رئيس الوزراء يحوله رئيس المجلس رسماً الى اللجنة المختصة الا اذا رأى الرئيس ان يعرضه على المجلس بصفة الاستعجال ، اما الاقتراحات سواء كانت ايمانية ام جماعية ، فالمادة ٢٩ و ٧١ تعطي الحق ان تعرض للمجلس واذا وافق عليها تحال بعد ذلك ، ولذلك ارى ان مشاريع القوانين التي تأتي من الحكومة ليس هناك ضرورة من بحثها قبل تحويلها الى اللجنة ، وشكرا .

### دولة رئيس المجلس

سلمان ، تفضل .

### السيد سلمان القضاة

اعتقد أننا اهام صراحة النص لا مجال للاجتهاد ، لكن هناك عملية مرحلية وهي تكون

هكذا من الأهل

ترسل امانة سر المجلس الى كل عضو مشروع القانون الذي يراد عرضه على المجلس مع اسبابه الموجبة ، ولا شك ان هناك حكمة من هذه المادة ، وهي ان يطلع الاعضاء على مشروع القانون قبل احالته الى اللجنة ، لكن لا ارى ان النص يهزم حق المجلس ، ان يناقش المشروع قبل ان يحال الى اللجنة ، لهذا ارى بالمستقبل ان يوزع على الاعضاء قبل ان يحال الى المجلس ، اي قرار من الرئيس في مثل هذه الحالة .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الاستاذ شفيق تفضل .

السيد امين شفيق

سيدي الرئيس ، من ممارسة هذا المجلس لواجباته ، واجه حالات متعددة نظر فيها بقوانين بصفة الاستعجال واقراها واجازها ، في حين ان المادة ٢٧ — من النظام الداخلي اوجبت ان يوجد قرار للجنة يسبق عرض اي قانون على المجلس للنظر ، بمعنى اخر ان المادة ٢٧ — لم تكن بالاحالات التي واجه بها اي مشروع قانون بصفة الاستعجال ، وبالتالي ماذا كان من الطبيعي ، ان لا ينظر المجلس ولو مبدئيا نسي قانون يعرض عليه من الاخرى انه لا يجوز لرئيس المجلس ان يطرح على المجلس قانونا بصفة الاستعجال .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

عبد السلام باشا تفضل .

الدكتور عبد السلام المجالي

رئيس الوزراء بالوكالة

دولة الرئيس ، اذا قرأنا الفصل ، بوضوح كل المشاكل التي تعرض لها الاخوة ، المادة ٢٥ — مشاريع القوانين التي تأتي من الحكومة تحال الى رئيس المجلس الذي وكله رئيس المجلس هنا كلمة واحدة غير منفصلة في ذهننا ، في اللغة ، الذي يفهمه كل من رئيس المجلس ، ثانيا ، المادة ٢٦ — التي تقول ان امانة السر توزع اي بعد هذا الاجراء توزع امانة السر ٢٧ — اي مشروع لا يجوز تلاوته او مناقشته الا ان يوزع قبل الوقت المعلن في المادة

٢٨ — تحدد ايضا انه قرار اللجنة زائد مشروع القانون زائد الاسباب الموجبة ، حتى تطرح للمناقشة الحرة ، ما تفضل به عبد الله الريماوي موجود بالمادة ٢٩ — وهو يختلف عن الموضوع السابق ، الموضوع السابق رئيس المجلس يحيل الى اللجنة ، بينما المادة ٢٩ — تقول اذا اقترح عشرة اعضاء او اكثر وضع قانون جديد ، او تعديل احد القوانين المعمول بها او الغاؤه ، عليهم ان يقدموا هذا الاقتراح الى رئيس المجلس مبينا فيه الاسباب الموجبة لذلك وبعد قراءة الاقتراح في المجلس ، يضعه الرئيس في الراي فاذا تقرر قبول الاقتراح يحال للجنة اي ان هذه المادة خصصت الاقتراحات من المجلس تعرض عليه اولا ، فاذا وافق عليها تحال الى اللجنة ، ثم تعود كمشروع بالطريقة الاولى .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، دكتور جبال .

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس ، المقصود بالنظام الداخلي ، هو الوقوع في مناقشات ومهازل حول اشكال العمل ، او العلاقات بين احوال قانون او غيره سواء من الحكومة او احد اعضاء المجلس والمقصود من قيام المجلس الوطني الاستشاري اصلا هو تمهيد مبدأ المشاركة من خلال المجلس المفروض ان يشارك المواطن الحكومة في مشاريع القوانين وفي نقاشها ، ولذلك فان موضوع النقاش هو اساس في حياة هذا المجلس ، لقد شاهدنا خلال الشهور الماضية ميلا الى استعجال اتخاذ قرارات حول قوانين او مشاريع قوانين او تعديلات القوانين ، الموضوع هو ان يتاح لهذا المجلس وبالتالي لكافة المواطنين ان يشتركوا في النقاش حول القضايا التي تهم حياتهم اليومية وكلها استظمتنا ان تتوسع بذلك النقاش كلها استظمتنا ان تقترب من مبدأ المشاركة وهي اساس قيام هذا المجلس ، القول والنص بك بالقول ، بان رئيس الوزراء يحيل مشاريع القوانين الى رئيس المجلس والقول بان رئيس المجلس هو كلمة واحدة ، هو ميل الى التمسك

المجلس لا يقرر صفة الاستعجال ، الذي يقرر صفة الاستعجال هو المجلس ، فهذه قرينة على ان الضمير يعود الى المجلس في عبارة الى رئيس المجلس الذي يقرر احوالها تقرير الاحالة هنا للمجلس وليست للرئيس فاننا مع الاخ ، الذي يقرر هو المجلس حتى من مفهوم هذه المادة ، لكن سنعود الى التسجيل ، والى قرار اللجنة ان هناك عبارة سقطت وهي انه يحيله الى المجلس ، الناحية الثانية في حل وسط اذا ممكن نتوصل له ، حتى نخلص من الاشكال هذا ، ارجو ان يوزع القانون على المجلس قبل ٤٨ ساعة ، وعندها ، عندما ياتي الى الجلسة ويحال الى اللجنة القانونية يكون في ذهن كل عضو من الاعضاء شيء من هذا القانون ، واذا كان له ما يبيده ، يبيده لكن يحال القانون الى المجلس ، عند مجيئه من الحكومة الى المجلس قبل ١٨ ساعة ، ممكن ان نضع حد لهذه الناحية الناحية الثانية ، ردا على الاخ الاستاذ عبد الله انا مع الدكتور عبد السلام ، ان المادة ٢٥ — تختلف عن المادة ٢٩ — يعني مشاريع القوانين التي تأتي من الحكومة تختلف عن القوانين التي يقرها احد الاعضاء ، ولكن مثل ما قال احد الاخوان ، القضية ، قضية شكلية ولا تستحق هذا الجدل الطويل ، فارجو ان يوزع على الاعضاء قبل المدة ، حتى يكونوا على بينة .

دولة رئيس المجلس

شكرا ابو هشام . تفضل عبد الله بك .

ونريد كلمة اخيرة في هذا الموضوع .

السيد عبد الله الريماوي

الواقع انا ما يعني الان ، من النقاش العبارة الاخيرة التي اشار اليها الاخ احمد الطراونة من المادة ، فارجو ان تعدل الجريدة الرسمية بحيث توضع العبارة فيها كما هي فعلا . . . . .

السيد احمد الطراونة

... يعني تعديل المادة . .

السيد عبد الله الريماوي

... ( متايما ) عفوا ، لا ، لا ، المادة التي اقترحها المجلس ، سقطت منها عبارة سقوط

بالرئيس واستعجال الامور . الحقيقة ان وظائف رئيس المجلس ، محددة بالمواد ٧ — و ٨ — و ٩ — وكلها تشير بان رئيس المجلس ، ليس له ان يقرر وله ان يحال الى المجلس ، ولذلك اننا ايل الى التفسير ، بان كلمة يحيل ، اي رئيس المجلس هو الذي يقرر وعندها يحال مشروع قانون الى هذا المجلس فلا يكون هناك اي ضرر في ان تتداول بمبدأ احواله او عدم احواله حتى يشار على الاقل للنقاش وبينما تكون اللجنة المختصة قائمة على دراسة مشروع اي قانون ، يكون الموضوع قد تحرك للنقاش في اوساط المجلس واشترك فيه مواطنون من خارج المجلس واخيرا فان هذا المشروع مشروع القانون بين ايدينا هو مخالف ايضا ، للمادة ٢٦ — التي تقول ترسل امانة سر المجلس الى كل عضو نسخة من مشروع القانون الذي يراد عرضه على المجلس ، مع اللائحة المحتوية على الاسباب الموجبة للمشروع ، وهذا المشروع ليس فيه اسباب موجبة ، انا مع احالة هذا المشروع الى اللجنة ، ولكن انا ضد استعجال الامور وسلقها ، والفظ في الروتين ، وبالتالي الانصراف عن الغاية الحقيقية التي قام عليها المجلس وهي تمهيد علاقة المواطنين بالحكم وتمهيد مبدأ الديمقراطية . وشكرا

دولة رئيس المجلس

ابو هشام ، تفضل .

السيد احمد الطراونة

يا سيدي ، هناك عبارة ، يمكن هي الاصح ويمكن تكون ساقطة ، هذه في المادة ٢٥ — لمجلس الوزراء ان يحيل القوانين ومشاريع القوانين الى رئيس المجلس ( لعرضها على المجلس ) — الظاهر انها هنا ( طائفة ) لعرضها على المجلس الذي يقرر احوالها الى اللجنة القانونية ويمدين من صياغ المادة التي امام المجلس يبين ان هذه المادة ، وهذا هو المقصود يحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين مع الاسباب الموجبة الى رئيس المجلس الذي يقرر احوالها الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة ما لم يقرر النظر فيها بصفة الاستعجال ، رئيس

هكذا من الاصل



المباراة ترتب عليه كثير من النقاش والاجتهادات المطلوب الآن بقطع النظر عن النقاش السابق هذا انتهينا منه ، المطلوب الآن توجيه رسالة الى الجهة المختصة بان يعدل الخطأ الطباعي الذي وقع بالمادة ٢٥ - وشكرا .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، اذن اصبح واضح الان من المناقشات ان حق المجلس هو ان يحيل مشروع اي قانون ياتي الى اللجنة المختصة . وهل يوافق المجلس على ان يحيل هذا القانون الى اللجنة المالية .

المجلس

( اصوات موافقون )

دولة رئيس المجلس

الى اللجنة المالية لانه قانون مالي .

السيد احمد الطراونة

واللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

لانه قانون مالي ، لا يمنع من اشتراكها بها ، ولانه في توزيع اختصاص لا يمتنع لاي عضو في اللجنة ان يشترك او من خارج اللجنة .

( اصوات ، حول كيفية اضافة العبارة ) .

دولة رئيس المجلس

الامانة سوف تضع العبارة التي سقطت .

السيد احمد الطراونة

حتى نتأكد من هذا ، يجوز ان المجلس اسقطها ، واذا كانت غير موجودة ، انا اقترح ان تعدل المادة تعديل ، يمر المجلس اضافية هذه الفقرة ، ومجلس الوزراء يقرها ، وهذا يكون اصح من ان ندخل في مباحث الشك ، لانه ليس سهلا ، كلنا نطلع من عندنا تشريع نعدل فيه فقرة او مادة او كلمة ، ارجو انسه اذا كانت هذه العبارة ، سقطت في مجلس الوزراء ، ان يعاد تصحيحها ، انا اذا كانت غير موجودة ، فقط بوجودها بالضبط ، قد يخطئ الضبط الصح والخطا ارجو ان يقر المجلس اضافة هذه الفقرة ، ويطلب تعديلها ، وهذا ليس صعبا ان يضاف ، ان شاء الله .

السيد عبد الله الريماوي

يعني الحديث لا يوجد فيه تبانيات اذا كانت هذه العبارة باقية بالضبط ، وواضح من الضبط انها سقطت خطأ ، فيجب ان تعدل في طريقة التصحيح ، الهدف من هذا ، انه اي خطأ في المستقبل يقع في اي شيء ان يصحح في هذا الاسلوب ، وان يكون في عناية كافية عند طباعة قرارات المجلس ، او توصياته ، انا اذا كانت غير واردة اصلا ، يصبح اقتراح التعديل ، هو الاقتراح الوارد ، لكن اريد ان نتأكد انه اذا العبارة واردة ، لازم يطر كتاب ، ويصحح الخطأ على اساس انه خطأ مطبعي .

دولة رئيس المجلس

اذن نحن نطلب من اللجنة القانونية

ان تتأكد من هذه الناحية .

السيد كمال الدجاني

دولة الرئيس ، ان التفسير الذي تفصل به ابو هشام هو التفسير الذي كان في ذهننا ، وقد قلنا وقتها ، على انه يجب حين بحث مشروع اي قانون ، ان تكون هناك مراحل ، المرحلة الاولى ، رئيس الوزراء يحيله للمجلس ، ورئيس المجلس حينئذ ان يعرضه على المجلس ، وعند تقرير ان يوزع القانون بمجرد وصوله من الرئاسة فورا على الاعضاء ، وفي الجلسة يحال الى اللجنة المختصة ، ومن ثم يبحث بعد ان يوزع تقرير اللجنة من الواضح انه من النص الاساسي الذي رجعت له الان ، المادة ٢٥ - كما هي موجودة في ملف من الملفات هنا ، يحيل مجلس الوزراء كان الاساس القوانين ومشاريع القوانين الى المجلس لعرض على المجلس ، الذي يقرر احالتها الى اللجنة القانونية او الى اللجنة المختصة ما لم يقرر النظر فيها بضعة الاستعمال الذي كان في ذهننا ، هذا هو ، والذي اعتقد انه جرى وقتها ربما سقطت العبارة سهوا حين الطبع ولكن هذا الذي كان في ذهن اللجنة ، وهذا الذي جرى البحث فيه ، انه يتوجب على المجلس وانه صلاحية ازالة مشروع القانون هي للمجلس وليس لرئيس المجلس ، وكان هذا بموافقة دولة الرئيس يومها لثناء البحث ، اذا كنتم تتفكرون

دولة رئيس المجلس

اذن اللجنة القانونية تتابع هذه الناحية لتقدم لنا الشيء الذي تتوصل اليه .

السيد احمد الطراونة

سيدي حتى لو تأكدنا او لم نتأكد مسألة بينة ، ما المانع ان يقرر المجلس اضافية هذه العبارة . ويرسلها للحكومة ، لا تفسر ، يعني على رئيس المجلس ان يحيل الى المجلس ، هل هناك من الاخوان من يخالف على هذه النقطة ، دون ان ندخل في هذه المشاكل ، ونضيف العبارة .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

اذا كان النص المنشور في الجريدة الرسمية لا يمثل القرار الذي اتخذه المجلس ، فنحن مع تعديله ليكون تعبيراً صحيحاً وصادقاً عما تقرر في المجلس ، انا ارجو ان لا يبحث الان اي اقتراح آخر ، لان الجلسة لم تخصص لاعتراحات جديدة متعلقة بالنظام الداخلي ، الخلاف متعلق بـ ان نص المادة ٢٥ - كما تقرر هنا يختلف عن النص المنشور بالجريدة الرسمية بالنص الصحيح هو الذي نطلب اثباته بعد ذلك ، لا اتفق مع الاخ ابو هشام على بحث موضوع تعديل النظام ، اذا كان هذا النص يمثل الحقيقة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الان نعود الى بقية جدول الاعمال . . . تفصل عدنان بك .

السيد الامين العام

١ - استكمال البحث بقرارات اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية والاجتماعية والتربوية بشأن مشروع قانون الضمان الاجتماعي لسنة ١٩٧٨ ابتداء من المادة ٦١ من المشروع .

ب - قرار اللجنة المشتركة رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٨/٨/٢٠ حول المادة (٤٥) من القانون المختلة الى اللجنة بقرار من المجلس بجلسته السابعة عشرة .

دولة رئيس المجلس

ليتم فصل مقرر اللجنة .

المقرر

في الحقيقة هذه ابقت على الحكم السابق ، انما اخرجت المرأة المتزوجة من الامتياز الذي اعطيت له .

ب - يحدد المجلس المباديء والقواعد والحالات العامة التي يعتبر المؤمن عليه في ظلها خارجا من نطاق احكام هذا القانون . اللجنة اعادت النظر في الحالات التي كانت عددها واستعرضت حالات كثيرة ووجدت : ان من الانسب ان لا تحصر هذه الحالات ، او تعلى امثلة عنها وترتكها لمجلس الادارة ليعالجها حسب ظروف المؤسسة .

المقرر

قرار رقم (٦)

( اللجنة المشتركة )

في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاحد الموافق ١٩٧٨/٨/٢٠ اجتمعت اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية والاجتماعية برئاسة رئيس المجلس وينصاب قانوني . كما حضر الجلسة معالي وزير العمل وعطوفة وكيل وزارة العمل والمستشار القانوني في وزارة العمل واعادت اللجنة النظر بالمادة (٤٥) من قانون الضمان الاجتماعي بناء على قرار المجلس وذلك للمرة الثانية وقررت ما يلي : اعادة صياغة المادة بالصيغة التالية :-

المادة (٤٥)

١ - اذا اصبح المؤمن عليه خارجا من نطاق احكام هذا القانون قبل بلوغه سن التقاعد فيصرف له التعويض دفعة واحدة وفقا للنسب التالية :

١ - ١٠٪ من متوسط الاجر السنوي اذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة اقل من (٦٠) شهرا .

٢ - ١٢٪ من متوسط الاجر السنوي اذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة (٦٠) شهرا وتقل عن (١٢٠) شهرا .

٣ - ١٥٪ من متوسط الاجر السنوي اذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة (١٢٠) شهرا او اكثر .

هكذا من الاعمال

ب - يحدد المجلس المبادئ والقواعد والحالات العامة التي يعتبر المؤمن عليه في ظلها خارجا من نطاق احكام هذا القانون .

ج - يجوز للمؤمن عليه الذي تقاضى التعويض بموجب احكام هذه المادة أن يعود للانتفاع من احكام هذا القانون شريطة أن يدفع للمؤسسة كابل مبلغ التعويض الذي دفعته المؤسسة له مع الفائدة التي يقرر المجلس معدلها السنوي وذلك اذا رغب في ضم مدة الاشتراك السابقة .

#### المقرر ( يشرح )

عاهل خرج من نطاق العمل نهائيا الذي يقبضه برده ، اذا ارد العودة .

د - يجوز للعائلة المتزوجة التي تستقيل من الخدمة أو المؤمن عليه عند خروجه نهائيا من نطاق احكام هذا القانون وكانت مدة اشتراك كل منهما ( ١٨٠ ) شهرا على الاقل الاختيار بين الحصول على التعويض المنصوص عليه في هذه المادة أو على راتب تقاعد الشيخوخة الذي يخصص عند استحقاقه .

اللجنة المشتركة

والمعاملة المتزوجة في المادة - ٥ - ٤ - نـ  
الفقرة الاولى رفعناها .  
دولة رئيس المجلس

ابو هشام ، تفضل .

السيد احمد الطراونة

لو كانت اشترك كل منهما أو كانت اشترك اي منهما ، بدل كل اي .  
دولة رئيس المجلس

ميد الله بك

السيد عبد الله الزيملاوي

واضح ان اللجنة القانونية عادت من اتجاهها الذي كان يقضي في التعبير الاول بان تمتد حالات خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق

احكام هذا القانون يعني في البداية لما قدمت الحكومة المشروع كان متروك لمجلس الادارة ان يحدد حالات الخروج ، عندما درست اللجنة القانونية الموضوع وجدت ان المصلحة تقضي بان تحدد حالات معينة تذكر بحيث تصبح قانونا ، خارجة عن نطاق احكام القانون ولكن نترك للمجلس الحالات الاخرى ، التعديل الجديد الذي طرحه علينا الان اللجنة القانونية ، عادت اللجنة القانونية الى الموقف الاول ، انالم اسمع من الاخ المقرر اسباب العودة ، انالم مع الاتجاه الاول اتجاه اللجنة ، اي ان تفصل اسباب او حالات خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق احكام هذا القانون ، مع بقاء صلاحية للمجلس ، ولكنني تجنبا لما وقعنا فيه بنتيجة النص السابق، اقترح شطب واحد من اثنين - الواردات في مشروع اللجنة القانونية السابقة يعني تبقى - الفقرة

ج - مثلها كانت تشطب بلوغ المؤمن عليه من ٦٠ أو أكثر حتى تشمل برضة الذي منه اقل من ستين ، اذا ما استحق تقاعد وخدم المدة التي نص عليها بالمادة . وهذه كانت نقطة الخلاف التي اردنا أن نعالجها ، اما ان يترك تحديد هذه الحالات للمجلس ، ففي رأيي كانتا تركتا كل القانون أو كل التطبيق للمجلس، فالمصلحة ان اللجنة القانونية تمسك بالاتجاه الذي اخذت فيه ، وتعديل لنا فقط الفقرات من ١ - الى ٨ - تعديلهم بحيث ما يخرج عن نطاق الاستفادة الشخص الذي خدم المرة المطلوبة ، ولا يستحق التقاعد وعمره اقل من ستين سنة اذا كان ذكرا ومن ٥٥ اذا كان انثى ، وهي النقطة الوحيدة التي كانت موضوع مناقشة المجلس في المرة السابقة وشكرا .

#### المقرر

سبق وان ذكرت للمجلس الكريم ان اللجنة استعرضت حالات اخرى كثيرة ، مرات ان تترك هذا الامر للمجلس ، والان الامر مطروح امام المجلس الكريم ، هل يعدل بعض الحالات، ويبيح الحق ايضا لمجلس الادارة على ان يحدد حالات اخرى أو ان يأخذ هذا النص ويتركها على مسؤولية مجلس الادارة .

#### دولة رئيس المجلس

طاهر بك تفضل .

#### السيد طاهر حكمت

الترك صلاحية واسمة لمجلس المؤسسة للخروج من حالات التأمين لانه يرجع الى المؤسسة بمطالبة الخصم والمشرع ايضا ، وهذا بدا غير سليم ، لذلك غائني اقترح العودة بالنوعية السابقة للجنة القانونية بتحديد حالات الخروج بما امكن منها على سبيل الحصر وترك صلاحيات اضافية لمجلس ادارة المؤسسة ستكون هذه القواعد واللوائح مما يشير الى الحالات التي جرى حولها النقاش ، وانا اضيف الاستقالة أو الترشح أو انشاء عمل خاص أو اي من الحالات التي في ظلها يطلب المؤمن عليه ، يطلب هو الخروج من نطاق احكام القانون وسيلتزم بها ويستعدي بمناقشات المجلس متى وضع هذه القواعد العامة وشكرا .

#### دولة رئيس المجلس

السيد امين شقير ، تفضل

#### السيد امين شقير

دولة الرئيس ، الاتجاه الذي اتجهت اليه اللجنة القانونية في مرحلة سابقة في تقدير الحالات بالنسبة هي محاولة لم تكن قادرة على استيعاب الظروف الانسانية المتغيرة ، والمتكررة ، والمنظرة والذي تتطلب مزيدا من المرونة ، انما اشراك الدكتور خليل بان يبقى جميع الناس في ظل القانون ، ومجلس المؤسسة يعطي تسهيلا لمواجهة الحالات المعنية ، السماح لهم بالخروج من نطاق القانون ، وبالتالي مان اعطاء هذا الحق للمجلس ، واذا اتجه الى التضييق الى ابعاد الحدود ، ضمن التجاوب مع الحالات الثانية يكون اسلم واضمن .

#### دولة رئيس المجلس

السيدة انعام ،

#### السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس ، هذا الموضوع كان قد بحث بالتفصيل في هذا المجلس وانه بحث بالامس أكثر من ثلاث ساعات ، الى هذه البنود بالذات وأود ان اضيف الى ما تفضل به الدكتور خليل السلام

والاخ امين شقير طبعاً اوافق على ما جاء في كلمتهما ، وأود ان اضيف الى ان المجلس ليس خصماً للعاهل بل المجلس يتكون من ممثلين عن الحكومة وكما ذكر الاخوان ان مصلحة العاهل هي التي نهتم بها ، فتحدد الحالات كما وردت من اللجنة القانونية محددة ولم تشمل حالات انسانية اهم ، الذي كان من المفروض ان تذكر ، ثم حتى لو ذكرت الحالات ، ترك الحالات ، الحكم فيها قد يختلف ، بين حالة وأخرى لذات السبب ، اذا سرح عاهل من العمل وعاد الى العمل في وقت سريع ، الأفضل للعاهل ان يبقى ضمن هذا النظام وضمن هذا القانون بينما بالنسبة لعاهل اخر أو لعائلة اخرى الأفضل لها ان تترك العمل وتأخذ التعويض ومن هنا جاء الاقتراح ، بان يترك للمجلس وضع الحالات ، واقرار ما يستحق منها الخروج عن هذا القانون ، ولهذا رأى المجتمعون امس ان ترك هذا للمجلس ليضع خطوط ارشادية له ضمن لوائح الداخلية فتحدد الحالات الانسانية المختلفة كمرشد لها ، يكون افضل من تهديد بضع حالات تختلف كل حالة في الاصل عن غيرها .

#### دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله أخورشيدة ، تفضل

#### السيد عبد الله أخورشيدة

الاصل في مشروع القانون الذي احيل من

مجلس الوزراء كان يحدد الصلاحيات المطلقة للمجلس ، انما اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية واللجنة الاجتماعية ، اتجهت الى

#### دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل السلام ،  
الدكتور خليل السلام

دولة الرئيس ، يخيل الي مما استمعت اليه من الاخ عبد الله الزيملاوي والاخ طاهر حكمت بان عملية التقرير بخروج المؤمن عليه عن نطاق القانون ، عملية سيختارها المجلس ، بالعكس مصلحة المجلس ومصلحة المؤسسة ان يبقى الجميع في نطاق القانون وهذا هو الاصل. الخروج من نطاق القانون سيكون بطلب صاحب العلاقة الذي يستحق التعويض ، فتمند وضع القواعد

هكذا من الأهل



أبو هشام ، تنقل ،  
السيد أحمد الطراونة

اللجنة المشتركة عند بحث هذه النقطة واجهتها مشكلة ، العامل الذي خرج من نطاق هذا الحق القانوني . لكن ما هو حكم العامل الذي لم يخرج من نطاق القانون ، يعني عامل اشتغل ثمانية سنوات ، عشرة سنوات ، ولم يعد عامل ، هذه المدة التي مرت هل تبقى على قانون العمل والعمل ، أم نلحقه بقانون الضمان الاجتماعي ، هذه النقطة التي أجبرت اللجنة أن تعيد النظر في الموضوع لأنه لدينا حالان ، حالة الخروج من القانون ، وهي التي تكلم عنها الأستاذ عبد الله ، ولكن ما هو حكم الذي لم يخرج من القانون . كلمة الخروج من القانون معناه لم يعد يعمل وليس في استطاعته في المستقبل أن يعمل . لكن هناك انسان باستطاعته أن يعمل ولكنه ترك العمل . انما لم يخرج من نطاق القانون هذه جعلت اللجنة المشتركة تعيد النظر ، وتعود الى النص الأصلي ، لأن وجود حالات في تعداد حالات للخروج قد يؤدي الى مشاكل في المستقبل عند التطبيق ، لذلك ترك الامر الى اللجنة .

#### دولة رئيس المجلس

شكرا . - الدكتور كارلوس تنقل ،

#### الدكتور كارلوس ديمس

الخروج من العمل اما بالاستقالة من شركة أم من عند الشخص الذي يستخدمه يختلف عن الخروج من نطاق احكام هذا القانون الذي يعني بالخروج من نطاق احكام هذا القانون ، يعني انتهى يعني هذا الشخص انتهى ، لم يعد يعمل بالاجرة لأنه في علاقة ، فإذا ترك مالا سيجد بعد شهر أو شهرين مالا آخر ، في مثل حالات هذا الشخص لن يعمل ، احمد بك ذكر حالات انه لن يستطيع أن يعمل ، طبعا نمس عليها القانون ، في حالة التعويض ، التعطيل ، اما اذا غير نوع العمل ، واصبح صاحب عمل ، او هاجر او مثل ذلك ، هذه الحالات فقط التي يخرج فيها من نطاق احكام هذا القانون ، لأنه هذه الحالات متعبة جدا ، تجددها لا بالممارسة ، تركت لهيئة الادارة أو المديرين ، أو المؤسسة لتحديدها وأعيد

واللوائح اجتهد منها محاولة لضبط بعض العمليات لحد صلاحيات المجلس ، لأنها رأتها شيئا انسانيا بالنسبة للعامل ، بعد هذا اعترض بعض الاخوان على اللجنة المشتركة بأن هذه الحالات يريدونها مطولة كالمدة ، فاجهت اللجنة في مساء امس على اساس تهذيب صلاحيات المجلس بشيء انه ليس فقط تحديد حالات معينة انما يضع مبادئ وتواعد بحيث انما تحل الاشكال غالبا ان تنفق على مبدأ ان توضع التقاطع الستة أو السبعة التي اجتهدت اللجنة غرضها حالات متفق عليها مع وضع تحديد المبادئ والتواعد والحالات العامة انشافة الى هذه المادة ويحل الاشكال ، لأنه لا نستطيع اللجنة المشتركة ان تحدد كل الحالات .

#### الدكتور كارلوس ديمس

اقترح التصويت على المادة كما جاءت من اللجنة .

#### دولة رئيس المجلس

لدينا اقتراح من الأستاذ عبد الله الريماوي والأستاذ طاهر حكمت .

#### السيد عبد الله الريماوي

في الواقع يبدو لي ان هناك تباين في فهم المادة ، شيء من التباين ، كما لا يتضح بالدقة وضع المادة يعني المادة تتعلق بالموضوع التالي ، متى يعطى التعويض لعامل لا يستحق التقاعد . متى وتحت أي موجب يعطى تعويض لعامل لا يستحق التقاعد ، وانتهت خدمته يعني انتهت عدا العامل وهو لا يستحق التقاعد ، تأتي المادة لتنظم امر تعويضه فنقول من حيث التعويض في احد حالتين ١ - ب ، ١ - ان تقاسم بالنسبة للزوجة ، ب - اذا خرج المؤمن عليه من نطاق احكام هذا القانون ، ان نحن بصد نقطة محددة الخروج من نطاق احكام هذا القانون ، فهو الشخص في الحصول على التعويض يستحق تقاعد وبالتالي لما تقول انه المجلس لازم يحدد حالات الخروج هذا في صالح العامل لأنه انتهت مهته ولا ننصح بان يأخذ تقاعد ، فنريد ان نضمن انه في حالات الخروج مؤنسية ومحددة ، لأنه هذا شرط في حملته على تعويض.

#### دولة رئيس المجلس

تجبرها للبقاء في البيت فلا يحق لها ان تأخذ تعويضا هذا كمثل ، لذا غروح المادة هنا تنص على ابقاء المؤمن عليه بالنظام والمحافظة عليهم اثناء العجز والشيخوخة .

#### دولة رئيس المجلس

شكرا ، في ضوء هذا النقاش لدينا اقتراح من السيد عبد الله الريماوي والأستاذ طاهر حكمت بضرورة تحديد الحالات ، وهو ضد قرار اللجنة التي رأت اغفال تحديد الحالات ، وتركها للمؤسسة ، من يثنى على هذا الاقتراح .

#### السيد طاهر حكمت

نحن لم نقترح تحديد الحالات على سبيل الحصر وانما كان اقتراحنا ان تذكر فيها حالات محددة ويضاف اليها فترة تبيع للمجلس تغطية الحالات الاخرى ، احب ان اقول ان وجه الاعتراض الرئيسية لنا على هذه النقطة تتعلق بالتأمين التشريعي وتعلق بكيفية وضع القوانين الاصل ان القانون هو الذي يحدد الحالات وهو يرتب احكاما لهذه الحالات ، والاصل ان لا تفوض سلطة القانون والتشريع الى أي من المؤسسات ، وانما يظل القانون هو الحكم ، ولذلك وانسجبا مع هذا التماسيل القانوني وحرصا على أن لا تتكرر مثل هذه المبادئ الخطرة وان تجاز في القوانين الاخرى ، بان نترك للمؤسسات ولقياداتنا ان تقرر هي بنفسها الاحكام القانونية التي يجب ان تخضع لها ، هذا عمل خطر وبهذا خطر انه الى الانكفاء اليه ، والى ضرورة التنبيه منه ، ولذلك فائني اعود فأوضح اقتراحي وأرجو ان يكون قد انضج بها فيه الكفاية

#### دولة رئيس المجلس

اذن اقتراح الاخ طاهر بك واقتراح الاخ عبد الله اقتراح موحّد ، مطروح للمجلس للموافقة عليه او عدم الموافقة من يوافق على هذا الاقتراح ( عد يا عدنان بك )

#### السيد الامين العام

خمس عشرة من خمسين .

#### دولة رئيس المجلس

خمس عشرة من خمسين لم ينجح الاقتراح .

لذاكرة ما قالته السيدة انعام هو ان المجلس يكون من مئين عن عدة فئات ، والاموال الموجودة في المجلس هي فيه مصلحة العمال ولا تستعمل لافراض اخرى ، فتصوري انه على المجلس الاستشاري ان يفكر بعدم تحميل هذا المجلس عبء مالي كبير ، باعطائه الصلاحية لاي شخص بالاستقالة الطوعية لأنه يمكن استغلال ذلك بالاستقالة بالعمل ، ويقول اريد ان اخرج من المشروع ، ويأخذ تعويضه ، ويعين بطالسب بالرجوع بعد فترة ، بعد ما يكون قد استغلل الاموال التي اخذها .

#### دولة رئيس المجلس

الحقيقة يعني ان اللجنتين عندما رجعت بقرار التجديد : هي ترى ان المؤسسة يجب ان تضع قواعد ونظام . كل الضموم في هذا القانون لأنه بالممارسة بالتأخير سبب نواحي متعددة ، وليس بنواحي الخروج على القانون أو بالتعويض لذلك نريد ان نعطي فرصة للمؤسسة ان يكون لقانون من ، حتى هي تضع القواعد .

#### السيدة انعام المفتي

لود ان اجيب على تساؤل الأستاذ عبد الله الريماوي عن روح هذه المادة والمقصود منها ، لود ان اوضح هنا ان قانون الضمان هذا الضمان هنا للشيخوخة والعجز والوفاة . والروح اصلا في هذه المادة ان تشجع العامل الشاب على الاستمرار في عمله ، ولكن اذا حدثت هناك ظروف قاهرة تضطره الى ان يخرج من نطاق هذا النظام الذي تحمي عند وصوله من الشيخوخة او في حالة العجز او رعاية أسرته في حالة الوفاة ، وهو امر هام جدا ان تحافظ المؤسسة عليه في هذا الجزء من القانون لضمان الشيخوخة والعجز والوفاة ، تحاول ابقاء هذا العامل ضمن نطاق هذا التأمين وكما قلت اذا حدثت ضغوط اضطرت العامل ان يترك عمله لاي سبب تراه المؤسسة فتعتمد منهذ تضعه التعويض ، وانما هنا اثرت بالمرّة الماضية بموضوع المسراة غير المتوقعة قد نجد في حالات سيدة متروجة تريد ان تترك العمل وظروفها لا تساعدها على البقاء في العمل ، يبنيا فئات اخرى غير متروجة ظروفها

هكذا من الأهل



الآن لدينا اقتراح آخر، من الدكتور كارلوس ومن الدكتور خليل السالم ومن معالي أبو هشام بأن يوافق على المادة بجموعها كما جاءت من اللجنة التي قدمت إليها من اللجنة القانونية والاجتماعية .

( موافقة )

#### دولة رئيس المجلس

جميع الاخوان .

#### السيد عبد الله الريماوي

سقوط أي قرار مدلل ، لا يعني تنظيها نجاح المادة غير صحيحة . تطرح للتصويت .

#### السيد أحمد الطراونه

إذا كان الاقتراح الذي قدمه ما نجح . ولو طرحنا المادة الآن ما نجحت هل نطرح المادة كلها يعني : كيف يصبح معنا .

#### الدكتور خليل السالم

تمددل .

#### السيد الطراونه

ما في اقتراح تعديل عليها .

#### دولة رئيس المجلس

لدي اقتراح من عدد من الاخوة ومن معاليك اولهم ان تقبل المادة كما جاءت من اللجنة وهذا الاقتراح موجود للتصويت عليه ، اقتراح كما جاء من اللجنة ، من يوافق ( عد يا عدنان بك )

#### السيد الامين العام

( بعد الاصوات )

#### دولة رئيس المجلس

من يوافق يرفع يده .

#### السيد الامين العام

الاعلبية ، ناجح الاقتراح .

#### الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، نقطة نظام ، لقد اقترحت في مرة سابقة ان التصويت يجب ان يجري على اساس من هو مع الاقتراح ومن هو ضد الاقتراح ومن هو المستنكف من التصويت ، عندئذ ، اذا جازت المادة على الاكثية ، ليست الاكثية

المطلوبة ، هي الاكثية المطلقة ، انما الاكثية المطلقة بالنسبة لعدد الاصوات التي اخذتها ، فيها يتعلق بعدد المصوتين بالنسبة للناس الذين ضدها ، كثير من القرارات المهمة تؤخذ باصوات عدد من الناس اقل من الاكثية الموجودة ، لذا ارجو الرئاسة بالمستقبل في جميع الحالات عندما تطرح اقتراحا معدلا من معه ومن عليه ، ومن هو مستنكف ، وعندما تطرح المادة الاساسية للتصويت ان تقوم بذلك ايضا وعندئذ تتضح الصورة ، ويسجل في محضر الجلسة ايضا عدد الاصوات في جميع الحالات ، وشكرا .

#### السيد احمد الطراونه

النظام الداخلي ينص على انه عندما يطرح مشروع ان يأخذ الاكثية على الاقل الاكثية النسبية للموجودين . لكن السؤال للدكتور في عندنا ثلاثة . قسم معارض . قسم موافق ، قسم مستنكف . المستنكف اين نضعه .

#### دولة رئيس المجلس

مع المؤيد .

#### السيد احمد الطراونه

لا . لماذا ، لا ، ابدا . معناه ، عندما نقسم المجلس الى ثلاثة اقسام المستنكف يكون معارض ، او على اساس يكون غائب وهو غير غائب ، الحقيقة ان النظام الداخلي ينص على ان القرار الذي يحوز على اكثرية الاعضاء الموجودين هذا القرار الذي ينجح لكن الان صار معنا اشكال ان الاقتراح لم يفرز بالاكثية ، والاقتراح الاصلي لم يفرز بالاكثية ، طارت المادة كلها على هذا الاساس لم يقرها المجلس ، ووقعنا في اشكال ، الحقيقة طالما ان الاقتراح لم ينجح بقيت المادة كما هي .

#### السيد عبد الله الريماوي

نحن بصدد تفسير المادة — ٢٥ — من النظام الداخلي ، والواقع ان تفسيرها ليس من اجل المادة التي نحن بصدها ، وانما فقط بصدد اسلوب اتخاذ القرارات ولا اخالها تخطف اختلافا وانما ، تصدر قرارات المجلس باكثرية الاصوات للاعضاء الحاضرين ، معنى هذا الكلام ان كل امر

انه باكثرية الاعضاء الحاضرين او باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ، المادة تقول باكثرية اصوات الحاضرين ، أي ان جميع الاصوات التي ادليت مع المادة او ضدها هي التي تؤخذ في الحساب . فإذا كان عدد المصوتين ثلاثين فقط . فعدد ال ( ١٦ ) تصبح اكثرية ، وإذا كان عدد المصوتين ١٥ — عندئذ يكون صوت الرئيس هو المرجح ، في أي جانب كان الرئيس ، لا نستطيع ان نفرض على جميع الاعضاء في المجلس ان يشتركوا بالتصويت وبسرعة وفي كل قرار . ومن هنا ارجو ان تطبق قاعدة ان تطلب الرئاسة عدد الاصوات مع ، وعدد الاصوات ضد ، ومن هو مستنكف عن التصويت . وعندئذ يبين الاكثية وهذا ما هو مطبق في جميع الهيئات الدولية ، اذا كان الامر غير ذلك فسنتيه كثيرا ، وعندئذ يجب ان تحدد معنى الاكثية .

#### دولة رئيس المجلس

شكرا . المقرر تفصل ،

#### السيد المقر

نص النظام واضح ، فالمادة — ٢٥ — تقول تصدر قرارات المجلس باكثرية اصوات الحاضرين فالاصل من يصوت مع او ضد أي اقتراح معروض للتصويت ، المستنكف ليس صاحب بالمعالية بالتصويت ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان عملية التصويت التي تمت : تمت على عدد الاعضاء الحاضرين ، بينما خرج عدد من الاعضاء ارجو تكليف امانة سر المجلس بتعداد الحضور حتى يمكن حصر العدد .

#### دولة رئيس المجلس

شكرا . الحاج بدير تفصل ،

#### السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس ، اذا طبق النظام كما هو مكتوب ، فلا شك ان المادة — ٢٥ — صريحة ، ويجب ان يلهم على ماذا يتم عمله ...

#### دولة رئيس المجلس

... الحضور ، اكثرية الحضور ...

ليكتسب صفة كونه قرارا من هذا المبدأ ، موافق عليه لا بد وان يكتسب موافقة اكثرية الاعضاء الحاضرين ، في حالات اخرى . بالنظام الداخلي ، او مواد اخرى ، تتطلب اكثرية الاعضاء المطلقة ، يعني اعضاء المجلس كلهم الحاضرين ، كل هؤلاء نحن بالنسبة لنا ، المطلوب الحصول على اكثرية عدد اصوات الحاضرين ، يعتبر تصويت بدون تعديل ، جاءت مادة في قانون او في توصيات اللجنة القانونية ، ودون ان يوضع أي تعديل عليه ، طرحت مادة بالتصويت ، ان لم تمل اكثرية الحاضرين ، معنى ذلك ان هذه المادة تسقط ، اذا طرحت مادة بدون تعديل ولم تسقط الاكثية للحاضرين طبعاً تسقط ، اذا اخذت ٢٣ بتطرح النظر من معها ومن ضدها بتطرح النظر عن هذا ، اذا لم تأخذ مادة بطروحة الاقتراح الملغى لتتصويت الاكثية يجب ان تسقط . لو فرضنا صلا تعديل على مادة بطروحة ، يعني مادة بطروحة من اللجنة : وصار في اقتراح تعديل كالمادة التعديل تسقط ، طيب ماذا يحصل ، يجب ان نعال اكثرية الحاضرين ، والا تعتبر المادة نفسها ايضا سقطت .

#### دولة رئيس المجلس

شكرا . الدكتور خليل ،

#### الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، الحقيقة ان المادة — ٢٥ — يجب ان تدرس ، دراسة اعمق ، واعتقد ان فيها بعض الغموض ، انما يجب ان ننصو الوضوح اننا بعض الاعضاء ، مع القرار ، وبعض الاعضاء ضد القرار ، وبعض الاعضاء ممتنعين عن التصويت ، دعنا ننصو هذا الوضع ، لن يشتركوا في التصويت يعني اذا كان عدد الحضور خمسين واشترك الجميع بالتصويت مع ، او لا ، نتحدث هناك اكثرية . اذا كان عدد الحضور خمسين وكان المصوتون مع القرار عشرين ، والمصوتون ضد القرار ثمانية عشر عندئذ تبقى هناك اكثرية خمس وعشرين أصبحت اكثرية الاعضاء الذين يصوتون قل من عدد الاعضاء الحاضرين ، فهذه المعادلة الرياضية البسيطة يجب ان نعكسها على المادة — ٢٥ — هل يعني

هكذا من الأهل

**السيد محمد علي بدير**  
متابعاً - الحضور ، اذا كان الحضور (٥٠) فلا بد من أن يصوت أكثر من (٢٥) ، أنبأ كاتقراح الذي تفضل به الدكتور خليل السالم وهو ما يأخذ به العالم والسائد في جميع المحافل وإذا كان لا بد من الأخذ بها فلا بد أن من تولى أكثرية الحضور اذا لم يكن بالإمكان الأخذ بطريقة ما يجري في المحافل وما هو سائد فعلاً في العالم.

**دولة رئيس المجلس**

شكراً ، الاستاذ محمود الشريف

**الاستاذ محمود الشريف**

لا بد من الاعتراف بأن النظام في هذا المجلس لم يأخذ بعين الاعتبار بموضوع الاستئناف كما ذكر الزميل الدكتور خليل السالم ولدى مراجعة جميع المواد لم تتطرق على الإطلاق الى موضوع الاستئناف ، فإذا انطلقنا من هذه الحقيقة ، فلا بد من إعادة النظر في النظام الداخلي ، الذي يفهم من موضوع الاستئناف والنظام انه اذا طرح امر في التصويت ، فإذا كان أكثرية الاصوات هي التي ترجع اجازة الاقتراح أو عدم اجازته وبالتالي فإذا كان على سبيل المثال مجموع الاعضاء الحاضرين خمسون ، وصوت مع القرار عشرون عضواً ، وصوت ضده ( ١٨ ) عضواً فبذلك الحالة يصبح القول ، الموقف هو الموقف الذي ما وافق معه الا عشرين بغض النظر عن استئناف اثنين عن التصويت ، وهذا هو التفسير الواضح للمواد المتعلقة بنظام التصويت وارى ان نظل نعمل به كما نعمل به الآن اما اذا اراد المجلس الدخول في موضوع الاستئناف ، فيمكن ان يقترح على اللجنة القانونية ان تدرس هذا الموضوع وان تتقدم للمجلس ، موضوع الاستئناف في الحقيقة هو دليل على حيرة العضو ، ليس هو مجرد ارتفاع أو كسل من رفع اليد في بعض الاحيان أو كثير من الاحيان ، اذا اراد العضو ان يكون صادقاً مع نفسه لا يرتاح وينس الوقت ليس واثقاً للدرجة التي تجعله يصوت ضده ، فهو تعبير عن الحيرة ، وهذا حق يستطيع ان يتبع به كل عضو ، سواء كان منصوباً عنه في النظام الداخلي أو غير منصوب منه في النظام ، علا مناص وإحالة هذه من اعتبار العد لاصوات الحاضرين وليس للحاضرين .

**الدكتور محمد ربيع**

الواقع ان ما قاله الاخ الاستاذ محمود الشريف ، ان المادة - ٣٥ - تؤكد على ان القرار ينجح اذا حصل على أكثرية الاصوات ، لذلك غائني انك لدولة الرئيس ان تقوم بأمانة سر المجلس ، بأعلام المجلس بعدد الحاضرين ،

**السيد أحمد الطراونة**

الاعضاء الحاضرين خمسين .

**دولة رئيس المجلس**

لا . ليس خمسين .

**السيد أحمد الطراونة**

( متابعاً ) اربعين ( التي هم ) لو فرضنا اي عدد وثلاثين استنكف ، ممكن في حالة من الحالات يستنكف ثلثين الاعضاء يبقى معنا من اربعين خمسة عشر ، وسبعة صوتوا هنا ، وثمانية صوتوا هنا ، صحيح انه القانون يخرج من المجلس فيه ستين عضواً بفائية اصوات . الحقيقة ان المادة - ٣٥ - صريحة ، أكثرية الاصوات الحاضرين ان بعد الاعضاء ، وتأخذ أكثرية وهذا الاسلوب الذي يسر عليه كل التشريع الاردني ، لما كان مجلس النواب ، او مجلس الاعيان او حتى مجلس الوزراء ، التشريع وحدة واحدة ، ولذلك ان يقال انه أكثر الاصوات ، ان يقال كم يستنكف وموافق ومعارض ، ايها أكثر هذا خطأ ، يجب ان يصوت على المسألة بأكثرية اصوات اعضاء المجلس الحاضرين واثبات المجلس الكريم اننا امام وضع اذا لم نصوت على هذه المادة ونعطيهما أكثرية بالسلب أو الإيجاب قد تستقط مادة من أهم مواد هذا القانون .

**دولة رئيس المجلس**

أبو هشام عدد الحضور ٢٢ التصويت (١٥) مع اقتراح عبد الله بك ؟

**السيد أحمد الطراونة**

اعلونها من جديد ،

**السيد عبد الله الريماوي**

نحن بدنا نناقش لغاية الآن المادة التي في قانون التامينات انا غير معني بهذا ، ويمكن اذا كانت المادة تحتاج الى تصويت اصوات معها حتى

**الجميع :**

موافقون .

**السيد المقر**

المادة ٦٣ - يعين الحد الأدنى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس وللمجلس الوزراء زيادة مبلغ الحد الأقصى والحد الأدنى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال بناء على توصية المجلس .

**السيد عبد الله الريماوي**

انا غير قادر ان المهم كيف وضعت هذه المادة وبعد ان افهم ، يمكن ان اناقشها بصورة أكثر ، هذه المادة تلغي واقياً كل ما في هذا القانون من اسس لتحديد رواتب التقاعد ، فإذا اعطينا للحكومة ان تحدد الاعلى وأن تحدد الحد الأدنى ، بمعزل عن الارقام التي تقرر بتطبيق قواعد القانون تكون جميع قواعد القانون الأخرى ، وكأنها لا غلطة منها ، يعني لو واحد يطلع له بتطبيق القانون ، شخص يمكن ان يكون تقاعده ( ٨٠ ) دينار مثلاً ثاني الحكومة بقرار وتقول الحد الاعلى ( ٤٠ ) اذن كل الذي ناقشناه وتعبنا فيه من اسس لتحديد التقاعد الفني ، لهذه المادة انا لا اجد اطلاقاً اي مبرر اذا كانت كما فهمت ، وإذا كانت غير ما فهمت ، خارجو من الحكومة ان تفهمنا ما الذي تنهيه منها ، وماذا تريد بها .

**دولة رئيس المجلس**

شكراً .... معالي وزير العمل ،

**السيد وزير العمل**

الحقيقة المادة موضوع البحث ما في شك ، وضعت بهذا النص لتكون ايجابية لصالح العامل اول شيء المادة تدعو الى اعطاء حق للمجلس لتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى تنسيب من المجلس تنسيب المجلس احياناً يبين واقياً ، بالحقيقة من خلال الحس الذي اشار له الاستاذ عبد الله الريماوي ان يكون الحد الأدنى بموجب شغل ان يكون من دينار الى دينارين خصوصاً لما تكون عملية وفاة . وبعد وفاة ، وتأتي السى اسرة وإلى كل شيء الان ضمانة إلى حق هذا الانسان يرى المجلس مرات ان يكون معني بالحد

تؤكد مفهوم معين في التصويت ، انا ثاني مرة اريد ان اؤكد الذي قاله ابو هشام يعني صدف ، تبني ، ليست هذه هي النقطة ، نحن نريد ان نلغي احياناً - القرار الذي يصدر عن المجلس لا بد وان يفهم بأنه تعبير عن ارادة ايجابية للمجلس والقرار عندما يصدر معناه تعبير عن ارادة ايجابية ، الارادة ايجابية لا تتحقق الا بأكثرية الاصوات للحاضرين . كلمة اصوات ، نحن لا نريد ان نقفنا ، يعني لو بدنا نقول تصدر قرارات المجلس بأكثرية الاعضاء ، لا ، هي اصوات المقصودة الاصوات الحاضرين سواء صوتوا كلهم او ما صوتوا ، والا لقال القانون تصدر الاصوات بأكثرية الاعضاء الصوتين وهو لم يفعل ، اذن نستقر على هذا .

**دولة رئيس المجلس**

وانصح ، القرار اخذ الاكثرية ، ٢٣ من ٢٠ ضد القرار ، والشروح التي عرضت ايضا هي توضيحية وشكراً .  
المادة التالية :

**السيد المقر**

المادة ٦١ - ١ - في حالة اعتبار المؤمن عليه او صاحب راتب التقاعد او الاعتلال مفقوداً فيصرف للمستحقين عنه معونة تعادل راتب الوفاة بصورة مؤقتة وفقاً للشروط والاوزاع التي يقررها المجلس ويستحق راتب الوفاة عند ثبوتها .  
ب - اذا فقد المؤمن عليه اثناء تأدية العمل فيتر راتب الوفاة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا القانون .

**دولة رئيس المجلس**

هل يوافق المجلس الكريم على المادة ٦١

**الجميع :**

موافقون .

**السيد المقر**

المادة ٦٢ - يعتبر مقدار راتب التقاعد او راتب الاعتلال او قيمة التعويض طلعياً ولا يجوز الطعن فيه لدى أية جهة ادارية او قضائية بعد اقتضاء سنتين من تاريخ تبليغ الاخطار بتخصيص راتب التقاعد او الاعتلال او صرف التعويض .

**دولة رئيس المجلس**

هل يوافق المجلس على المادة ٦٢

هكذا من المأخوذ



الادنى وطبيعة العدالة الاجتماعية مثل ما تفضل به الاستاذ عبد الله وطبيعة العدالة الاجتماعية هي موقعها الحد الادنى ، قد يكون احيانا وهذا الذي اعنيه ، قد يكون هذا القانون احيانا في بعض الحالات مظلما شيئا ما ، اذا كان بالتفصيل وينزل عن حق معين وبالتالي هذا يجعل المجلس الوزراء حق بالزيادة ، وهنا كانت صريحة المادة وله الحق بالزيادة وليس بالتوقيف اطلاقا وبالتالي هي لصالح العامل ١٠٠٪ الان حتى الزيادة بالنسبة للحد الاقصى للاجر الحد الاقصى في بعض المواد استشيرت على اساس ٧٥٪ من الراتب من التقاعد الذي له من راتبه ، يعني تعدل كل عملية في كثير من الاحيان يكون ال ٧٥٪ غير كافية : الحقيقة : ال ٧٥ تصل الى دينارين زي ما هو موجود في بعض الانظمة الخاصة بالتقاعد المعمول به حاليا ، وبالتالي من هنا ايضا الحقيقة انه عملية الحد الاقصى هي ايضا تراعى من قبل المجلس ومجلس الوزراء وهي لصالح العامل بالدرجة الاولى ولصالح المجتمع بالدرجة الثانية ، ليكون هناك تساوي بين الحد الادنى .

دولة رئيس المجلس

شكرا ... تفضل جودت بك ،

السيد جودت السبول

لكي نأخذ الصورة ابعادها في ضوء التوضيح الذي تفضل به معالي الوزير ، فاني ارى على الاقل ان ينص على الحد الادنى ، لتشكيل الضمانة للعامل ، لكي لا ينزل او ينخفض راتب تقاعده او اعتلاله عن حد معين ، وان يترك الحد الاقصى كما تفضل معاليه لمجلس الوزراء .

السيد احمد الطراونه

الصلاحية المعطاة ، هي المادة ٦٢ - العدالة تقضي مطلقا تفضل الاخ عبد الله لو يترك هذا الامر للقانون يكون هذا اصح ، يعني ان نضع الحد الادنى مثل قانون التقاعد التونسي ، نحن نتكلم عن صلاحيات مجلس الوزراء لوضع الحد الادنى والحد الاقصى مهما كان رقم المادة يكون قانون التقاعد الذي يضع الحد الادنى لكامل التقاعد او مستحق للتقاعد بدينار ، ويضع الحد الاقصى ثلاثة ارباع آخر راتب تقاضاه ، ولو وضعنا

هذه المادة بهذا الشكل نكون وضعنا بموجب القانون الحد الادنى ، والحد الاقصى . الا ينقص الحد الادنى لاي مستحق عن دينار ولا يزيد راتب التقاعد ثلاثة ارباع آخر راتب تقاضاه العامل .

السيد عبد الله الريماوي

ما ادلى به معالي الوزير بصدد الحد الادنى مقبول في التسيب والصياغة ، ولكنني اختلفه واصر على ان تحديد الحد الاقصى غير وارد ، لماذا حددت جميع النسب في هذا القانون كما تالت الحكومة في هناك حسابات دقيقة وكثيرة وفي كثير من الاحيان عندما كنا نناقش يقال لنا انه نحن واضعين هذه الارقام وهذه النسب على اساس دراسات ، فاذا استحق عامل راتب الاعتلال او راتب تقاعد ، او تية تعويض بموجب احكام القانون التي وضعت ودرستها ، فلا ارى ان يكون ثمة سبيل لاتقاصها ، لذلك انا مع الاخ جودت في ان تبقى المادة على ان تشطب منها الحد الاقصى ، ونبقى فقط الحد الادنى .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير العمل ، تفضل ،

السيد وزير العمل

ايضا ان الحد الاقصى له معالجة ، ونذكر ان هناك في عملية اكتوارية حسابية تقسم كل خمسة سنوات ، بموجب هذه العمليات الاكتوارية قد يتبين ، والحقيقة لما وضعت هذه القوانين ونصوص الضمانات الاجتماعية وضعت بسبب وعلى اساس اذا كانت هناك حالات ، اما عملية اشتراك تخفيفه او زيادته ، هذا وارد لان العملية الاكتوارية تقول ، انه انت جلبت فلوس اكثر مما يجب او تحصيلك من الاموال اقل مما يجب بالنسبة لما ستعطيه بالنسبة للشيوخ ، في المستقبل عمليات حسابية موجودة ، قد يتبين من العملية الحسابية الاكتوارية بانه هناك امكانية لان تعطي حق التفضل لهذا العامل حتى يكون في مستوى لفضل ، وهناك امكانية مالية تسمح له والاستناد على الدراسات الاكتوارية ، من هنا هذا الاحتمال هو وارد ، الحقيقة ، اخذ فيه متروك الى مجلس الادارة او بالاساس الى

السيد المقرر

يا سيدي يمكن ان نضع ان لمجلس الوزراء الحق بزيادة الحد الادنى والحد الاقصى .

السيد نايف السعد

يا سيدي ليس من مصلحة العامل ان يذكر في القانون ، لذلك انا لا ارى ابدا ان من حق مجلس الوزراء ان يقرر مجلس الوزراء الحد الاقصى .

الدكتور كارلوس دميس

ان ما يهمنه من معالي الوزير ان الحد الادنى يعني لكل شخص فرديا او الحد الاقصى كمتسوى ، ( اصوات عام )

لا يمكن ، عام بمعنى اخر اعلى راتب تقاعد يمكن ان يتقاضاه اي شخص ( ٢٠٠ ) دينار او اقل شيء ( ٥ ) دينار ، بمعنى انه ليس لكل شخص تقدر ان تنزل له اعلى مستوى ، في ناس يطالع ( ٥٠٠ ) دينار يقول لا تعطيه ( ٥٠٠ ) دينار ، فقط ( ٢٠٠ ) دينار ؟

السيد جودت السبول

يا سيدي واضح ان ذهن الزميل انصرف الى النصف الاخير من المادة ، وكذلك الزميل المقرر ، .....

السيد المقرر

( انا التيس علي )

السيد جودت السبول

ولذلك يبد من حذف عبارة من نص الى الحد الادنى الذي يستحقه العامل .

دولة رئيس المجلس

يعني من شرح معالي الوزير اعطائنا ان مجلس الوزراء من حقه ان يزيد في الحد الادنى ويزيد في الحد الاقصى ، في حين ان القسم الاول من المادة لا يتضمن ذلك بل يناقضه .

السيد عبد الله الريماوي

انا اوافق على ان نصوغ ما تفضل به السيد الوزير بالشكل التالي : لمجلس الوزراء زيادة مبلغ الحد الاقصى والحد الادنى لراتب التقاعد بناء على توصية المجلس بالفترة الاولى .

مجلس الادارة ، وبمعنيين مرهون بموافقة مجلس الوزراء ، ومن هنا جاءت القوانين تشير الى هذا الشيء ان يكون موجود ، الحقيقة .

دولة رئيس المجلس

شكرا . السيدة انعام تفضلي ،

السيدة انعام الحقي

اود ان الفت نظر الاخ عبد الله الى ان المادة هنا تشير الى زيادة مبلغ الحد الاقصى وليس الى تنقيصه . والغاية من هذا انه قد يكون هناك عامل الحد الاقصى لراتبه لا يكفي له شيئا ، فيعطي المجال لمجلس الوزراء ان يزيد من المبلغ المخصص لكي يتمكن من اعالة نفسه واعالة عائلته ، والمادة هي لمصلحة العامل .

السيد المقرر

لو رجعنا الى المادة ٤٣ غقرة ب - ب - تقول يحسم راتب التقاعد بواقع جزء من خمسين من متوسط الاجر الشهري الذي اتخذه اساسا لتسديد اشتراك المؤمن عليه خلال الستينين الاخيرتين ، او مدة اشتراكه ان قلت عن ستينين وذلك عن كل سنوات الاشتراك الحد الاقصى قدره ٧٥٪ ، فالمادة هذه حددت الحد الاقصى جاءت المادة ٦٣ ، فقلت لمجلس الوزراء ان يزيد من هذا الحد ، وهي لمصلحة العامل .

السيد عبد الله الريماوي

المادة ٦٣ الفترة الاولى صريحة يعين كل من الحد الاقصى والحد الادنى راتب التقاعد وراتب الاعتلال بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على توصية المجلس ، نقطة .. هذا حكم ، لا يتعلق بالزيادة يتعلق بالقرار ، بقدر مجلس الوزراء استنادا لهذه المادة ، يحول ال ٧٥٪ الى ٦٠ ال ٧٥ - الى ٣٠ - ويقرر ايضا بعد هذا ان يزيدها او ينقصها فلا يظن ان المادة تمنع مجلس الوزراء من ان ينقص ، الفترة الاولى من المادة صريحة ، يعين كل من الحد الاقصى والحد الادنى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال بقرار من مجلس الوزراء ، وانا لا اريد ان اتحدث عن قرارات مجلس الوزراء اقول ليس من السهل وليس من اغراض هذا القانون ان تترك الحد الاقصى بهذا الشكل المتروح ليغير مجلس الوزراء زغنا او تزيلا .

هكذا من المفضل

## السيد المقرر

صحيح ،

## دولة رئيس المجلس

معنى ذلك ، شطب القسم الاول ، بما رأي معالي الوزير ،

## السيد عبد الله الريماوي

نعم . نعم

## السيد وزير العمل

الحقيقة ان المادة في القانون حددت عملا الحد الأدنى والحد الأقصى الآن ، الذي أرجوه من الزميل الأستاذ عبد الله ان الزيادة زيادة عامة وليس زيادة في حالات ...

## السيد عبد الله الريماوي

... لا . لا ...

## السيد وزير العمل

... (متابعاً) - لكن من النص الذي اشار اليه الاخ عبد الله الان - الواقع اني غير شاعر انه يكفي لتغطية الحد الاعلى العام - يعني الحد الأدنى العام - تتول عشرة دنائير ، هو الحد الأدنى نحن بالتالي في اي حالة من الحالات حسبناها ووجدناها ، دينارين او ثمانية دنائير ، سوف نعطيه عشرة ، هذا ما أريد أن يكون بالنص .

## السيد عبد الله الريماوي

هذا هو بالضبط .

## دولة رئيس المجلس

السيد أمين شقير

## السيد أمين شقير

سيدي اقتراح الزميل الاخ عبد الله الريماوي لا يغطي النقطة التي اشار لها وزير العمل ، الحكمة تقتضي ان يحدد حد أدنى بقرار التقاعد بموجب القانون ، هنالك الحد الأقصى للبيلغ الذي يتقاضاه عاد عند استحقاقه التقاعد من واجب مجلس الوزراء ان يحدد الحد الأدنى لراتب التقاعد ، بحيث يكون كافياً لاعالة حياة انسان ما ، معجبة في الزيادة ، الحدين الأدنى والمعالي ولذلك يمين مجلس الوزراء الحد الأدنى لراتب التقاعد وله ان يزيد الحدين الأعلى والأدنى

## دولة رئيس الوزراء

عبد الله بك ، هل من جديد .

## السيد عبد الله الريماوي

القانون نفسه ، نحن لا ننسى الواقع القانون عند تطبيقه يطلع منه نتائج محددة - فلان يستحق كذا ، وفلان يستحق كذا ، الخ ، القانون أيضاً قال ان نسبة الحد الاعلى ٧٥٪ نحن ماذا نريد ان نعطي الحكومة - بدنا نعطلي الحكومة ان يكون لها صلاحية ، رفع الحد الأدنى ، عن ١٠٠ مستوى معين ، للحالات الخاصة

## دولة رئيس المجلس

... في الحالات الإنسانية الخاصة ....

## السيد عبد الله الريماوي

(متابعاً) هذا المعنى يتحقق تماماً ، بعبارة لمجلس الوزراء زيادة مبلغ الحد الأقصى او الحد الأدنى لراتب التقاعد - وراتب الاعتلال .

## السيد المقرر

المعنى وارد في القانون على ان يكون الحد الأدنى ، وزيادة الحد الاعلى موجود في القانون لمجلس الوزراء ان يزيد هذا انا اقول حتى نوفر الآراء ، ان نقول لمجلس الوزراء ان يعين الحد الأدنى لراتب التقاعد وزيادته ، كما ان له ان يزيد راتب التقاعد وراتب الاعتلال . اي كما ان له ان يزيد الحد الأقصى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال ، يصبح عندنا نفس المعنى ، ولأنه لا يوجد عندنا حد أدنى معروف ، الحد الأدنى سيكون رقماً .

## دولة رئيس المجلس

السيدة انعام ، تفضلتي ،

## السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس ، في التعويض او التقاعد او غيره ، حسب مالية المؤسسة يمكن اعطاء المجال لزيادة ما هو منصوص عليه وهذا أيضاً جاء في مصلحة العامل ، لنفرض انه بعد مرور خمسة سنوات ، تبين انه المؤسسة مزدهرة وعندها أموال كثيرة وتقدر ان تساعد العامل أكثر ، فاعطى مجال لمجلس الوزراء ان يرفع الحد الأقصى ، ولهذا يجب ان يحدد الحد الأقصى ويحدد الحد الأدنى ، ليس بالضرورة كما هو وارد

وانما يمكن لمجلس الوزراء اعادة النظر فيما هو محدد ، ...

## دولة رئيس المجلس

... القسم الأخير من المادة ...

## السيدة انعام المفتي

... (متابعاً) انا اتكلم عن الجزء الاول ايضاً حتى يكون القانون غير من اعطى مجال انه يكون في سلطة تتمكن من رفع الحد الأقصى اذا لزم الامر ، المؤسسة ايضاً لا تريد ان تفلس ، لانه واضعين حد معين ، نجد ان المالية لا تسبح بهذا الامر .

## دولة رئيس المجلس

شكراً ، بما هو اقتراحك ، يا سلمان بك

## السيد سلمان القضاء المقرر

الفكرة ، ان مجلس الوزراء يعين الحد الأدنى ، ويزيد في هذا الحد ، وحسب الظروف وله ان يزيد الحد الأقصى في القانون - نسبة الحد الأقصى يعني انه يقول اعطيه ٨٠٪ ، يصير لمجلس الوزراء ان يعين الحد الأدنى وزيادته كما له ان يقرر زيادة الحد الأقصى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال ، بناء على توصيات المجلس .

## السيد عبد الله الريماوي

لمجلس الوزراء ان يعين الحد الأدنى لراتب التقاعد والاعتلال بناء على توصية المجلس وللمجلس الوزراء زيادة مبلغ الحد الأقصى او الحد الأدنى لراتب التقاعد والاعتلال ، يجوز .

## دولة رئيس المجلس

اكتبها يا سلمان بك ،

## السيد عبد الله الريماوي

« مجلس الوزراء ان يقرر الحد الأدنى لراتب الاعتلال والتقاعد ، بناء على توصية المجلس . وللمجلس الوزراء زيادة الحد الأقصى او الحد الأدنى لراتب التقاعد والاعتلال بناء على توصية المجلس » .

## السيد وزير العمل

هنالك أحياناً نظرة اجتماعية في تحديد الحد الأقصى ، لا اعرف اذا كان يوافق الاخوان ام لا .

الحد الأدنى متفقين نحن وايه ، في نظرة اجتماعية هل هناك تكيلة ، هل هناك تحديد للحد الأعلى ايضاً ، اذا لم يكن انا اطرحه كسراي وهذا تابع للمجلس ولا التزم بجهة منه ، لكن هناك بعض الآراء تقول ان الحد الأدنى والحد الأقصى يجب ان يكون مثبت الحقيقة .

## السيد احمد الطراونه

المادة ٣ - قررت الحد الأقصى ٧٥٪ فالتقانون قرر ال ٧٥٪ لذلك الاقتراح الذي اقترحه ان لمجلس الوزراء وضع الحد الأدنى ثم بنسأء على توصية المجلس ، وللمجلس الوزراء زيادة الحد الأقصى - والحد الأدنى الذي قرروه .

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا ،

## الجيبس ،

موافقون .

## السيد احمد الطراونه

رجاء ان تتم صياغته فقط .

## دولة رئيس المجلس

أرجو صياغته ، احمد بك انت والاخوان ،

## السيد عبد الله الريماوي

الحد الأدنى ، يعين الحد الأدنى لراتب التقاعد يعني نشطب عبارة كل من الحد الأقصى بتصير ( يعين الحد الأدنى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على توصية المجلس . وللمجلس الوزراء زيادة مبلغ الحد الأقصى والحد الأدنى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال بناء على توصية المجلس ) .

## دولة رئيس المجلس

الحكومة موافقة على هذا النص وشكراً ،

اكمل سعادة المقرر : -

## السيد المقرر

المادة ٦٤ - تلتزم المؤسسة بإداء الحقوق المقررة للمؤمن عليه وفقاً لاحكام هذا القانون كاملة ولو لم يتم صاحب العمل بالتأمين عليه وذلك على اساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر فإذا قام نزاع حول المدة او الأجر ، على ان لا يقل الراتب في هذه الحالة عن الحد الأدنى

هكذا من المأهول



المقرر وتقوم المؤسسة بالرجوع على صاحب العمل بجميع المبالغ التي دفعها بمقتضى احكام هذه المادة مع فوائد التأخير وغرامات التخلف المنصوص عليها في هذا القانون .

#### السيد المقرر

انا راى ان نحذف كلمة غرامات .

#### دولة رئيس المجلس

معالي عبد الله بك

#### السيد عبد الله الريماوي

المادة بالشكل الواردة فيه من اللجنة يعني ساقط منها جبل ، لا بد ان يكون ساقط منها جبل لا بد ان يكون ساقط منها شيء لا بد اذا عدنا الى الاصل نكتشف هذا الشيء الساقط . فكون الجبله عنذا . . . ٦٦ - نلتزم المؤسسة بأداء الحقوق المقررة للمؤمن عليه وفقاً لاحكام هذا القانون . متبلة ، ولر لم يتم صاحب العمل بالتأمين عليه وذلك على اساس مدة الخدمة ومتوسط الاجر فاذا قام نزاع حول المدة والاجر . فيؤدي راتب التقاعد او الامتثال ، وكل التعميم على اساس غير المتنازع عليه من مدة الخدمة ومقدار الاجر على ان لا يقل الراتب في هذه الحالة عن الحد الأدنى المقرر وتقوم المؤسسة بالرجوع على صاحب العمل بالمبالغ التي دفعها بمقتضى احكام هذه المادة مع فوائد التأخير وغرامات التخلف الخ يعني بعد ( فاذا قام نزاع حول المدة في المشروع الذي معنا ، في نقص على كل حال انا لسي اعتراض ، ايضا على المضمون ، ما هو مضمون هذه المادة ان يقوم نزاع حول المدة او الاجر كيف يؤدي الراتب ثم ما يتعلق بالفوائد على صاحب العمل ، يبدأ العودة على صاحب العمل انا بالطبع موافق عليه ، انما اذا قام نزاع حول المدة او الاجر ، يعني العامل يقول انا اشتغلت ( ١٥ ) سنة او ( ١٢ ) سنة المؤسسة تقول انت اشتغلت عشر سنين ، انا اتول الاجر الذي كنت اخذه ( ١٠٠ ) دينار ، المؤسسة تقول ( ١٠ ) دينار ، طيب باي منطق يؤدي الراتب على اساس غير المتنازع ، هنا في نزاع الاساس ان يذهب هذا النزاع لمحكمة يعني لا يجوز بالقانون في هذه النقطة كما انا فاهمها ان يحسم

الامر ، اذا صار اختلاف على المدة او الراتب بانه الأدنى ، او المشترك ان يذهبوا الى المحكمة .  
**دولة رئيس المجلس**  
تفضل كمال بك ،

#### السيد كمال الدجاني

ان هذا النص لمصلحة العامل حتى ينتظر ويذهب للمحكمة وتعمل سنتين حتى تعطى قرار ، يكون مات من الجوع ، ولذلك ترك لان يعطى فوراً ما اتفق عليه ويبقى المتنازع عليه بنتيجة المحكمة .

#### السيد عبد الله الريماوي

اذا اضيف المعنى الذي تفضل به معالي رئيس اللجنة القانونية ، انه ويكون له الرجوع بغير المتفق عليه الى المحكمة انا بوافق ،

#### الدكتور كارلوس ديمس

ستط بالطباعة . لا شك انه الذي تفضل به الاخوان صحيح .

#### السيد كمال الدجاني

ستط سبوا وسوف نطبعها

#### السيد وزير العمل

المادة هذه ، فيها حكم اخر لا ادري اذا انتبه لها الاخوان او لا . في حالة عامل او صاحب عمل لم يدفع التأمين عليه ، وبالتالي هنا جاءت هذه المادة لتلزم بان هذا العامل له حقه ، بغض النظر عن انه دفع التأمين او لا ويرجع المؤسسة على صاحب العمل ، هذه الحقيقة اهم ما في المادة

#### السيد عبد الله الريماوي

المادة فيها يتعلق بالرجوع على صاحب العمل لا خلاف ، هنالك فقط نقطة واحدة اذا قام النزاع حول المدة او الاجر سيؤدي راتب التقاعد او الامتثال او كلتا التعميم على اساس غير المتنازع عليه ان نضيف في اخر المادة على ان يكون للعامل حق المطالبة بما هو فوق المتنازع عليه في المحكمة .

#### السيد احمد الطراونه

امر وجود سلطة لفصل النزاع ضرورية لكن هل يوافق الاخ عبد الله ان يترك هذا الامر للمؤسسة ان تبت فيه لصالح العامل ولاختصار الوقت ، او لجنة غير المحكمة ، يعني المحكمة

شيء يشير الى ان الراتب الاساسي غير المتنازع عليه سيعمل فيها بعد ، لذلك اقترح ان يضاف بعد كلمة ومقدار الى الاجر الى ان تبت المحكمة بالقيمة المتوجبة عبارة : ( الى ان تبت المحكمة بقيمة الراتب او التعميم المتوجب ) ، بعد كلمة مدة الخدمة ومقدار الاجر .

#### دولة رئيس المجلس

ماراي القانونيين .

#### السيد احمد الطراونه

قط نريد ان نعرف من هو المرجع . المبدأ متفق عليه . لكن من المرجع الذي يقرر الخلاف حول المدة او حول الاجر ، الاخوان يقترحوا المحكمة ، قد يطول على العامل الوقت قد يكون الخلاف كثير ويؤثر على العامل ، يعني نحن نريد ان نقرر طريق يصل فيه العامل الى حقه المتنازع عليه .

#### السيد عبد الله الريماوي

النقطة التي اوردها ابو هشام واردة ، لكن قد يكون من الصعب معالجتها الان بان نخلط على عجلة ، هيئة سواء هيئة تحكيم لانه لا ارى ان يفيد امر الفصل في هذه النقطة للمؤسسة او لصاحب العمل ، القانون القائم الان ، قضايا العمل والعمال والاجر ، يعطيها نوع من الاولوية موضوع ليس سرعة ، يعني يجب ان تبت قضايا العمال في خلال مدة معينة قريبة وبالتالي حكمت وضع التعديل الذي اقترحه الاخ حكمت يعطى المعنى المطلوب ، وبالمستقبل اذا ظهرت يعني اذا عملنا تشريع اكثر دقة يمكن ان نضيف هيئة لشؤون العمال .

#### دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المفتي تفضل ،

#### السيدة انعام المفتي

اذا حددنا في هذه المادة بان تحال القضايا الى المحاكم ، اعتقد بانه في حالات كثيرة يمكن للمؤسسة ان تحلها دون الرجوع الى المحكمة وعندما قيودها ، لتحديد فترة هنا بالمحكمة قد يعيق ، ولو حددنا الفترة الزمنية قد تتراكم قضايا كثيرة .

ناخذ الوقت الطويل ، يعني التقاعد ، الخلاف عليه يذهب راساً من اللجنة الى محكمة العدل بدرجة واحدة ، لكن اذا قلنا المحكمة مطلقاً منها الثلاث درجات لازم يمر عليها .

#### السيد المقرر

الاصل اكتساب العامل لحقوقه العمالية او لحقوقه في التأمين ان يساهم بالاشتراكات بان تكون اشتراكاته مدفوعة ، فاذا لم يقسم رب العمل بتحويل هذه الاشتراكات ولم يؤمن على هذا العامل عندها ترجع المؤسسة على رب العمل وتجيبي منه هذه الاموال ، وبهذا تكون قد حفظت حقوق العامل ، ويعود اي نزاع قانوني ينشأ بين المؤسسة وصاحب العمل ، العامل قال انا بالفترة الفلانية كنت اخذ مئة دينار والمؤسسة قالت صحيح ، الخلاف على فقرات اخرى بغير العودة بهذا الحد ، يدفع على اساس الفترة المتفق عليها التي لا خلاف عليها . هذه واضحة .

#### السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس ، الحقيقة ما تفضل به الاخ عبد الله هو وارد ، انه بت بالراتب على حسب غير المتنازع عليه ، ولم يقل او يرد ماذا يجري في المتنازع عليه فمن الحق ان يوضع في اخر هذه المادة وللعمال المتضرر ملاحقة المتنازع عليه .

#### السيد محمد علي بدير

يا سيدي لماذا المؤسسة ؟ لعل المؤسسة ما انصفته نحن نعطيه الحق بهلاحقته بالطرق القانونية .

#### دولة رئيس المجلس

يعني اذا تقرر بالنزاع حقوق جديدة للعامل تصود اليه .

#### السيد طاهر حكمت

النزاع المتوقع ليس محصوراً بين رب العمل والمؤسسة ، وانما يتصرف ايضا الى العامل وبالتالي لا بد من اعطاء العامل الحق في مراجعة المحكمة ايضا . وانما اقترح انسجاً ما انا الى به الاستاذ عبد الله الريماوي من ضرورة وضع

هكذا من المأهول

## دولة رئيس المجلس

يعني كلمة المرجع ( المرجع المختص في هذا النزاع ) .

## السيد محمد علي بدير

الحقيقة مع تعديل بسيط الذي تفضل به السيد حكمت ان تقول ( الى ان بيت في موضوع النزاع ، نترك البيت من دون ان نقول بحكمة أو غير محكية . قد بيت بين الاثنين ، قد بيت بواسطة المؤسسة ، قد بيت بالحكيم ، قد بيت ..... لماذا اتسع الحكمة .

## السيد احمد الطراونه

قد تنمكس . المرجع للبيت في الموضوع والقرار ، وما قاله الاخوان ان نضع الحكمة ان تنظر بصفة مستعجلة لا مانع . يعني تكون للحكمة . اتركها للحكمة .

## دولة رئيس المجلس

كمال بك .

## السيد كمال الدجاني

هذا خلاف حقوقي راجع بطبيعته للمحاكم ما في ضرورة ان ينص عليه .

## السيد عبد الله الريماوي

يا سيدي الحسم في ضرورة هذه الفكرة او عديها ليس بمسألة غنية فقط ، وانما هي مسألة اجتهادية ، اذا كان للعامل حق وهو غير متفق على قيمته مع الجهة التي هي المؤسسة او صاحب العمل ، فلا بد وان يكون له وسيلة الدفاع عنه والمجلس واضح انه موافق على هذا نهائيا ، انما هو بصدد صياغة تؤدي هذا الحق بصورة سريعة ، فلما وافق على ان اقتراح الاخ حكمت يؤدي هذا المعنى فقط نضيف هو مثال الحكمة ، فاذا حدث لانه اي حق هو مطروح في الحكمة لو اتفق عليه في الخارج ، فاذا هم ذهبوا الى الحكمة ، يقولوا انتقنا والحكمة تصدر قرار لا يوجد ما يمنع ذلك .

## دولة رئيس المجلس

النص على الحكمة ،

## السيد عبد الله الريماوي

النص على الحكمة ملبا اقتراحه الاخ حكمت اصوات ( الحكمة ، الحكمة )

## السيد عبد الله الريماوي

انا اثني على اقتراح الاخ طاهر حكمت

## دولة رئيس المجلس

اذا سمحت يا استاذ حكمت اقرا لنا التعديل بعد كلمة الاجر ،

## السيد طاهر حكمت

اذا تم نزاع حول المدة او الاجر يؤدي راتب التعاقد او الاعتلال او قيمة التعويض على اساس غير المتنازع عليه من مدة الخدمة ومقدار الاجر الى ان ثبت الحكمة بقيمة هذا الراتب او قيمة هذا التعويض . الى ان ثبت ، وهذا يعني ان لكل ذي مصلحة ان يراجع القضاء وذو المصلحة ثلاثة . العامل والمؤسسة وصاحب العمل .

## دولة رئيس المجلس

وهذا التعديل يعالج جميع الحالات ، هل المجلس موافق على هذه المادة بالشكل المعدل الجبيع :

## موافقون .

## دولة رئيس المجلس

لكل يا حضرة المقرر المادة ٦٥ - .

## السيد المقرر

المادة ٦٥ - لا يجوز الحجز على المبالغ المستحقة للمؤمن عليه او المستحقين عنه بمقتضى احكام هذا القانون الا لدین النفقة او لدین المؤسسة وبما لا يتجاوز ربع تلك المبالغ وتكون الاولوية في الحجز لدين النفقة .

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة

## الجبيع :

موافقون .

## السيد المقرر

المادة ٦٦ - تعلى رواتب التعاقد والاعتلال ومبلغ التعويضات التي تنفع بمقتضى احكام هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم .

## دولة رئيس المجلس

موافقون .

## الجبيع :

موافقون .

## السيد المقرر

المادة ٦٧ - للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى احكام هذا القانون حق الامتياز على جميع اموال المدين ويكون لها الاولوية على جميع الديون بعد المصروفات القضائية وللمؤسسة حق تحصيلها وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به ، ويجوز تبسيطها كلها او بعضها وفقا للشرط الذي يقررها المجلس .

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة

## الجبيع :

موافقون .

## السيد المقرر

المادة ٦٨ - ا - يستطاع حق المؤمن عليه او المستحقين عنه في المطالبة بالمبالغ المستحقة له بمقتضى احكام هذا القانون بانتقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه واجبة الاداء ويكون اي اجراء تتخذه اية جهة رسمية في مواجهة المؤسسة بالنسبة لحقوق المؤمن عليهم او المستحقين عنهم قاطعا للتقادم .

ب - يستقط حق صاحب العمل في المطالبة باسترداد المبالغ المدفوعة منه زيادة عن المقرر قانونا بانتقضاء خمس سنوات من تاريخ دفع تلك المبالغ ، وبما المبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى هذا القانون فلا يسقط حقها في المطالبة بها الا بانتقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ استحقاقها .

## دولة رئيس المجلس

الاستاذ شمس

## السيد امين شمس

هذه المادة في الواقع تاكد مقدار غير قليل من سوء الظن بالتحفظات في هذا القانون ، فيها يتعلق بالحقوق المجردة للمستحقين من العمال ، لست ادري لماذا نص هذا القانون على اسقاط حقوق العامل الذي حصل على اعلان حقوقه منذ خمس سنوات ، من هذه الحقوق اذا لم يأت لهذه الحقوق ليتقاضاها . العامل انسان يواجه ظروفها متنوعة ، في حين نشأ له حقا ، نشأ عن ادارة وعن واجبات هذه المؤسسة من سنين عديدة ، لا ينبغي ان يتنازع بهذه

الحقوق ولو تأخر في اية مدة من المدد من المطالبة بل على المكس ، فان من الطبيعي ان يطالب في قوائم عن مدة التأخر ، هذا ما يتعلق بالفترة - ا - ، اما غيبا يتعلق بالفترة - ب - ، فالتناقص موجود هنا ايضا ، اذا بقينا نخطئ صاحب العمل ويدفع اكثر مما يجب ، له حقه بانتقضاء ثلاث سنوات له حق في المادة السابقة ، اذا وقع الخطأ وتدنى اي موضوع الخطأ وعرضناه للخرابة ، لن نعترف بان هناك حالة لا يمكن ان تكون خطأ ، وانما اعتبرنا كل خطأ هو من صميم سوء النية وحافظنا عليه ، وهنا نعترف بالخطأ ونعاقب عليه ، ومع ذلك نجعل له الحقوق مكررة .

## دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

## السيد طاهر حكمت

انا مع الاستاذ امين شمس غيبا يتعلق بالمادة - ا - ولا اري مبررا بتفسير مدة التقادم لمطالبة المؤمن عليه او المستحق غيبا يستحق من امور الى خمس سنوات ، وارى تركه للتقادم العادي المنصوص عليه في القانون العام الذي هو خمس عشر سنة ، ولحيا يتعلق في الفترة - ب - فلما اؤيد بقاها كما هي وذلك مبرر غيبا يلي ان المؤسسة اموالها اموال عامة ، وجميع القوانين في كل بلاد العالم تعطي لاموال المؤسسات العامة والادوال العامة ، مدة اطول تحميا غيبا من السقوط اكثر من مدة حماية الاموال العادية . ومعيار التفريق واضح بين الحاليين وتضي الحماية ، ولذلك فائني اقترح ان تُلغى المادة - ا - وتترك للتقادم الخمس عشري وتبقى المادة - ب - كما هي .

## دولة رئيس المجلس

ابو عصام . تفضل ،

## السيد محمد علي بدير

دولة الرئيس ، الحقيقة هناك ثلاث نقاط متناقضة في - ا - خمس سنوات ، وفي - ب - ثلاث سنوات ، ومن ثم خمسة عشر سنة ، ولا اري ان يكون هناك تمييزا بين خطأ وخطأ كما يخطئ العامل او المستحق في طلبه ، ايضا يخطئ

هكذا من المأخوذ



صاحب العمل في دفع أكثر مما عليه ، ولكل منهما نفس الحق بالرجوع بنفس المدة ، وأرى أن توحد المدة في الثلاث نقاط ، إلى ( ١٥ ) خمسة عشر سنة . شكرا .

#### السيد وليد عصفور

دولة الرئيس ، بالواقع أنه بالنظر لهذه المادة نجد أن العدالة فيها غير موجودة ، ففي جميع النصوص تجد مخالفات ، وهذا شيء غير طبيعي أن يأتي بهذا الشكل في قانون مثل هذا القانون ، لذلك أرجو أن تؤخذ العدالة بعين الاعتبار ، في وضع المد التي يجب أن تكون موجودة للمطالبة بالحقوق لكل صاحب حق .

#### دولة رئيس المجلس

يعني حساب الحد .

معالي الوزير تفضل .

#### السيد وزير العمل

إذا أراد الإخوان تثبيت مبدأ العدالة بنسوري إذا خمس سنوات وخمس سنوات . وأن تبقى المؤسسة ١٥ سنة من هنا يصير فيها ولكن تطبيق الأمور المالية ليس من السهل وبمعدن إذا تركناها للتقدم ١٥ سنة يصير فيه هناك ما في شك عملية حسابية ليس من السهل التحكم فيها ، فهي لمساعدة المؤسسة على التحكم في الفترة أكثر في الأمور المالية ، فحسب سنوات انصهر كافية ، إذا العامل أو صاحب العمل اكتشف الخطأ ، خمسة عشر سنة من حق المؤسسة ، لأنه مطلباً قال الأخ طاهر هذه أموال عاملة .

#### دولة رئيس المجلس

أبو هشام تفضل ،

#### السيد أحمد الطراونه

الخمس سنوات هنا مأخوذة لنهايات التقاعد من قانون التقاعد الذي يعني التقاعد بعقد ( ٥ ) سنوات إذا لم يطلب لا يأخذ ، يعني مدة مرور الزمن هنا لكل حالة في القانون ، يدفع مدة خمس سنوات مدة كافية ، وحتى نستعمله أكثر لاخذ راتب التقاعد مع العلم أن الظروف التي توقف مرور الزمن أو تقطع مرور الزمن ، تطبيق عليه يعني لو كان غائب أو كان في حالة حرب

أو كان لا يستطيع كان صفر أو كان عليه ومي كل المبررات لقطع مرور الزمن ترد ، زيادة على الخمس سنوات أما الخمس سنوات هي مدة كافية لأن يطالب براتب التقاعد أنها في الفترة بـ ١٠ مثلاً أعطي العامل خمس سنوات يعطى صاحب العمل خمس سنوات ، وتكون المؤسسة لها خمسة عشر سنة مثلاً قال الأخ طاهر لأنها أموال عاملة يجب بصيانتها ، لو صفنا المادة وأبقينا الفترة ١٠ - كما هي وصاحب العمل أخذ مرور زمني خمس سنوات والمؤسسة ١٥ سنة مع مراعاة القوانين العامة التي هي تراعي قطع مرور الزمن تكون المادة هذه صحيحة ، ومتناسبة مع بقية القوانين الموجودة لدينا .

#### دولة رئيس المجلس

أذن لدينا اقتراح بأن يساوى العامل برب العمل من حيث حفظ الحقوق بمدة خمس سنوات من موافق - على أن تكون المدة خمس سنوات لرب العمل وللعمل من المجلس .

#### الجميع :

موافقون .

#### دولة رئيس المجلس

الكل موافق خمس سنوات ، وبتقضى ال خمسة عشر سنة للمؤسسة شكرا .

#### السيد المقرر

المادة ٦٩ - إذا انتقلت أموال صاحب العمل إلى الغير بأية صورة من الصور فيكون الشخص الذي انتقلت إليه مسؤولاً بالتكافل والتضامن مع صاحب العمل السابق عن تأدية جميع حقوق المؤسسة على صاحب العمل ، ويشترط في ذلك أن تكون المسؤولية التضامنية بين الورثة الذين انتقلت إليهم أموال صاحب العمل في حدود ما آل من التركة إلى كل منهم .

#### دولة رئيس المجلس

المادة ( ٦٩ ) موافقتين عليها السيد محمود الشريف ، تفضل ،

#### السيد محمود الشريف

سيد الرئيس ، لتعرض أن شخصاً في مؤسسة ما باع نصيبه ،

#### دولة رئيس المجلس

أي مادة ؟

#### السيد محمود الشريف

المادة ( ٦٩ ) التي نقرأها الآن ، تقول المادة أنه إذا انتقلت أموال صاحب العمل إلى الغير بأية صورة من الصور فيكون الشخص الذي انتقلت إليه مسؤولاً بالتكافل والتضامن مع صاحب العمل السابق ، ... الخ قد نشأ ظروف يبيع شخص معين في مؤسسة لسهمة لشخص آخر ، ويغادر البلاد أو يهاجر إلى مكان بعيد ، إذا نص العقد ، عقد البيع على أن الملك الجديد أو صاحب العمل الجديد أو صاحب المؤسسة مسؤول مسؤولية كاملة عن حقوق العمال المؤسسة الضمان ، فلما لا أرى أن يكون صاحب العمل السابق مسؤولاً عنه .

#### السيد كمال النجاني

الأخ محمود يحيى عن الاسم . ويعتبر ملك الاسم صاحب عمل ، فالشركة هي صاحب العمل ، ولذلك لا ينشأ الموضوع صاحب الاسم ليس صاحب عمل ، الشركة صاحبة العمل .

#### السيد أحمد الطراونه

تأييداً لكلام الأخ كمال بك ، حتى لو كان صاحب العمل شخص واحد ويبيع مؤسسته ، ويبيع عمله ، تنتقل بحقوقها وواجباتها إلى شخص جديد بطبيعة الحال .

#### دولة رئيس المجلس

أذن المادة ٦٩ كما هي من يوافق عليها

#### الجميع :

موافقون .

#### السيد المقرر

المادة ٧٠ - للمدير العام أو من ينتدبه خطياً من موظفي المؤسسة حق دخول منشآت العمل أثناء العمل والإطلاع على المستندات والمراسلات والوثائق التي تتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون وثبتت لهم صفة الضابطة العدلية في مجال تطبيق أحكامه .

#### دولة رئيس المجلس

من يوافق على المادة ٧٠ .

#### الجميع :

موافقون .

#### السيد المقرر

المادة ٧١ - ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أدلى بأية بيانات غير صحيحة للحصول لنفسه أو لغيره على راتب أو تعويض بهتفضي أحكام هذا القانون دون وجه حق أو للتهرب من الوفاء بأي حق من حقوق المؤسسة .

ب - يعاقب كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون بغرامة مقدارها خمسة دنائير عن كل عامل من عماله لم يتم الاشتراك عنه في المؤسسة على أن لا يتجاوز مجموع الغرامة على مائتسي دينار في المخالفة الواحدة مهما بلغ عدد العمال الذين لم يتم الاشتراك عنهم .

ج - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنائير ولا تتجاوز عشرة دنائير كل من يخالف أي حكم آخر من أحكام هذا القانون .

#### السيد عبد الله الريماوي

دولة الرئيس - مجرد ملاحظة ، أرجو إضافة عبارة بسوء نية ،

#### السيد أحمد الطراونه

أثني على ذلك .

#### دولة رئيس المجلس

من يوافق على هذا ؟

#### الجميع :

موافقون .

#### دولة رئيس المجلس

أذن المجلس موافق على المادة مع إضافة بسوء نية .

#### السيد أحمد الطراونه

الحكمة هي التي تقرر سوء النية وحسن النية لأنه نحن أمام محكمة .

#### دولة رئيس المجلس

الحكمة تقرر سوء النية من عدمه .

#### السيد المقرر

المادة ٧٢ - تؤول إلى المؤسسة جميع المبالغ المحكوم بها وفقاً لأحكام هذا القانون والصرف منها في الأوجه التي يحددها المجلس .

هكذا من الأهل

## السيد طاهر حكمت

انا لا اهتم هذه المادة ( ... ) ونقلا لاحكام هذا القانون ، والصرف منها في الاوجه التي يحددها المجلس ) ، ما له هذا ، ما هذا ، هذا مثل المبتدأ وابن الخير ، السيد المقر

الان نصيغها : تؤول الى المؤسسة جميع المبالغ المحكوم بها بموجب المادة السابقة ، وللمؤسسة الصرف منها في الاوجه التي يحددها المجلس .

## السيد محمد علي بدير

دولة الرئيس . الحقيقة لا يمكن ان تربطها ببقيلها الملافا . لاننا انت مسئلة . الافضل اذا اردنا ان تربطها بنقطها فقرة د - من المادة السابقة ، هذا اصح . ...

## دولة رئيس المجلس

... ارجو الانتباه لما يقوله ابو عمام ... السيد محمد علي بدير

... ( منابع ) المادة - ٧١ - جاءت في ثلاث فقرات ا و ب و ج والمادة ٧٢ ، الاخ السيد المقرر قال انها تعود الى نفس المادة فاذا كانت تعود الى نفس المادة وليس فيها ما يشير الافضل ان تصبح ( د ) من المادة السابقة ، اما اثباتها في مادة مستقلة لا يمكن ان نضمها لوحدها .

## السيد عبد الله الرياوي

في الواقع يا سيدي ان جميع الغرامات تؤول الى صندوق المؤسسة ، ونقلا لاحكام هذا القانون ، اما مبدا ان تصرف منها المؤسسة في الاوجه التي يحددها المجلس فهو غير وارد ، تعود لصندوق المؤسسة وصندوق المؤسسة يصرف منه ونقلا للقواعد المالية ، يعني لا تخرج وتوضع في باب خاص ، والمجلس يصرف منه كما يريد لذلك يجب ان تكون هكذا :

( تؤول الى المؤسسة جميع الغرامات المحكوم بها وتدخل في موازنتها ، ليس كذلك يا ابو همام . السيد احمد الطراونه الغرامات التي تكون حكم ، هي جريمة

وليست حق ، هي حق الخزينة لانه هنا جريمة وترتب عليها عقوبة ، وليست حق لكي تعود على المؤسسة . عندما وضعناها لذلك كل الغرامات ، التي تكون حكم بموجب اي قانون تعود الى خزينة الدولة لانها نتيجة جريمة ، وليست حق للمؤسسة لكي تؤول اليها لذلك كل احكام المحاكم عندما تقرر غرامات ، وعيد الله بك من الاخوة المحامين الذين يعرفون هذه الناحية هي حق الخزينة ، وليست حق المحكوم له . السيد عبد الله الرياوي

الكلام الذي تفصل به الاخ احمد كلام سليم لانه القانون هو الذي يحدد ان الغرامة تذهب الى الخزينة وبوسع اي قانون ان يحدد ان غرامة ما تذهب الى جهة اخرى ، ليس المبدا مبدا دستور ، وما دنا بصدد القوانين ، القوانين لها نفس القوة . ولان المؤسسة ضخمة اموالها فمن المصلحة ان نقول ان تعود للمؤسسة جميع الغرامات المحكوم بها ، وتدخل في خزائنها . السيد احمد الطراونه

ما رايت بالحسب . لو غرضنا انه لم نغرمه غرامة . حسبناه حسب . أين نرسله . على المؤسسة . القصة قصة غرامة . والمبدا القانوني المعمول فيه ان الغرامات حق الدولة وحق الخزينة ، وليست حق الشخص بدليل انه فيها حبس وفيها غرامة . معناها حق الدولة ، صحيح ان القانون يمكن ان يضع كسل شيء ، القانون يستطيع ان يضع هذا ، اذا لم يعتبرها غرامة واعتبرها ضمانا الى المؤسسة ، لماذا غرنا كلمة الغرامة تحكم المحكمة بضمن مقدار كذا يعود الى المؤسسة ، اما اذا قررناها عقوبة فالمبدا العام ان العقوبة تذهب الى خزينة الدولة وليست للمحكوم .

## السيد المقر

يا سيدي تدخل خزينة الدولة اولا ونقرر سحبها من خزينة الدولة ووضعها في خزائن المؤسسة ، وبهذا ينتهي الاشكال . السيد طاهر حكمت

ان ما لثاره سعادة الزميل المقرر هو هروب من المشكلة على ما يبدو التفتة التي اثارها الاستاذ عبد الله الرياوي ، ارجو ان اشير الى

الشيخوخة والمجز والوفاة يقتضى هذا القانون مكافأة نهاية الخدمة القانونية المقررة ونقلا لاحكام قانون العمل المعمول به .

ب - يلتزم صاحب العمل باداء مكافأة نهاية الخدمة وأية حقوق اخرى مستحقة بمقتضى اي قانون او نظام او اتفاق للمعاملين لديه او المستحقين عن المدد السابقة لتطبيق احكام هذا القانون عند انتهاء خدمة كل عامل في اي وقت من الاوقات .

## السيد جونت السبول

ارجو ان اسمع توضيحا من وزير العمل حول هذه المادة وخاصة الفقرة - ا - .

## السيد وزير العمل

يبدو ان الاخ جونت موافق على هذه المادة لكنه يجب ان يسمعها بصوت عال ، الحقيقة انه بموجب قانون العمل الساري الذي يعمل به الان فيما يسمى بنهاية الخدمة ، غنهاية الخدمة مسؤول عنها صاحب العمل الان بموجب قانون الضمان الاجتماعي عند اقراره تصبح المسؤولية من مسؤولية المؤسسة ، وليست من مسؤولية صاحب العمل ، الان اشتراك صاحب العمل عن العامل بالضمان الاجتماعي ، هو نفس ما كان يسمى في نهاية الخدمة بالتالي ، جاءت مسؤولية صاحب العمل بالضمان الاجتماعي بدليل لنهاية الخدمة التي كانت موجودة بالسابق فلم تترتب على صاحب العمل أية نفقات اخرى باشتراكه في الضمان الاجتماعي هذه حقيقة ، الان نتكلم عن الحقوق السابقة الموجودة في هذه الحقوق نفس المادة - ب - على ان تكون على ان تبقى صاحب العمل ، وسيدفعها بموجب القانون المعمول فيه الان عند انتهاء الخدمة ، وبالتالي روح القانون برعية .

## دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المقتي ،

## السيدة انعام المقتي

دولة الرئيس ، اذا افترضنا ان هذا القانون سيحل مكان قانون العمل بالتعويض في نهاية الخدمة ، فما شان الاشخاص الذين لا يقرر لهم تعويض ولا يصلون الى سن التقاعد

انه من ناحية قانونية فان الغرامات التي تفرض ناسبا على جرائم قررتها قوانين خاصة لا يشترط لهذه الغرامات ان تعود بالضرورة الى صندوق الخزينة العامة ويجوز ان تفوض الخزينة او الدولة بواسطة القوانين حق جميع هذه الغرامات لابداها الى اي مؤسسة اخرى ، والذي يحظر تحويله الى المؤسسات او الاشخاص الاعتبارية الاخرى ، من غرامات والغرامات هنا التي تفرض الجرائم ارتكبت ضد القانون العام ، والمسبولة بقانون العقوبات ، اما الجرائم التي تستحقها قوانين خاصة مثل مخالفة بيانات المؤسسة معينة كما هي ، وكما هو الحال في قانوننا الحالي فليس هناك ما يمنع من ناحية قانونية من تحويل هذه الغرامات لصندوق المؤسسة . ولذلك فاننا اوافق الاستاذ الرياوي وارى ان تبقى المادة كما هي . وان تحول الى المؤسسة .

## السيد المقر

الواقع انه الاصل لو لم توضع هذه المادة كل غرامة في هذا القانون تذهب الى الخزينة ، اذن وضع هذه المادة سليم . ان جميع الغرامات التي تفرض بموجب هذا القانون تذهب الى المؤسسة بالنسبة لوجه الصرف تدخل في موازنة المؤسسة ثانيا ، وتصرف حسب وارداتها العامة ، وهذا ما تلت .

## دولة رئيس المجلس

اذن المادة كيف تصبح .

## السيد المقر

تؤول الى المؤسسة جميع الغرامات المحكوم بها ونقلا لاحكام هذا القانون .

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص فقط وهذه التي اشترطناها فقط .

## السيد المقر

موافقون .

## دولة رئيس المجلس

شكرا ، التي بعدها يا بلهان

## السيد المقر

المادة ٧٣ - باستثناء ما نص عليه صراحة في هذا القانون : -

ا - تعاقب الترامات صاحب العمل في تأمين

هكذا من المأمور



فيما إذا يحصل بهم ، يخسرون نهاية بكافئة الخدمة ولا تعويض لهم ضمن القانون هذا ، أي مبالغ إذا أصبحت المؤسسة تحل مكان القانونيون ، صاحب العمل في دفع المبالغ لنهاية الخدمة .

#### دولة رئيس المجلس

فالحكم الفاصل هو قانون العمل بالخدمات السابقة .

#### السيد أمين شقير

ابيضاح وزير العمل ابيضاح جيد ، وإن كان نص المادة ٧٢ لا يعطي هذا المعنى الذي أدلى به الوزير ، أنا موافق على المعنى الذي أدلى به الوزير ولكنني أرى أنه هناك نقص كبير في نص هذه المادة ، فيها يجب . الواقع أنه هذا النص ليس دقيقاً .

#### دولة رئيس المجلس

ماذا يقترح القانونيون حتى يكون واضح بالمفهوم الذي شرحه معالي الوزير .

أذن يعتبر توضيح الوزير جزءاً من هذه المادة . نسكراً ، وموافقين عليها .

#### السيدة انعام المفتي

إذا كانت المؤسسة اجابية على مسؤولي التالي ان هناك حالات من العمال الذين لم يبقوا حسب قانون العمل يأخذوا مكافأة نهاية الخدمة وقد يحرموا من أي تعويض أو معاش تقاعدي حسب هذا القانون .

#### السيد وزير العمل

الحقيقة الذي قالته السيدة انعام انه جاء قانون الضمان الاجتماعي ليضمن حقوق كل من يمكن أن لا تكون عن طريق قانون العمل ، مثلاً ، الذي أقل من أربع سنوات وانتهت خدمته هذا راح وليس له تعويض اطلاقاً ، بموجب قانون العمل ، الآن نقرر طبيعة مفهوم نهاية الخدمة ، يعني صار فيه ما يسمى بالضمان بالحقيقة ، بالتالي نحن نعطي تعويض في الحالات التي اشارت اليها السيدة انعام التي هي الحالات الاضطرارية فقط ، ولكن كل العمال يجب ان يتقوا أبناء لهذه المؤسسة مستثمرين السى ان يصبحوا بالشيفوخة وبالتالي لا يوجد ملدننا ما يسمى بالكاسب مكاسب بسيطة مؤقتة هي عرق العملية التعويض ، إلا جاء ليغير التعويض إلى راتب شهري أو حالات معينة أشار لها القانون

صراحة فقال اعوض ، ومثلما كنا نبحت المادة ٥٥ - اتخذت فيها ، وهي بالواقع معنية إلى ما اشارت اليها السيدة انعام .

#### دولة رئيس المجلس

أذن يوافق المجلس على المادة كما تالها

#### المقرر

#### الاجماع :

موافقون .

#### السيد المقرر

المادة ٧٤ - ١ - يحتفظ العمال بالحقوق المكتسبة لهم وفق أي أنظمة أو ترتيبات أو الاتفاقيات جماعية لمكافآت نهاية الخدمة إذا كانت تلك الأنظمة أو الترتيبات أو الاتفاقيات تقرر لهم حقوقاً مالية أفضل من مكافأة نهاية الخدمة المقررة بقتضى قانون العمل . ويلتزم اصحاب العمل بأن يؤدوا للعمال الذين يعملون لديهم الفروق بين تلك الحقوق المالية وبين الاشتراكات التي يترتب عليهم دفعها للمؤسسة بقتضى أحكام هذا القانون وذلك عند انتهاء خدماتهم .

ب - تبقى سارية المفعول أي أنظمة أو ترتيبات أو اتفاقيات تتعلق بالادخار والتوفير والتأمين الصحي للعمال قبل نفاذ أحكام هذا القانون .

ج - للمؤمن عليه أو المستحق استخدام الحقوق المالية المنصوص عليها في الفقرتين (١) و (ب) من هذه المادة أو أي جزء منها في تسديد المبالغ المطلوبة منه بقتضى هذا القانون لضم مدد الخدمة السابقة التي يجوز احتسابها في راتب التقاعد أو الاعتلال ، كما يجوز للمؤمن عليه الذي له خدمة سابقة لا تقل عن خمسة عشر سنة أن يستخدم مكافأة نهاية الخدمة التي حصل عليها عند انتهاء خدماته لغايات تسديد المبالغ المطلوبة منه لضم مدد خدماته السابقة التي يجوز احتسابها في راتب التقاعد أو الاعتلال بقتضى أحكام هذا القانون .

#### السيد المقرر

الاقتراح البديل ، يعطي نفس الحكم تقريباً ، يقول ..... .

#### دولة رئيس المجلس

لحظة ، أمين بك عنده شيء

#### السيد أمين شقير

الواقع ملاحظتي تتعلق بالفترة - ب - من المادة حول التأمين الصحي ، التأمين الصحي في معظم الحالات والقائم حالياً لا يغطي كافئة الحالات التي تتوجب على المجتمع والتي أوجدها . فالمادة ٣ من القانون أوجبت على المؤسسة في مرحلة من المراحل أن تؤمن العامل صحياً عموماً والمستحقين . فمنا نخشى أن يكون في هذا النص غائبة في مرحلة ما قبل بلوغ السنين وظهر بعد أن يوجد التأمين الصحي .

#### السيد وزير العمل

بالنسبة لسؤال الاخ امين . بالواقع نحن سنبناها ترتيبات صحية هي طبعاً ، نحن نؤمن لان نسعى لان يكون هناك تأمين صحي ضمن الضمان الاجتماعي ، لكن للحقيقة أنه هناك الآن ما يسمى ببعض ترتيبات التأمين الصحي إلى جماعيه ، وبعض منها مبالغ فيه وبعض غير صالح . لا نستطيع ان نعمل الثلاث ما بعض ، الموجود حق مكتسب ، وبمنظرة هذا القانون إلى كل ما هو موجود لصالح العمال وعلاقات العمال هي حق مكتسب لهم ويجب ان يستمر ، هذا يستمر إلى ان يكون القانون ويشمل التأمين الصحي ، وبالتالي سيكون له جـواب .

#### السيد المقرر

بالنسبة للفترة - ج - تصبح هكذا : المؤمن عليه أو المستحق أن يدفع المبالغ المستحقة له من تعويضات نهاية الخدمة أو تعويض نهاية الخدمة ، أو أي جزء منها ، أو أية استحقاقات أخرى لدى صاحب العمل لضم سنوات العمل السابقة ، التي يجوز احتسابها لغايات التأمين وذلك بعد مضي خمسة عشر سنة خدمة وفي هذه الحالة يلزم صاحب العمل بالتصديق ، يعني لابد تحويل صلبه إلى المؤسسة ، تحت اسم ضلبي وطبيعة الحال إذا زاد له يعطوه .

#### السيد وزير العمل

لا شك انه قانون الضمان بالواقع لما جاء عند حكم الانتقال ، وحاول ان يعالج حكم الانتقال كان واضح جداً انه مقدر للظروف الاقتصادية والمالية لهذه المؤسسات وبالتالي فتح هذه الفرصة فقط لمن اخسوا خمسة عشر عاماً بالعمل وهؤلاء بالحجم العمالي ، الهرم ، هم قلّة ، الحقيقة بعد معرفتنا الاكيدة من خلال الاحصائيات وبعد اتصالتنا في بعض المؤسسات الحقيقة لن يشكل لنا أي اشكال مالي اطلاقاً .

#### السيد محمد علي بدير

دولة الرئيس ، أنا لم اعترض على المادة كما وردت من الحكومة ، بل على ما جاء من اللجنة ، اتفقوا على قرار معدل ، أنا اعترضت على المعدل الذي ورد ، المادة كما وردت مقبولة .

#### السيد المقرر

أنا شخصياً تعطي نفس الحكم فقط تلك اشترطت فيها فقرتين ، الفقرة الاولى المبالغ التي تترتب بموجب الفقرتين ١ و ٢ التي هي المادة ٧٤ هذه يقدر ان يستعملها لتغطية اشتراكاته ويحولها للمؤسسة ، والثانية اشترطت المبالغ المترتبة له كمكافأة ، بعد خمسة عشر سنة لئلا نرهق المؤسسات حتى لا نتاجاً بمبالغ كبيرة حتى وقت نهاية الخدمة ، فلما ان نأخذ بالفترة (ج) كما هي ، وهذه بالحقيقة عمت ال خمسة عشر سنة على الكل .

#### دولة رئيس المجلس

يعني المجلس مع بقاء المادة كما هي ، وموافقين عليها ... السيدة انعام ما هو توضيحك لاتنا نريد التصويت .

#### السيدة انعام المفتي

أنا افتش على الدكتور خليل ، الحقيقة حتى يشرح الأمر ، لأنه ليس هو الذي اثار هذه النقطة ... لا ، مفوا يجب ان يشرح وجهة النظر هذه اذا بقيت المادة كما هي ، معنى هذا انه تقرب على اصحاب العمل دفع المبالغ كلها دفعة واحدة ، خصوصاً الشركات وهذا كان بحث امس ولهذا حدد ان الذين اخسوا خمسة عشر سنة ، اذا كان مثل ما تفضل معالي الوزير بالشرح .

هكذا من المراحل

## دولة رئيس المجلس

المادة ٧٢ من يوافق على المادة ٧٢

## الجميع :

موافقون .

## السيد المقرر

المادة ٧٥ - تلغى جميع القوانين والنصوص والاحكام والقرارات الاخرى التي تتعارض مع احكام هذا القانون .  
الحقيقة هذه تحتاج الى تغيير جذري .

## دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت ، تفضل ،

## السيد طاهر حكمت

دولة الرئيس ، هذا النص معناه الغاء قانون العمل بأكمله ، لان فيه حكما تفصيليا يتعارض مع حكم تفصيلي بهذا القانون ، ولذلك اقترح ان تعدل هذه المادة وتقبل كما يلي ( يلغى هذا القانون احكام اي قانون او نظام الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكامه ) .

( اصوات - موافقة )

## دولة رئيس المجلس

ان كما اقترح الاستاذ طاهر حكمت

## الجميع :

موافقون .

## دولة رئيس المجلس

ارجو من المقرر تسجيل النص المقترح

## السيد المقرر

المادة ٧٦ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالموظفين والمستخدمين والشؤون المالية واللوازم والمطامير واستثمار اموال المؤسسة .

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

## الجميع :

موافقون .

## السيد المقرر

المادة ٧٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

تبقى الجداول ، وهذه شغل غني ودوليه هالتقانون بالراي

## السيد مدوح الصراير

قبل طرح القانون بأكمله لراي المجلس ارجو ان اوجه هذه الكلمة :

( تجنبنا للوتوع في الحرام ، وتوخيا لعدم اشتراك هذا المجلس الكريم بهذا الحرام ، ومشاركتي في اقرار نسبة الفائدة ، في مشروع هذا القانون اقترح ان تستبدل كلمة فائدة بكلمة غرامة ، في المادتين ١٩ و ٦٠ من مشروع هذا القانون ، وحيثما وردت كلمة فائدة في هذا المشروع ، وفي حالة اصرار المجلس الكريم على وجوب بقاء كلمة فائدة في هذا المشروع فاننسى امتنع عن التصويت على مشروع هذا القانون بأكمله ، وشكرا .

## السيد محمد علي بدير

وافق مع الحاج الصراير على موضوع الفائدة . اما بالنسبة للمادة ٦٩ كما اشار اليها الاستاذ الشريف ، الحقيقة بعد اعادة النظر نقول ما يلي ، اذا انتقلت اموال ..... .

## السيد عبد الله الريماوي

الحاج مدوح ، له راي بالفائدة عبر عنه لانه حرام ، واستنادا لهذا الراي طلب ما طلبه ، وهذه النقطة ليست هذه المناسبة ولا هذا القانون هو الدخول للحكم فيها وتفضل فيها ، انا لا اريد ان اقرر الان سلبا اويجابا لظك النقطة قد تكون قابلة للبحث وقد تكون قابلة لطرح وجهك نظر مختلفة ، حتى قوانيننا نفسها مستعملة كلمة فائدة في اكثر من قانون ، ولذا انسجبا مع الاوضاع القانونية السارية علينا يتم مناقشة هذا الموضوع من ناحية هذا المبدأ ، انا لا اجد انه في دامي او مبرر حتى ان نأخذ بالاعتراض وارجو الاخ ابو مدوح ان يعتبر انه الموضوع لكبر من ان يحسم في مثل هذه الجلسة وفي مثل هذه المناسبة .

## دولة رئيس المجلس

كمال بك ، تفضل ،

## السيد كمال الدجاني

الغرامة بدل العقوبة ، ولا يجوز للمحاكم ان تحكم بالعقوبة ، غماديا لذلك وضع النص هذا وارجو الإبقاء عليها كما هي ،

## دولة رئيس المجلس

يعني هي الاشكالات قانونية ، بالنسبة للظروف الراجعة في قوانيننا واجراءاتنا بالمحاكم وهو اجتهاد ليس نافذ بالحلام والحرام ..... . من يوافق على اقتراح الحاج مدوح .

## دولة رئيس المجلس

لم ينجح الاقتراح ..  
والان القانون بمجموعه

## السيد عبد المجيد حجازي

نعود للمادة عشرين

## دولة رئيس المجلس

هذه الكلمة مضت ، التي لم يؤدعها وهو القانون ، القانون من الحكومة

## السيد عبد المجيد حجازي

وضعت ، اذن شكرا .

## السيد محمد علي بدير

دولة الرئيس ، اثر الاخ السيد محمود الشريف عن المادة ٦٩ ، انه اذا انسان انها جاء بالاسهم ، والاخوان صحوها بأنه باع مؤسسة كلمة ، وجعل القانون ، جعله مع المشتري الجديد متكافلا متضامنا ، ولكن على ان يحدد بدة لا ان يظل مطلقا طول العمر ، قد يموت فيطلب به ورثته ، هل التكافل والتضامن نعمتا بعث هذه المؤسسة لشخص اخر وحل محلي ، لبقى متكافل طيلة عمري ام بعد عمري ، ام التكافل والتضامن يوضع ل مهدة ستة سنين .

## السيد كمال الدجاني

لنبخث القضية التي اثارها الاخ ابو عصام شخص باع البحث في المسؤولية ومن حقوق المؤسسة ، حقوق المؤسسة يدفعها المشتري الجديد من المدة الجديدة ، ثم عن المدة السابقة حتى تحتفظ المؤسسة بحقوقها حتى لا ينهرب المالك السابق ببيعها لشخص جديد فلا تتكحل

المؤسسة من استيفاء حقوقها منه ، وفسح هذا النص لتتمكن المؤسسة من استيفاء الحق من الطرفين ، ولكن عن المدة السابقة ، اما عن المدة الجديدة فيسأل صاحب العمل الجديد ، ولذلك لا اري اي مبرر لتغييرها .

## السيد طاهر حكمت

مع انني اري ان هناك اعتبارات واقعية يجب ان تراعى ويلبي فيها اقتراح الاخ ابو عصام لان من حق الشخص اي شخص في هذا المجتمع ان يحدد موقفه المالي وان لا يتركه عرضة للتبوءات بما قد يكون ملتزما به لمدة غير محدودة والاصل ان تحدد مدة الالتزام ومثالا على ذلك المدة المحددة للالتزام من الت اليه ملكية المؤسسة في قانون العمل المحددة لستة اشهر من تاريخ ايلولة الملكية ، ولكنني اريد ان اثر نقطة متعلقة بالنظام ، هذه المادة ( ٦٩ ) قد صوت عليها ولا يجوز بحثها بشكل فرادي باي شكل من الاشكال مهما كانت المبررات ونحن الان امام وفسح تصويت على القانون بأكمله .

## السيد احمد الطراونه

قبل ان يصوت على القانون بمجموعه يجوز اعادة النظر باي مادة من مواده وطرحها من جديد ، والا ما هي فائدة ان يصوت على القانون بمجموعه . معناها قبل ان يصوت على القانون بأكمله ومجموعه ما زالت مواد القانون مفتوحة للاحتهاد ، وللراي في اي مادة ، ولذلك نحسن اعدنا عدة مواد ، وبحثنا في هذه الجلسة عدة مواد ، وصوت عليها .

## دولة رئيس المجلس

السيد وليد عصفور ، تفضل ،

## السيد وايد عصفور

شكرا دولة الرئيس ، انا بالتواتع امضي مع ما تفضل به ابو هشام ، بالنسبة لمناقشة المادة قبل اقرار القانون بأكمله ، المادة ( ٦٩ ) المسؤولية اصبحت غير محدودة للمستقبل ولا هي موضحة ، ما هي مسؤولية المالك السابق ، فالمالك السابق مسؤول عن اي خطأ ومسؤوليته تنتج قبل القيام ببيع المؤسسة ، فاذا باع المؤسسة ، فهو

هكذا من الأهل



## السيد أحمد الطراونه

... لا ...

## السيد عبد الله الريماوي

... نضيف كلمة السابق ...

## السيد أحمد الطراونه

... اسمح لي اذا انتقلت اموال صاحب العمل الى الغير باي صورة من الصور فيكون الشخص الذي انتقلت اليه مسؤولا بالتكافل والتضامن مع صاحب العمل السابق ، عن تادية جميع حقوق المؤسسة عن صاحب العمل السابق دعنا نقول عند تادية جميع حقوق المؤسسة قبل الانتقال .

## السيد عبد الله الريماوي

الفرق بين الترتيب بالزمن قد يفرع علي صاحب العمل السابق حق معين نتيجة نص القانون بعد زمن معين ، ليس هذا الموضوع الموضوع انه صاحب العمل السابق في الحقوق المترتبة عليه لكونه صاحب عمل سابق هذه يضاف له فيها صاحب العمل الجديد يستقيم الحال بان نضيف كلمة السابق ، الى صاحب العمل في الفقرات التالية ، لا .. تاريخ الانتقال موضوع ثاني ، اي يصحح النص ، على صاحب العمل السابق .

## السيد عبد المجيد هجاري

كلمة السابق ازلت كل التباس ، واذا اردنا زيادة في التوضيح ان نضع كلمة فقط ، حتى لا تشمل ان صاحب العمل السابق ملزم او يضمن الحقوق الجديدة ، اما وجود كلمة سابق كما اقترحها الاستاذ الريماوي ضرورية .

## دولة رئيس المجلس

الآن وافقنا على المادة مع كلمة السابق والان ناتي الى القانون بمجموعه ، فهل يوافق المجلس عليه بمجموعه

## الجميع :

مؤافقون .

مسؤول عما حدث قبل ان يقوم ببيعها الى مدة معينة . اما بعد ان يبيع المؤسسة فالمسؤولية هي مسؤولية المشتري ، اذا ورد خطأ بعد بيع المؤسسة ، فالمادة هنا لا توضح هذا ، نرجو ان نوضح بشكل توضح هذه النقطة .

## السيد عبد الله الريماوي

اقر المجلس في مادة اخرى يبدأ ان المؤسسة لها ان يطالب بحقوقها لمدة خمسة عشر سنة ، المادة واضحة جدا تحتي عن حق في ذمة صاحب العمل البائع ، يعني حق متحقق عليه ، وهذا الحق المتحقق عليه والذي مفروض ان يكون يطالب فيه لمدة خمسة عشر سنة . جاءت المادة وقالت يطالب معه وبه صاحب العمل الجديد اي المشتري وبالتالي انا لا اجد اي مبرر للحفاظ على هذه المادة . هو صاحب العمل الاصلي مطالب بالمادة . بالتقانون لمدة خمسة عشر سنة بحق عليه ، اضفنا له بالانسانه لذلك المشتري فضلا داعي الملاحا لتعديل المادة في هذا الموضوع .

## السيد وليد عصفور

ارى المادة : تجعل المالك السابق مسؤول ايضا عما يحدث على المالك الجديد .

## السيد سليمان القضاة

كل انسان يتحمل مسؤولية عمله ، للمالك السابق هو مسؤول عن طبيعة اعماله ، وهذه بطبيعتها ارتبطت على المالك القديم .

## السيد أحمد الطراونه

لو وضعنا فترة جديدة للتفسير ، اذا انتقلت اموال صاحب العمل الى الغير باي صورة من الصور فيكون الشخص الذي انتقلت اليه مسؤولا بالتكافل والتضامن مع صاحب العمل السابق عن تادية جميع حقوق المؤسسة المترتبة قبل الانتقال ، يعني كل الحقوق قبل انتقال الحقوق ، بعد ان جاء الجديد ، القديم راح ، لكن عن التوهم هو مسؤول معه .

## السيد عبد الله الريماوي

لا خلاف ، ولكن ان نقول انهم يشتركوا في الحقوق المترتبة على صاحب العمل السابق ، اي ان نضيف كلمة السابق ...

وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي ارسل غيبا للحكومة :

## نص القانون

## مشروع

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

## التضامن الاجتماعي

## الفصل الاول

## التعريف ومجال التطبيق

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون التضامن الاجتماعي لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني الغضمة لها اثناء الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزير : وزير العمل  
المؤسسة : المؤسسة العامة للتضامن الاجتماعي

المجلس : مجلس ادارة المؤسسة .  
المدير العام : مدير عام المؤسسة  
التأمين او التأمينات : التأمينات المشمولة

بموجب احكام هذا القانون .  
صاحب العمل : كل شخص طبيعي او معنوي يستخدم عاملا او اكثر من الخاضعين لاحكام

هذا القانون .  
المؤمن عليه : العامل الذي تسري عليه

احكام هذا القانون .  
اصابة العمل : الاصابة باحد امراض المهنة  
الهيئة بالجدول رقم ( ١ ) الملحق بهذا القانون  
او الاصابة نتيجة حادث وقع اثناء تادية العمل  
او بسببه ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع  
المؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله  
او موته منه بشرط ان يكون الذهاب والاياب  
من وإلى مكان العمل .

المعز الكلي : كل معز من شأنه ان يحول  
كلما ويصبه دائمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة  
للهبنة او عمل يتكسب منه .

المرجع الطبي اللجنة الطبية او اللجان  
الطبية التي يعينها المجلس .

راتب الاعتلال : الراتب المخصص للمؤمن  
عليه بسبب العجز الدائم سواء كان طبيعيا  
او نتيجة اصابة عمل وفق احكام هذا القانون .

الاجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه  
من مقابل لقاء عمله طبقا لاحكام قانون العمل  
الساري المعمول .

المستحقون : المنتفعون من عائلة المؤمن  
عليهم في هذا القانون .

المادة ٣ - يشتمل هذا القانون على  
التأمينات التالية : -

١ - التأمين ضد اصابات العمل وامراض  
المهنة .

٢ - التأمين ضد الشيخوخة والعجز  
والوفاته .

٣ - التأمين ضد العجز المؤقت بسبب  
المرض والامومة .

٤ - التأمين الصحي للعامل والمستحقين .

٥ - المنح العائلية .

٦ - التأمين ضد البطالة .  
ب - ينفذ تطبيق التأمينات الواردة في  
البندين ( ١ و ٢ ) من الفقرة ( ١ ) من هذه  
المادة على العمال الخاضعين لقانون العمل  
الساري المعمول او موظفي الدولة غير الخاضعين  
لقوانين التناعد الحكومية على ان يحدد مجلس  
الوزراء بناء على توصية من المجلس الفئات  
المشمولة بتلك التأمينات ومناطق تطبيقها و مراحلها  
وتاريخ البدء في تطبيق هذا القانون في كل مرحلة  
من تلك المراحل .

المدة ٤ - ١ - تسري احكام هذا القانون  
على جميع العمال ممن لا تقل اعمارهم عن  
سنة عشر عاما دون اي تمييز بسبب الجنسية  
ومها كتبت مدة العقد او شكله وايا كانت طبيعة  
الاجر ونقيته سواء اكان اداء العمل بصورة  
رئيسية داخل المملكة او خارجها مع عدم الاخلال  
باحكام الاتفاقيات الدولية التي تنظم قواعد  
الازدواج في التأمين .

هكذا من الاجل

ب - لا تسري احكام هذا القانون على الفئات التالية :

١ - موظفي الحكومة الذين تسري عليهم احكام قوانين التقاعد المعمول بها .  
٢ - الموظفين الاجانب الذين يعملون في البعثات الدولية او السياسية او العسكرية الاجنبية .

٣ - العمال الذين تكون علاقاتهم بصاحب العمل غير منتظمة ويحدد الوزير القواعد والشروط اللازم توفرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال التفريغ والشحن .

ج - مع مراعاة احكام المادة ( ٦ ) من هذا القانون يعلق تطبيق التامينات على فئات العمال التالية وذلك الى ان يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس تطبيق تلك التامينات عليهم .

١ - العمال المستخدمون في الاعمال الزراعية او الحرجية او اعمال الرعي ما عدا الذين يعملون في تلك الاعمال على الات ميكانيكية او في اعمال الري الدائم او الذين يعملون في الحكومة او في المؤسسات العامة التابعة لها .

٢ - البحارة والصيادون البحريون .

٣ - خدم المنازل ومن في حكمهم .

٤ - العاملون لحسابهم الخاص .

٥ - افراد اسرة صاحب العمل العاملون عنده الذين يعيشون في كنفه ويتولى اعاليتهم نملا حتى الدرجة الثانية .

المادة ٥ - ١ - تسري احكام التامين ضد اصابات العمل وامراض المهنة على العمال المتدربين الذين تقل اعمارهم عن ستة عشرة سنة والذين يعملون بموافقة وزارة العمل بدون اجر خلال فترات التدريب ودون ان يتحمل صاحب العمل اية اشتراكات عنهم .

ب - يستحق العامل المتدرب الذي تنطبق عليه احكام الفقرة ( ١ ) من هذه المادة في خاتمة اصابته بالمعجز الكلي راتبا شهريا يتقاربه عشرة ذنانير او تعويضا قدره الف دينار في حالة الوفاة يوزع بين مستحقيه وفقا للجدول رقم ( ٦ ) الملحق بهذا القانون .

المادة ٦ - مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من المادة ( ٣ ) من هذا القانون :

يجري تنفيذ تطبيق اي من التامينات الواردة في الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٣ ) من هذا القانون على مراحل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس على ان يحدد في هذا القرار ما يلي :

١ - تاريخ وضع المرحلة الاولى موضع التطبيق وتاريخ اية مرحلة اخرى تالية .

ب - مناطق تطبيق التامين واكتنته في المرحلة الاولى وفي اي مرحلة اخرى تالية .

ج - فئات اصحاب العمل والعمال المزمين بالتامين في المرحلة الاولى وفي اي مرحلة اخرى تالية .

المادة ٧ - يكون التامين في المؤسسة الزاميا بالنسبة لاصحاب الاعمال والعمال ولا يجوز تحميل المؤمن عليه اي نصيب في نفقات التامين الا فيما يرد به نص خاص في هذا القانون .

المادة ٨ - كل مؤمن عليه يخرج عن نطاق تطبيق هذا القانون بعد الانتفاع باحكامه لمدة خمس سنوات على الاقل يحق له الاستمرار في الانتساب بصفة اختيارية الى تامين الشيخوخة والمعجز والوفاء على ان يؤدي الاشتراكات التي يلتزم بها صاحب العمل والمؤمن عليه كالمصلحة عن ذلك التامين وفقا للشروط والاوزاع التي يقرها المجلس .

#### الفصل الثاني

##### التنظيم الاداري للمؤسسة

المادة ٩ - ١ - تنشأ بمقتضى احكام هذا القانون مؤسسة تسمى ( المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ) تتبع بالشخصية الاعتبارية وذات استقلال مالي واداري ولها ان تقوم بهذه الصفة بجميع استقلال مدهوع حق حل بهذه الصفة بجميع التصرفات القانونية وايرام العقود بها في ذلك حق التقاضي وتلك الاصول المنقولة وغير المنقولة واستثمارها وتبصيل الهبات والامانات والتبرعات والوصايا والترويض والقيام بالاجراءات القانونية وان تنيب عنها لهذه الغاية النائب العام او اي وكيل اخر من العاملين .

ب - يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان ويجوز ان تنشئ فروعا ومكاتب لها في داخل المملكة وخارجها .

المادة ١٠ - ١ - يكون للمؤسسة مجلس ادارة يؤلف على الوجه التالي :

١ - الوزير رئيسا

٢ - المدير العام عضوا ونائبا للرئيس

٣ - وكيل وزارة العمل عضوا

٤ - وكيل وزارة الصحة عضوا

٥ - نائب محافظ البنك المركزي عضوا

٦ - وكيل وزارة المالية عضوا

٧ - وكيل وزارة الصناعة والتجارة عضوا

٨ - اربعة اعضاء يمثلون العمال يختارهم الاتحاد العام لنقابات العمال .

٩ - اربعة اعضاء يمثلون اصحاب العمل اثن منهم تختارها الغرفة الصناعية او اتحاد غرف الصناعة ( في حال قيامه ) والاثنان الاخران يظنهما اتحاد الغرف التجارية .

ب - تكون مدة عضوية الاعضاء المنصوص عليهم في البندين ( ٨ و ٩ ) من الفقرة ( ١ ) من هذه المادة سنتين ، ولا يجوز تجديد عضوية اي منهم لكثر من مرتين متتاليتين وتسقط العضوية من اي منهم بقرار من المجلس في اي من الحالات التالية .

١ - اذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات عليبة متتالية دون عذر مشروع .

٢ - اذا فقد الصفة التي عين من اجلها في المجلس كعامل او صاحب عمل .

٣ - اذا حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف او الاداب العامة .

٤ - اذا استحال عليه ممارسة عمله كعضو لمدة ستة اشهر متتالية .

٥ - اذا اعلن اعلاسه .

المادة ١١ - ١ - يعقد المجلس جلساته بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الاقل وله ان يعقد جلسات غير عادية اذا رأى رئيس المجلس ضرورة لذلك او بناء على طلب مقدم من اربعة اعضاء على الاقل يبيئون فيه اسباب الجلسة والامور التي ستبحث فيه .

ب - تكون جلسة المجلس قانونية اذا حضرها مالا يقل عن ثلثي اعضائه من بينهم الرئيس او نائبه وتتخذ القرارات بالاجماع او بكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

ج - للمجلس ان يدعو خبيرا او اكثر من المختصين للاشتراك في الجلسة دون ان يكون لاي منهم حق التصويت .

د - تحدد مكافأة رئيس واعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .

المادة ١٢ - يتولى المجلس ادارة شؤون المؤسسة والاشراف على اعمالها وتناط به لهذا الغرض جميع الصلاحيات والمهام اللازمة بما في ذلك :

١ - وضع السياسة العامة للمؤسسة .

ب - اقرار الموازنة السنوية التقديرية للمؤسسة مع بيان وجوه الصرف المختلفة والمبالغ المخصصة لكل منها .

ج - الموافقة على الميزانية الختامية والحساب السنوي العام للايرادات والمصروفات

د - وضع الخطة العامة لاستثمار اموال المؤسسة .

هـ - اعداد مشاريع الانظمة اللازمة واقتراح التشريعات الخاصة بالتامينات الاجتماعية

و - اصدار التعليمات التنفيذية والتنظيمية الداخلية والمالية والادارية والفنية للمؤسسة بما يكفل تحقيق اغراضها .

ز - وضع التوصيات اللازمة ورفعها لوزير ليقوم برفعها لمجلس الوزراء لافرارها .

ح - تعيين الخبراء ( الاكواريين ) لفحص واعداد المركز المالي للمؤسسة .

ط - تعيين مدققي حسابات او خبراء تامين لتدقيق حسابات المؤسسة وفحص ودراسة مركزها المالي .

ي - تحديد الهيكل التنظيمي ووصف الوظائف والمهام والمسؤوليات في المؤسسة .

ك - تفويض من ينوب عنه بالتوقيع في الامور المالية والقضائية والادارية .

هكذا من العمل



المادة ١٣ - يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسميى الوزير ويتولى المهام والصلاحيات التالية :-

أ - تطبيق السياسة التي يسمها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها .

ب - اعداد مشروع ميزانية المؤسسة وحساباتها الختامية وعرضها على المجلس خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية .

ج - اعداد التقارير الخاصة بأعمال المؤسسة والمتعلقة بحالتها المالية ورزنها الى المجلس ومتابعة أعمال المؤسسة .

د - الاشراف على موظفي ومستخدمى المؤسسة وإدارة جميع أجهزتها .

هـ - أي صلاحيات أخرى يفوضها له المجلس أو تناط به بمقتضى الأنظمة التي تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٤ - يشكل المجلس من بين أعضائه لجنة ( تسمى لجنة مراقبة ) من ثلاثة أعضاء . وتكون مدة اللجنة سنتين ولا يجوز تجديد الاشتراك فيها لأكثر من مرتين متتاليتين وتناط بها الصلاحيات والمهام التالية :

أ - مراقبة أعمال الإدارة المالية للمؤسسة وتحقق التقارير المالية الخاصة بها بما في ذلك حساباتها السنوية الختامية قبل عرضها على المجلس .

ب - اقتراح القواعد العامة فيما يتعلق بتوظيف واستثمار أموال المؤسسة وإبداء الرأي في الخطط الموضوعة لذلك الاستثمار .

ج - التحقق من صحة الدفاتر والقيود الحسابية للمؤسسة وإبداء الرأي في أنظمتها المالية والخطط الحسابية العامة والأصول الخاسية للمؤسسة .

د - ممارسة الاختصاصات الأخرى المناطة بها بموجب أحكام هذا القانون والأنظمة والقرارات التي تصدر بمقتضاها .

المادة ١٥ - أ - يتم بمحض المركز المالي للمؤسسة مرة على الأقل كل خمس سنوات

بمعرفة خبير اكثاري أو أكثر على أن يكون الفحص الأول لمركز المالي للمؤسسة بمعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

ب - يجب أن يتناول مخص المركز المالي للمؤسسة تقدير قيمة الالتزامات القائمة ماذا تبين وجود عجز ( اكثاري ) يلتزم حكومة المملكة بتسديد هذا العجز ويعتبر ما تدفعه الحكومة على هذا الوجه دينا على المؤسسة يلتزم بتسديده من أي فائض يتوفر لديها منى السنوات المقبلة .

ج - لمجلس الوزراء بتوصية من المجلس أن يقرر زيادة نسبة اشتراكات التامين التي يلتزم بها كل من صاحب العمل والعامل المؤمن عليه أو التي يلتزم بها احدهما على أن لا تزيد نسبة اشتراك العامل الى اشتراك رب العمل عما هو وارد في هذا القانون .

#### الفصل الثالث

#### مصادر التمويل والتنظيم المالي للمؤسسة

المادة ١٦ - تتكون الموارد المالية للمؤسسة من المصادر التالية :-

أ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها اصحاب الأعمال والمؤمن عليهم .

ب - المبالغ الإضافية والغرامات والفوائد المستحقة بسبب التأخير في دفع الاشتراكات .

ج - ريع استثمار أموال المؤسسة .

د - القروض التي تقدمها الحكومة لسد الزعجز المالي للمؤسسة .

هـ - الهبات والإعانات والتبرعات والوصايا والقروض وأي واردات أخرى يوافق المجلس على قبولها .

المادة ١٧ - أ - تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل أو تلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الأجور في شهر كانون ثلثين كل سنة .

ب - تحسب الاشتراكات الأولى للعاملين الذين يلتحقون بخدمة صاحب العمل لأول مرة

بعد شهر كانون ثاني على أساس الأجر الكامل عن الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة .

ج - يلتزم صاحب العمل بدفع كامل الاشتراكات المستحقة عليه وعلى المؤمن عليه ويكون مسؤولا عن دفعها من تاريخ التحاق المؤمن عليه بالعمل وحتى تركه له شهرا بشهر ويعتبر كمر الشهر شهرا كاملا لغايات تطبيق أحكام هذه المادة ويشترط في ذلك أن لا يلتزم صاحب العمل بدفع الاشتراكات عن المدة التي لا يستحق عنها المؤمن عليه اجرا كما لا تحسب تلك المدة ضمن مدة التقاعد .

د - للمجلس أن يحدد طريقة احتساب الأجور الشهرية التي تتخذ أساسا لتحديد الشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل الاشتراكات .

المادة ١٨ - أ - على صاحب العمل أن يقدم للمؤسسة بيانات مفصلة تتضمن أسماء وأجور العاملين والتدريب لديه ولذلك على النماذج التي يقررها المجلس وأن تكون هذه البيانات مطابقة لدفائره وسجلاته التي يحتفظ بها طبقا لقانون العمل وتحسب الاشتراكات وفقا لذلك .

ب - عند عدم توفر الدفاتر والسجلات النصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة لدى صاحب العمل أو عدم مطابقة البيانات التي قدمها للواقع فتحسب الاشتراكات وفقا لما تراه المؤسسة ويكون صاحب العمل ملزما بنفعا بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ١٩ - على صاحب العمل أن يؤدي الاشتراكات المنتظمة من أجور عماله وتلك التي يؤديها لصالحهم الى المؤسسة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي للاستحقاق وفي حالة تأخره يدفع لمدة تأخير قدرها ( ٢٠ ٪ ) شهريا من الاشتراكات التي تلخر عن أدائها بحيث لا تزيد قيمة هذه الفائدة عن ( ١٢ ٪ ) من قيمة الاشتراكات سنويا .

المادة ٢٠ - يلتزم صاحب العمل الذي ليسم يقتطع الاشتراكات من كل أو بعض عماله أو لم يلد الاشتراكات على أساس الأجور الحقيقية

بإداء مبلغ اضافي قدره ( ٣٠ ٪ ) من قيمة الاشتراكات التي لم يؤديها دون اذار أو اخطار مسبقي .

المادة ٢١ - أ - على صاحب العمل موافاة المؤسسة ببيان بأسماء العاملين لديه الذين انتهت خدمتهم خلال اسبوعين من تاريخ انتهاء الخدمة .

ب - مع مراعاة أحكام الفقرة ( أ ) من هذه المادة يلزم صاحب العمل بإداء مبلغ اضافي قدره نصف دينار من كل شهر يتأخر فيه عن اخطار المؤسسة بانتهاء خدمة المؤمن عليه وذلك من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ إرسال ذلك الاخطار الى المؤسسة ويتعدد هذا المبلغ بمعد المؤمن عليهم الذين يتأجر صاحب العمل عن الاخطار عنهم .

المادة ٢٢ - إذا تبين للمجلس أن هناك ظروفا قاهرة أو حوادث مفاجئة حالت دون قيام صاحب العمل بإداء الاشتراكات المستحقة أو بعدم اخطار المؤسسة بانتهاء خدمة المؤمن عليه في المواعيد المقررة فله أن يقرر إعفاء صاحب العمل من دفع المبالغ الإضافية والغرامات المنصوص عليها في المواد ( ١٩ و ٢٠ و ٢١ ) من هذا القانون .

المادة ٢٣ - إذا عهد صاحب العمل بتنفيذ العمل لمعاول وجب عليه اخطار المؤسسة باسم ذلك المعاول وعنوانه قبل تاريخ بدء العمل بأسبوع على الأقل . ويعتبر صاحب العمل والمعاول الأصلي وأي معاول فرعي آخر مسؤولين مسؤولية تضامنية عن الوفاء بالالتزامات المقررة بمقتضى هذا القانون .

#### الفصل الرابع

#### إصابات العمل وأمراض المهنة

المادة ٢٤ - أ - تتكون أموال تامين إصابات العمل والأمراض المهنية من المصادر التالية :-

أ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل وحده بواقع ( ٢ ٪ ) من أجور المؤمن عليهم الذين يعملون لديه .

ب - ريع استثمار الاشتراكات المنصوص

هكذا من الأشهر

عليها في البند السابق .

ب - يجوز للمجلس أن يقرر تخفيض الاشتراكات المقررة في البند ( ١ ) من الفقرة ( ١ ) من هذه المادة بنسبة ( ٥٠ ٪ ) من قيمتها إذا تولى صاحب العمل العلاج الطبي وصرف البدلات اليومية للمصاب بالمعجز المؤقت عن العمل طبقاً لأحكام هذا القانون على أن يقدم صاحب العمل للمؤسسة البيانات المثبتة لذلك .

المادة ١٥ - تشمل خدشات هذا القانون ما يلي :-

١ - العناية الطبية التي تستلزمها الحالة المرضية للمصاب .

ب - البدلات اليومية للمعجز المؤقت عن العمل إذا أصبح المصاب غير قادر على العمل بسبب الحادث على أن تراعى في ذلك أحكام المادة ( ٣٣ ) من هذا القانون .

ج - الرواتب الشهرية والتعويضات المقطوعة .

د - الرواتب الشهرية للمستحقين .

هـ - نفقات الجنائز .

المادة ٢٦ - تشمل العناية الطبية ما يلي :

١ - تكاليف المعالجة الطبية والإقامة في المستشفى وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس .

ب - نفقات انتقال المصاب من مكان العمل أو من مسكنه إلى المكان الذي تعينه المؤسسة لعلاجيه طبقاً للقواعد التي يحددها المجلس .

ج - توفير الخدمات التأهيلية بها في ذلك الاطراف الصناعية التي يقرر المجلس نوعها ومستواها بناء على تقرير المرجع الطبي .

المادة ٢٧ - ١ - على صاحب العمل أن يقوم بنقل المصاب اثر وقوع الإصابة إلى جهة العلاج التي تعينه المؤسسة وإبلاغ الشرطة عن كل إصابة خلال ( ٢٤ ) ساعة من ساعته حدوثها .

٢ - يحدد المجلس بناء على توصية من المدير العام للجهات التي تقدم الرعاية الطبية للمؤمن عليهم : -

المادة ٢٨ - تتولى المؤسسة علاج المصاب إلى أن يشفى من إصابته وأخطاره بتاريخ انتهاء علاجه وعودته للعمل ، وإذا ثبت معجزه فعلى المؤسسة إخطاره بذلك ونسبته معجزه على أن يثبت شفاؤه أو معجزه بقرار من الجهة الطبية التي يعينها المجلس .

المادة ٢٩ - ١ - إذا حالت إصابة العمل بين المؤمن عليه وبين أداء عمله نظرم المؤسسة بأن تؤدي له خلال فترة مرضه النتائج عن الإصابة بدلا يوميا يعادل ( ٧٥ ٪ ) من أجره اليومي الذي اتخذ أساسا لتسديد الاشتراكات ويخفض ذلك البدل إلى ( ٦٥ ٪ ) من ذلك الأجر ما دام المصاب موجودا تحت العلاج في أحد مراكز العلاج المعينة من المؤسسة .

ب - يستمر صرف البدل اليومي المنصوص عليه في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة طيلة مدة معجز المصاب عن مباشرة عمله أو حتى ثبوت المعجز الدائم أو حدوث الوفاة وتحدد شروط وتاريخ صرف ذلك البدل بقرار من المدير العام .

ج - يتحمل صاحب العمل أجر اليوم الذي وقعت فيه الإصابة .

المادة ٣٠ - إذا نشأ عن إصابة العمل معجز يعادل ( ٧٥ ٪ ) من أجره الذي اتخذ أساسا كلي فيستحق المؤمن عليه راتب اعتلال شهريا لتسديد اشتراكاته ويزاد هذا الراتب بنسبة ( ٢٥ ٪ ) منه إذا كان المصاب بحاجة إلى المعونة الدائمة من الغير للقيام بأعباء حياته اليومية وذلك بناء على قرار من الجهة الطبية التي يعينها المجلس .

المادة ٣١ - إذا نشأ عن الإصابة معجز جزئي بنسبة ( ٣٠ ٪ ) فلكثر فيستحق المصاب راتب اعتلال شهريا يقدر على أساس نسبة ذل المعجز إلى راتب اعتلال المعجز الكلي .

المادة ٣٢ - إذا نشأ عن الإصابة معجز جزئي دائم تقل نسبته عن ( ٣٠ ٪ ) فيستحق المصاب تعويضا تقديريا يعادل نسبة ذلك المعجز من قيمة المعجز الكلي عن ستة وثلاثين شهرا ويؤدي دفعة واحدة .

المادة ٣٣ - ١ - مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة ( ب ) من هذه المادة يسقط حق المصاب في البدل اليومي والتعويض التقدي في أي من الحالات التالية على أن يثبت بنتيجة التحقيق الذي تجريه الجهة المختصة بعد سماع أقوال صاحب العمل أن من يظنه وأقوال المصاب عندما تسمح حالته الصحية بذلك :-

١ - إذا نشأت الإصابة عن فعل متعمد أو خطأ أو إهمال جسيمين من المصاب .

٢ - إذا كانت الإصابة ناتجة عن تأثير الخمر والمخدرات .

٣ - إذا خالف المصاب التعليمات المقررة بشأن العلاج أو الوقاية والأمن الصناعي المطبق عنها والواجب اتباعها وكان لهذه المخالفة اثر في توسع الإصابة .

ب - لا تنطبق أحكام الفقرة ( ١ ) من هذه المادة على أي حال من حالات الإصابة بها في تلك الحالات المنصوص عليها في تلك الفقرة إذا نشأت عنها وفاة المصاب أو أصيب بمعجز دائم بسببها تزيد على ( ٣٠ ٪ ) حيث يستحق فيها المصاب أو المستحقون البدل اليومي أو التعويض التقدي حسب مقتضى الحال .

المادة ٣٤ - تقدر نسبة المعجز الدائم والإصابة التي نتجت عنه وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون وذلك بموجب شهادة من المرجع الطبي وإذا كان سبب المعجز أو نسبته غير وارد في الجدول المذكور فيتم تقديره وتقدير نسبته من المرجع الطبي ذاته .

المادة ٣٥ - إذا تكرر حدوث الإصابة لتتبع بشأن تعويض المصاب أو راتب الاعتلال الذي يستحقه القواعد التالية :-

١ - إذا كانت نسبة المعجز الإجمالي الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة أقل من ( ٣٠ ٪ ) فيمنع للمصاب تعويض من نسبة المعجز الناشئ عن الإصابة الأخيرة وحدها . وبحسب التعويض في هذه الحالة على أساس متوسط الأجر من السنة الأخيرة وفقاً لأحكام المادة ( ٣٤ ) من هذا القانون .

ب - إذا بلغت نسبة المعجز الإجمالي الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة ( ٣٠ ٪ ) فلكثر فيحسب له راتب اعتلال على الوجه التالي :-

١ - إذا كان المصاب قد سبق له الحصول على تعويض عن إصابته السابقة فيقدر راتب الاعتلال على أساس نسبة المعجز الناشئ عن إصابته جميعاً من متوسط أجر السنة الأخيرة .

٢ - إذا كان المصاب يتقاضى راتب اعتلال فيقدر راتب الاعتلال الجديد على أساس نسبة المعجز الناشئ عن إصابته جميعاً من متوسط أجر السنة الأخيرة شريطة أن لا يقل راتب الاعتلال الجديد عنها كان يتقاضاه من راتب اعتلال قبل وقوع الإصابة الأخيرة .

ج - لكل من المؤسسة والمصاب طلب إعادة النقص الطبي كل سنة أشهر خلال السنتين التاليتين لتاريخ ثبوت المعجز ، فإذا تبين بشهادة المرجع الطبي أن نسبة المعجز بعد إعادة النقص قد أصبحت أقل من ( ٣٠ ٪ ) فيوقف صرف راتب الاعتلال ويمنح المصاب التعويض المقرر وفقاً للمادة ( ٣٢ ) من هذا القانون .

د - يوقف صرف التعويض أو راتب الاعتلال إذا تخلف المصاب دون عذر مشروع من إعادة النقص الطبي الذي طلبته المؤسسة وفقاً لأحكام الفقرة ( ج ) من هذه المادة .

هـ - يثبت للمؤمن عليه الحق نهائياً في راتب الاعتلال بعد انقضاء السنتين التاليتين لتاريخ ثبوت المعجز .

المادة ٣٦ - مع مراعاة ما ورد في أي قانون أو تشريع آخر لا يحق للمصاب أو لورثته أو للمستحقين عنه المطالبة بأي تعويضات غير الواردة في هذا القانون وذلك فيما يتعلق بإصابات العمل إلا إذا كانت الإصابة ناشئة عن خطأ جسيم من صاحب العمل .

المادة ٣٧ - للمؤمن عليه أن يطلب عرض قرار تقدير نسبة المعجز الناشئ عن إصابته أو في قرار عودته إلى العمل أو قرار عدم إصابته بهرض المهنة وذلك خلال أسبوعين من

هكذا من المصطلح



تاريخ تبليغه ذلك القرار أمام اللجنة الطبية قطعياً وغير قابل للظعن أمام أي مرجع آخر .  
المادة ٣٨ - تلزم المؤسسة بحقوق التأمين المنصوص عليها في هذا القانون إذا ظهرت أعراض المهنة على أي مؤمن عليه خلال سنتين ميلاديتين من تاريخ انتهاء خدمته ولو كان يعمل في صناعة لا ينشأ عنها أي مرض من تلك الأمراض .  
المادة ٣٩ - يجوز الجمع بين الأجر وراتب الاعتلال المقرر طبقاً لأحكام هذا القانون .

#### الباب الخامس

#### تأمين الشيخوخة والمعز والوفاء

المادة ٤٠ - تكون أموال تأمين الشيخوخة والمعز والوفاء من المصادر التالية :-  
١ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ( ٨٪ ) من أجور عمله .  
ب - الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع ( ٥٪ ) من أجور العمال على أن لا يقل الاشتراك الشهري لكل عامل عن ( ٥٠٠ ) فلس .  
ج - المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم مقابل الاشتراك عن مسدد العمل السابقة .  
د - ريع هذه الأموال .

المادة ٤١ - يستحق راتب تقاعد الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو بلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين ويتم إثبات السن بشهادة ولادة رسمية أو بمستند رسمي آخر صادر عن الجهة المختصة وذلك عند الانتساب للمؤسسة .

المادة ٤٢ - يشترط لاستحقاق المؤمن عليه راتب تقاعد الشيخوخة ما يلي :

١ - أن يبلغ سن القانوني المنصوص عليها في المادة ( ٤١ ) من هذا القانون .

ب - وأن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين على الشيخوخة ( ١٢٠ ) اشتراكاً على الأقل منها ( ٣٦ ) اشتراكاً متصلة خلال الخمس سنوات السابقة مباشرة على استحقاق ذلك الراتب أو تبلغ مدة اشتراكه في التأمين على الشيخوخة خمسة عشرة عاماً متقطعة .

المادة ٤٣ - ١ - للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد آخر بعد بلوغ سن الشيخوخة المنصوص عليه في المادة ( ٤١ ) من هذا القانون وحتى بلوغ الخامسة والستين من عمره إذا كان من شأن ذلك استكمال المدة الموجبة لاستحقاق راتب تقاعد الشيخوخة .

ب - يحسب راتب التقاعد بواقع جزء من خمسين من متوسط الأجر الشهري الذي اتخذ أساساً لتسديد اشتراك المؤمن عليه خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك أن تلت عن ذلك وذلك من كل سنة من سنوات الاشتراك بعد أقصى قدره ( ٧٥٪ ) من ذلك المتوسط .

ج - يزداد راتب تقاعد الشيخوخة بمقدار ( ١٠٪ ) منه للشخص الأول الذي يتولى المؤمن عليه أقالته ويمتد ( ٥٪ ) منه لكل من الشخصين الثاني والثالث اللذين يعملهما .

د - يراعى عند حساب متوسط الأجر ألا يجاوز الفرق زيادة أو نقصاً بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الأخيرة من خدمته أو مدة خدمته أن تلت عن ذلك وأجره في بدايته ( ٤٠٪ ) فإذا زاد الفرق في حالتي النقص أو الزيادة عن هذا الحد تستبعد الزيادة في الحالتين من متوسط الأجر الذي يقدر راتب التقاعد على أساسه .

هـ - يستثنى من أحكام الفقرة ( د ) من هذه المادة المؤمن عليهم الذين تحدد رواتبهم بمقتضى تشريعات وأتفاقيات جماعية .  
و - تعتبر كسور السنة سنة كاملة في أية حالة يؤدي فيها ذلك إلى استحقاق المؤمن عليه راتب تقاعد الشيخوخة .

المادة ٤٤ - على المؤسسة بناء على طلب المؤمن عليه أن يطلب تخصيص راتب تقاعد له إذا بلغت مدة اشتراكه في التأمين خمس عشرة سنة وتجاوز عمره الخامسة والأربعين على أن يخضع راتب التقاعد في هذه الحالة وفقاً لمن المؤمن عليه كما يلي لغايات تطبيق أحكام هذه المادة :

١ - إذا كانت سن المؤمن عليه تراوح بين ٤٦ سنة و ٥٠ سنة فيخضع راتب التقاعد بنسبة ( ١٠٪ ) .

ب - إذا كانت سن المؤمن عليه تتراوح بين ٥١ سنة و ٥٤ سنة فيخضع راتب التقاعد بنسبة ( ٥٠٪ ) .

ج - لا يخضع راتب التقاعد إذا كان المؤمن عليه قد اكمل الخامسة والخمسين من عمره .

المادة ٤٥ - إذا انتهت خدمة المؤمن عليه دون أن يبلغ سن الستين بالنسبة للرجل والخامسة والخمسين بالنسبة للمرأة لاحد الأسباب التالية فيصرف له التعويض دفعة واحدة وفقاً لقواعد والنسب المبينة في هذه المادة عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين :

١ - إذا أصبح المؤمن عليه خارجاً من نطاق أحكام هذا القانون قبل بلوغه الحد الأدنى لسن التقاعد فيصرف له التعويض دفعة واحدة وفقاً للنسب التالية :

( ١ - ١٠٪ ) من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة أقل من ( ٦٠ ) شهراً .

( ٢ - ١٢٪ ) من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة ( ٦٠ ) شهراً وتقل عن ( ١٢٠ ) شهراً .

( ٣ - ١٥٪ ) من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة ( ١٢٠ ) شهراً أو أكثر .

ب - يحدد المجلس المبادئ والقواعد والحالات العامة التي يعتبر المؤمن عليه في ظلها خارجاً من نطاق أحكام هذا القانون .

ج - يجوز للمؤمن عليه الذي تناقضى التعويض بموجب أحكام هذه المادة أن يعود للالتحاق من أحكام هذا القانون شريطة أن يدفع للمؤسسة كامل مبلغ التعويض الذي دفعته المؤسسة له مع الفائدة التي يقرر المجلس معطلة السنوي وذلك إذا رغب في ضم مدة الاشتراك السابقة .

د - يجوز للعائلة المتروكة التي تستفيد من الخدمة أو المؤمن عليه عند خروجه نهائياً من نطاق أحكام هذا القانون وكانت مدة اشتراك كل

منهما ( ١٨٠ ) شهراً على الأقل الاختيار بين الحصول على التعويض المنصوص عليه في هذه المادة أو على راتب تقاعد الشيخوخة الذي يخصص عند استحقاقه .

المادة ٤٦ - للمؤمن عليه أن يطلب خطباً من المؤسسة بواسطة صاحب العمل الذي يعمل لديه إضافة مدة خدمة سابقة له على اشتراكه في التأمين وذلك لغايات احتسابها في مدة التقاعد مقابل مبلغ إضافي يدفعه للمؤسسة يقدر وفقاً للجدول رقم ( ٣ ) الملحق بهذا القانون ويحدد على أساس أجره الشهري في بداية اشتراكه في التأمين أو بتاريخ تقديم الطلب أن كان بعد ذلك ويؤدي المبلغ الإضافي المشار إليه دفعة واحدة أو على أقساط شهرية وفقاً للجدول المذكور .

المادة ٤٧ - ١ - يستحق راتب اعتلال المعز الكلي الطبيعي أو راتب تقاعد الوفاء إذا حدث المعز الكلي أو وقعت الوفاء خلال خدمة المؤمن عليه شريطة أن يكون المؤمن عليه قد سدد اثني عشر اشتراكاً متصلاً أو أربعة وعشرين اشتراكاً متقطعاً .

ب - يستحق راتب اعتلال المعز الجزئي الدائم إذا أمضى إلى انقضاء خدمة المؤمن عليه .  
ج - تثبت حالات المعز المنصوص عليها في هذه المادة بشهادة صادرة من المرجع الطبي الذي يعينه المجلس .

المادة ٤٨ - يحسب كل من راتب تقاعد الوفاء وراتب اعتلال المعز الكلي أو الجزئي الطبيعي بنسبة ( ٥٠٪ ) من متوسط أجر الشهر الذي سدد على أساسه الاشتراك خلال السنة الأخيرة ويشترط في ذلك أن يزداد راتب اعتلال المعز الكلي الطبيعي بنسبة ( ٢٥٪ ) منه إذا كان المؤمن عليه مضطراً بسبب إصابته للاعتماد على من يعيله على مباشرة حياته اليومية بشهادة المرجع الطبي المعين من المجلس .

المادة ٤٩ - يستحق راتب التقاعد أو راتب الاعتلال عن كامل الشهر الذي تنتهي به الخدمة لبلوغ السن أو ثبوت المعز أو تحديث خلاله الوفاء .

هكذا من المصلحة

المادة ٥٠ - لكل من المؤسسة ومستحق راتب الاعتلال الطعن في قرار العجز الكلي أو العجز الجزئي الطبيين وفقا لاحكام المادة (٣٧) من هذا القانون .

المادة ٥١ - اذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب الوفاة أو العجز الطبي أو لبلوغه الستين من عمره بالنسبة للرجل والخامسة والخمسين بالنسبة للمرأة دون اكتمال مدة الاشتراك اللازمة للحصول على راتب التقاعد فينتج تعويضاً يقدر بنسبة ( ١٥ ٪ ) من متوسط الاجر السنوي للستين الاخيرتين عن كل سنة اشترك فيها في التأمين أو متوسط الاجر الشهري ان قلت مدة اشتراكه عن ستين مخروية باثني عشر .

المادة ٥٢ - تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون يقصد بالمستحقين افراد عائلة المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال المقصود عليهم فيما يلي من تتوفر فيهم الشروط والافوضاء الواردة في هذا القانون .

١ - ارملة -

ب - اولاده ومن يعيلهم من اخواته واخواته ج - الارامل والمطلقات من بناته

د - والديه

هـ - زوج المؤمن عليها المتوفاه ( الارمل )

المادة ٥٣ - اذا توفي المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال متدفع للمستحقين عنه الرواتب والتعويضات المنصوص عليها في هذا القانون وفقا للجدول رقم ( ٤ ) الملحق به وذلك من اول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة وتطبق احكام هذه المادة على اولاده وعلى من كان يعيلهم من اخواته الذكور الذين لا تجاوز اعمارهم الثامنة عشرة سنة ميلادية عند الوفاة على ان يستمر دفع الراتب لاي منهم بعد تجاوزه تلك السن في الجائتين التاليتين :

١ - اذا كان طالباً في مرحلة التعليم وحتى بلوغه سن السادسة والعشرين أو انتهاء دراسته في تلك المرحلة أي الاجلين يجل أولاً على ان يستمر دفع الراتب حتى نهاية السنة الدراسية الاخرة ولو تجاوز الطالب خلالها السادسة والعشرين من عمره .

ب - ١١ كذاً مصاباً بالعجز الكلي عن الكسب ، فيدفع له الراتب حتى زوال ذلك العجز بشهادة من المرجع الطبي المعين من المجلس .

المادة ٥٤ - ١ - يدفع الراتب لارملة المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال ولبناته غير المتزوجات أو المطلقات وان كان يعيلهم من اخواته ، وتنتج البنت أو الاخت ما يستحق لها من راتب عند الوفاة دون المسلس بحقوق المستحقين الاخرين على ان يخصم من هذا الراتب ما تحصل عليه البنت أو الاخت من دخل آخر .

ب - يطلع الراتب عن الارملة أو البنت أو الاخت عند زواجها ويعاد اليها عند طلاقها ، فاذا تزوجت مرة اخرى قطع الراتب عنها بصورة نهائية .

المادة ٥٥ - يشترط دفع الراتب لوالدي المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال المتوفي ان لا تكون والدته متزوجة من غير والده أو تزوجت غيره بعد وفاته وان لا يكون لها أو لاي منهما دخل خاص آخر يعادل الراتب فاذا كان ذلك الدخل اقل من الراتب فيدفع من الراتب بمقدار الفرق .

المادة ٥٦ - يشترط لاستحقاق الزوج للراتب من زوجته المؤمن عليها والمتوفاه ان يكون مصاباً بالعجز الكلي وان لا يكون له دخل خاص آخر يعادل استحقاقه من راتب التقاعد أو راتب الاعتلال فاذا كان ذلك الدخل اقل مما يستحقه من ذلك الراتب فيدفع له بمقدار الفرق بينهما ويوزع ما تبقى من الراتب بعد ذلك على المستحقين الاخرين طبقاً للتسوية المحددة في الجدول رقم ( ٤ ) الملحق بهذا القانون دون اخذ الزوج بعين الاعتبار في ذلك التاريخ .

المادة ٥٧ - يوقف صرف الراتب الى اي مستحق اذا استخدم في عمل وكان دخله بنفسه يعادل ذلك الراتب أو يزيد عليه فاذا كان دخله من ذلك العمل اقل من الراتب الذي يستحقه فيدفع له منه بمقدار الفرق بينهما ، على ان يعاد

اليه راتبه اذا ترك العمل اعتباراً من اول الشهر الذي يلي التارك .

المادة ٥٨ - ١ - مع مراعاة احكام المادة (٥٩) من هذا القانون لا يجوز الجمع بين اكثر من راتب تقاعد واحد أو بين اكثر من راتب اعتلال ما هو مقرر بمقتضى احكام هذا القانون فاذا استحق شخص واحد اكثر من راتب تقاعد أو اكثر من راتب اعتلال أو استحق راتب تقاعد واعتلال معاً فيؤدي اليه الراتب الاكثر فقط .

ب - لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد أو راتب الاعتلال المستحق بمقتضى احكام هذا القانون وتعويض النفعة الواحدة المقررة في نكح الشيخوخة .

ج - يجوز الجمع بين الرواتب المقررة بموجب احكام هذا القانون واي راتب تقاعد أو عجز أو شيخوخة مقررة بموجب اية تشريعات اخرى .

المادة ٥٩ - يستثنى من احكام حظر الجمع المنصوص عليها في هذا القانون بين راتب التقاعد أو راتب الاعتلال واي دخل من عمل مشمول باحكام هذا القانون وكذلك بين راتب تقاعد أو راتب اعتلال اذا كان الجمع تنطبق عليه احدي الحالات التالية .

١ - اذا كان مجموع الدخل والراتب المستحق أو الراتبين المستحقين لا يزيد على المبلغ الذي يحدده مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس .

ب - اذا كان راتب التقاعد أو راتب الاعتلال أو راتب التقاعد والاعتلال اللذان يتناولهما الجمع مستحقين من والدين خاضعين لاحكام هذا القانون ولا يزيد مجموعهما عن المبلغ الذي يحدده مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس .

ج - اذا كان مجموع اجر الزوجة المعالة أو راتبها التقاعدي أو راتبها بسبب الاعتلال وراتب التقاعد أو الاعتلال الذي يؤول اليها من زوجها لا يزيد عن المبلغ الذي يحدده مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس .

المادة ٦٠ - تطرح المؤسسة باداء الحقوق المقررة للمؤمن عليه وفقاً لاحكام هذا القانون

د - اذا تجاوزت نتيجة الجمع المبالغ التي حددها مجلس الوزراء بمقتضى الفقرات السابقة فينتج من راتب التقاعد أو راتب الاعتلال الاخر ما يفي بالاجموع المسموح به فقط . هـ - لمجلس الوزراء زيادة المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة بناء على توصية المجلس .

المادة ٦٠ - على كل مستحق اخطار المؤسسة عن كل تغيير يطرأ على سبب استحقاقه للراتب اذا كان من شأن ذلك التغيير ان يؤدي الى قطع الراتب أو وقفه أو تخفيضه وذلك خلال شهر على الاكثر من تاريخ وقوع التغيير ، وفي جميع الاحوال تسترد جميع المبالغ التي حصل عليها اي مستحق من المؤسسة دون وجه حق مضاعفاً اليها فائدة سنوية مقدارها ( ١ ٪ ) تحسب من تاريخ الحصول على تلك المبالغ وحتى تاريخ ردها للمؤسسة .

المادة ٦١ - ١ - في حالة اعتبار المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو الاعتلال مفقوداً فيصرف للمستحقين عنه معونة تعادل راتب الوفاة بصورة مؤقتة وفقاً للشروط والافوضاء التي يقرها المجلس ويستحق راتب الوفاة عند ثبوتها

ب - اذا فقد المؤمن عليه اثناء تادية العمل فيقدر راتب الوفاة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا القانون .

المادة ٦٢ - يعتبر مقدار راتب التقاعد أو راتب الاعتلال أو قيمة التعويض طعنياً ولا يجوز الطعن فيه لدى أية جهة ادارية أو قضائية بعد انتفاء سنتين من تاريخ تبليغ الاخطار بتخصيص راتب التقاعد أو الاعتلال أو صرف التعويض .

المادة ٦٣ - يعين الحد الأدنى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس . وللمجلس الوزراء زيادة مبلغ الحد الأقصى أو الحد الأدنى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال بناء على توصية المجلس . كاملة ولو لم يتم صاحب العمل بالتأمين عليه وذلك على اساس مدة الخدمة ومتوسط الاجر ، فاذا قام نزاع حول المدة أو الاجر فيؤدي راتب

هكذا من المصلحة



التقاعد أو الاعتلال أو تمية التعويض على أساس غير المتنازع عليه من مدة الخدمة ومقدار الأجر إلى أن تثبت المحكمة بمقدار الراتب أو بمقدار التعويض على أن لا يقل الراتب في هذه الحالة من الحد الأدنى المقرر وتقوم المؤسسة بالرجوع على صاحب العمل بجميع المبالغ التي دتمتها بمقتضى أحكام هذه المادة مع فوائد التأخير وغرامات التخلف المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٦٥ - لا يجوز الحجز على المبالغ المستحقة للمؤمن عليه أو المستحقين عنه بمقتضى أحكام هذا القانون إلا لدين النفقة أو لدين المؤسسة وبما لا يتجاوز ربع تلك المبالغ وتكون الأولوية في الحجز لدين النفقة .

المادة ٦٦ - تعفى رواتب التقاعد والاعتلال ومبلغ التعويضات التي تدفع بمقتضى أحكام هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم .

المادة ٦٧ - للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون حق الامتياز على جميع أموال المدين ويكون لها الأولوية على جميع الديون بعد المصروفات القضائية وللمؤسسة حق تحصيلها وفقا لقانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به ، ويجوز تبسيطها كلها أو بعضها وفقا للشروط التي يقررها المجلس .

المادة ٦٨ - ١ - يسقط بالتقادم حق المؤمن عليه أو المستحقين عنه في المطالبة بالمبالغ المستحقة له بمقتضى أحكام هذا القانون بانقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه واجبة الاداء ويكون أي إجراء يتخذ أية جهة رسمية في مواجهة المؤسسة بالنسبة لحقوق المؤمن عليهم أو المستحقين منهم قابلا للتقدم .

ب - ويسقط حق صاحب العمل في المطالبة باسترداد المبالغ المدبوعة منه زيادة عن المقرر قانونا بانقضاء خمسة سنوات من تاريخ دفع تلك المبالغ ، وأما المبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى هذا القانون فلا يسقط حقها في المطالبة بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ منح استحقاقها .

المادة ٦٩ - إذا انتقلت أموال صاحب العمل إلى الغير بآية صورة من الصور فيكون الشخص الذي انتقلت إليه مسؤولا بالتكفل والتضامن مع صاحب العمل السابق عن تادية جميع حقوق المؤسسة على صاحب العمل السابق ويشترط في ذلك أن تكون المسؤولية التضامنية بين الورثة الذين انتقلت اليهم أموال صاحب العمل في حدود ما آل من التركة إلى كل منهم .

المادة ٧٠ - للمدير العام أو من ينتدبه خطيا من موظفي المؤسسة حق دخول منشآت العمل أثناء العمل والإطلاع على المستندات والمحركات والوثائق التي تتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون وتثبت لهم صفة السلطة العادية في مجال تطبيق أحكامه .

المادة ٧١ - ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على خمسين دينارا أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من ادلى بسوء نية بأي بيانات غير صحيحة للحصول لنفسه أو لغيره على راتب أو تعويض بمقتضى أحكام هذا القانون دون وجه حق أو لتهرب من الوفاء بأي حق من حقوق المؤسسة .

ب - يعاقب كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون بغرامة مقدارها خمسة دناتير من كل عامل من عماله لم يتم الاشتراك عنه في المؤسسة على أن يتجاوز مجموع الغرامة على مائتي دينار في المخالفة الواحدة مهما بلغ عدد العمال الذين لم يتم الاشتراك عنهم .

ج - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دناتير ولا تتجاوز عشرة دناتير كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون .

المادة ٧٢ - تؤزل إلى المؤسسة جميع المبالغ والغرامات المحكوم بها وفقا لأحكام هذا القانون .

المادة ٧٣ - باستثناء ما نص عليه صراحة في هذا القانون : ١ - تقابل التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بمقتضى هذا القانون مكافأة نهاية الخدمة القانونية المقررة وفقا لأحكام قانون العمل المعمول به .

ب - يلتزم صاحب العمل بإداء مكافأة نهاية الخدمة وآية حقوق أخرى مستحقة بمقتضى أي قانون أو نظام أو اتفاق للعاملين لديه أو المستحقين عن المدد السابقة لتطبيق أحكام هذا القانون عند انتهاء خدمة كل عامل في أي وقت من الأوقات .

المادة ٧٤ - ١ - يحتد العمال بالحقوق المكتسبة لهم وفق أي أئمة أو ترتيبات أو اتفاقيات جماعية لكفالات نهاية الخدمة إذا كانت تلك الأئمة أو الترتيبات أو الاتفاقيات تقرر لهم حقوقا مالية أفضل من مكافأة نهاية الخدمة المقررة بمقتضى قانون العمل ويلتزم أصحاب العمل بأن يؤدوا للعمال الذين يعملون لديهم الفروق بين تلك الحقوق المالية وبين الاشتراكات التي يترتب عليهم دفعها للمؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك عند انتهاء خدماتهم .

ب - تبقى سارية المفعول أي أئمة أو ترتيبات أو اتفاقيات تتعلق بالأدخار والتوفير والتأمين الصحي للعمال قبل نفاذ أحكام هذا القانون .

ج - للمؤمن عليه أو المستحق استخدام الحقوق المالية المنصوص عليها في الفترتين

(١ و ب) من هذه المادة أو أي جزء منها في تسديد المبالغ المطلوبة منه بمقتضى هذا القانون لقسم مدد الخدمة السابقة التي يجوز احتسابها في راتب التقاعد أو الاعتلال ، كما يجوز للمؤمن عليه الذي له خدمة سابقة لا تقل عن خمسة عشر سنة أن يستخدم مكافأة نهاية الخدمة التي حصل عليها عند انتهاء خدماته لغايات تسديد المبالغ المطلوبة منه لضم مدد خدماته السابقة التي يجوز احتسابها في راتب التقاعد أو اعتلال بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٧٥ - يلغى هذا القانون أحكام أي قانون أو نام آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٧٦ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بالموظفين والمستخدمين والشؤون المالية واللوازم والمعدات واستثمار أموال المؤسسة .

المادة ٧٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
أحمد السورّي

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري  
عبدان بعيون

هكذا من المأمور

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

الاطراف	عضو أو جزء من العضو	النسبة المئوية	شمال
الاطراف العليا ( اليد والساعد والعضد )			
فقد سلامة الإبهام	١٥	٨	
فقد سلامة نصف	١٥	١٢	
فقد جميع السلاميات	٢٥	٢٠	
فقد جميع سلاميات وعظمية مشط الإبهام	٢٥	٢٤	
فقد السبابة	١٥	١٢	
فقد الوسطى	١٢	١٠	
فقد البنصر	٩	٧	
فقد الخنصر	٨	٦	
فقد الإبهام والسبابة	٤٥	٢٢	
فقد السبابة والوسطى	٢٢	١٨	
فقد الوسطى والبنصر	٢٢	١٨	
فقد الخنصر والبنصر	٢٢	١٨	
فقد الوسطى والخنصر	٤٥	٣٣	
فقد الإبهام والبنصر والوسطى	٣٥	٢٥	
فقد البنصر والوسطى والسبابة	٣٣	٢٧	
فقد الوسطى والخنصر والبنصر	٤٥	٣٦	
فقد السبابة والخنصر والبنصر	٤٥	٣٦	
فقد الإبهام والسبابة والخنصر	٤٥	٣٣	
فقد السبابة والوسطى والخنصر	٤٥	٣٣	
فقد الإبهام والبنصر والخنصر	٥٥	٤٥	
فقد الإبهام والسبابة والوسطى والبنصر	٥٥	٤٥	
فقد جميع الأصابع ما عدا الإبهام	٥٥	٤٥	
فقد جميع الأصابع ما عدا السبابة	٦٠	٥٥	
فقد اليد جميعها	٦٥	٦٠	
انكسور جزئي في الرسغ	١٥٥	١٥٥	
انكسور تام في الرسغ	٢٥	١٨	
بتر الساعد أسفل المرفق	٧٠	٦٠	
بتر الساعد من المرفق	٧٥	٦٦	
بتر نصف العضد	٧٥	٦٦	
بتر الذراع من الكتف	٨٠	٧٥	
بتر الذراع من الكتف	١٠٠	١٠٠	

عضو أو جزء من العضو	بمئين	شمال
انكسور تام في الكتف	٤٠ - ٣٠	٤٠ - ٣٠
انكسور غير تام في الكتف	٢٥ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
نور الخلع في الكتف	٣٥	٣٥
نقص في حركة الذراع لموازة الكتف	١٥	١٥
نقص في حركة الذراع لدرجة ٣٠	٢٠	٢٠
نقص العضلة الدالية	٢٥	٢٥
نقص العضلة ذات الرأسين	٢٠	٢٠
كسر غير ملتئم بالعضد	٥٥	٤٠
نقص المرفق مع بسط بدرجة ١٨٠	٥٠	٣٥
نقص المرفق في زاوية ١٥٠	٤٠	٢٥
نقص المرفق في زاوية ٩٠	٣٠	٢٥
نقص المرفق المكسور	٥٠	٤٠
مرفق لا يتحرك الا بين درجتين ٩٠ و ١٠٠	٢٥	١٥
كسر غير ملتئم بالتواء المرفقي	١٥	٤٠
شر في الساعد مع اعاقة تامة في حركتي الكعب والبطح	٥٠	١٠
شر بارتفاع معيب قليلا بعظم الزند عائق لمفصل الرسغ بقدار الربع	١٢	١٢
شر بعظم الزند والاتحام به عيب شديد واعاقة الرسغ للثلاث	١٥	١٢
انكسور الرسغ مع بسط اليد والكتف كامل التسمم بالتفخيز	٢٥	٢٠
تسمم بالفوسفور أو ملحقاته		
شرب الرئة (سيليكوسس)		
تنج عمل التفخيز		
تسمم بترايكلورين أو ترايكلورينين أو ليكلورايد الاثنتين أو ملحقاتها		
تسمم بالانتيهوان ومضاعفاته		
تسمم بالكلوريت		
انكسور بالنيكل أو ما ينشأ عنه		
تسمم ببول أكسيد الكريون		
تسمم بحامض السيانيور		
تسمم بفلور والبروم أو مشتقاتها		
البراغي والأجزاء الناشئة عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الإشعاعي أو أشعة (x) لكس		
معالجة التفخيز أو المواد التي تحتوي على التفخيز		
أية عملية تنطوي على استعمال الفوسفور أو مستحضراته أو مركباته		
أية عملية يستنشق فيها ثاني أكسيد السيليكا		
استعمال آلات التفخيز		
أية عملية تجري في سياق صنع التتراكلورينين أو التتراكلورينين أو الدايكوريد أو تنطوي على استعمال أي منها		
استعمال أو تداول الانتيهوان أو مركباته		
استعمال أو تداول الكلوريت		
تحفيز أو استعمال أو تداول النيكل أو مركباته		
كل عمل يستلزم التعرض لأول أكسيد الكريون		
تحفيز أو استعمال أو تداول حامض السيانيور أو مركباته		
تحفيز أو استعمال أو تداول الكلور والبروم أو مركباتها		
كل عمل يستلزم التعرض لبراديوم وإية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعي أو أشعة (x) لكس		

هكذا من الأشعة



عضو أو جزء من العضو	يم	شمال
انكولوز رسغ القدم في زاوية ١٠٠	٣٣ $\frac{1}{3}$	٣٣ $\frac{1}{3}$
انكولوز في الكعب مع رفع القدم لاعلى	٥٠	٥٠
القدم المفرطة نتيجة كسر العظام	١٥	١٥
تبيس إبهام القدم مع تعطيل حركة القدم	١٥	١٥
انكولوز في أصابع القدم في وضع جيد	١٥	١٥
صك تام جنوباً لجم	٥٣	٥٠
دوالي مع تقرح		
١ - فقد جزء من العضلات سواء عضلة واحدة أو عدة عضلات مصحوب بالتصاق متسع مع الجلد أو ما تحته من الأنسجة		
٢ - تمزق كامل أو جزئي لعضلة واحدة	٢٠	٣٠
٣ - تمزق كامل أو جزئي لوتر مصحوب بضمور العضلات		
١ - ضمور عضلات الفخذ كلها	٢٠	٢٠
ب - ضمور عضلات الجزء الأمامي للفخذ	٢٠	٢٠
ج - ضمور الساق جيبهما	١٠	١٠
د - ضمور عضلات الجزء الأمامي للساق	٤٠	٤٠
هـ - ضمور عضلات الطرف السفلي		
الامعصاب		
شلل نتيجة إصابة أعصاب الأطراف		
شلل العصب الزندي ( إصابة العصب في مستوى المرفق )	٣٠	٢٥
شلل العصب الزندي ( الإصابة عند اليد )	٢٠	١٥
شلل العصب الكعبري ( إصابة العصب أعلى الذراع للعضلة المثلثية )	٥٠	٤٠
الرؤوس		
شلل الثلاثة أعصاب الوسطى والزندى والكعبري	٧٥	٦٥
شلل عصب تحت اللوح	١٠	٨
شلل العصب الدائري	٢٠	١٥
شلل تام بأعصاب الطرف العلوي	٧٠	٥٥
شلل تام بأعصاب الطرف السفلي	٥٠	٥٠

المعضلات	يم	شمال
شلل العصب الوريكي المياضي الوحشي	٣٠	٣٠
شلل العصب الوريكي المياضي الانس	٣٠	٣٠
شلل العصب الوريكي المياضي الوحشي مصحوب بالسم	٦٠	٦٠
شلل العصب الوريكي المياضي الوحشي والانس	٤٠	٤٠
شلل العصب المخذي	٥٠	٥٠
التهاب العصب الوريكي التام	٥٠	٥٠
شلل العصب الشطوي	٢٠	٢٠
الأوعية الدموية		
١ - الإصابة أو المرض إما أن تشفى بالتدخل الجراحي أو ينشأ عنها عاهة تتوقف درجتها على درجة العجز الناشئ عنها		
٢ - انسداد الأوعية الدموية أصابي		
انسداد الشرايين		
جراحي		
محدوى		
١ - ضمور طرف مع تبيس بالمفاصل	٢١٠	٢٤٠
ب - إصابة أحد الأعصاب		
ج - فنغرينا بالأطراف		
٢ - انسداد الأوردة	٢١٠	٢٣٠
١ - أنيميا مزمنة	٢٢٠	٢٥٠
ب - انسداد بالطرفين السفليين مع أوزيها مزمنة تؤثر على المشي والوقوف		
دوالي الساقين		
أن وجود الدوالي لا ينشأ عنها مجز يمكن تقدير نسبته المئوية بمضاعفات الدوالي يمكن شفاؤها يتدخل جراحي أو يتسبب منها :		
قرحة متسببة	٢٠	٢٣٠
أوليميا متسببة		
انظر السداد الوريدي		

هكذا من الأهل





العينان	النسبة المئوية	اليمين	اليسار
ضعف في قوة الإبصار لعين لغاية الثلث	١٠٪	صفر	
١ - فقد الإبصار غير قابل للعلاج يدخل في هذا الباب انعدام أو ضهور مقلة العينين - العتامات المشيئة عن اثر الالتئام شاملة اغلب القرنية - الضهور التام للمصعب البصري - التلف الناتج من اثر الالتئام بالمصعب الخلفى للشبكية الشبكية وانفصال الشبكية - ٩٠ -			
ويعتبر من الناحية العملية فقد الإبصار عندما لا يتعدى الإبصار المركزي نصف متر أي يمكن تمييز أصابع اليد على مسافة نصف متر ويكون ميدان النظر أقل من نصف متر ومنعديا من الناحية الأخرى :			
٢ - فقد إبصار إحدى العينين مع سلامة العين الأخرى :			
يجب أن تميز حالات فقد الإبصار بدون تلف ظاهر وحالات التشويه ( استئصال أو ضمور مقلة العين وعنية متسعة )			
١ - فقد الإبصار بدون تشويه ظاهر	٢٥٪		
ب - استئصال مقلة العين أو ضمورها مع تشويه ظاهر لا يمنع من وضع عين صناعية	٣٠٪		
ج - استئصال مقلة العين مع اثر التئام من وضع عين صناعية	٤٠٪		
٣ - الإبصار المركزي - نقص أو فقد ميدان النظر بالعينين :			
أ - لعين واحدة	صفر		
ب - لعينين	٢٠٪		
٢ - ضيق ميدان النظر لأقل من ١٠ درجات :	١٠٪		
أ - في عين واحدة	١٠٪		
ب - في عينين	٧٠٪		
٣ - تشوهات ( مركزية ) حسب انصافها :			
أ - عين واحدة	١٥٪		
ب - عينين	٧٠٪		

العينان	النسبة المئوية	اليمين	اليسار
١ - فقد النصفين المتماثلين ( )			
أ - فقد ميدان النظر الراسي	٢٥٪		
١ - نصف الميدان المتماثل اليمن واليسار بالعينين	١٠٪		
٢ - فقد ميدان النظر الأتني	٤٠٪		
٣ - فقد نصف ميدان النظر الصدفي	٤٠٪		
ب - فقد ميدان النظر الأتني علوي سفلي للربح	٥٠٪		
ج - ازدواج البصر ( )			
أصابات أخرى بالعينين :			
أ - شلل للتكيف وشلل العضلة القابضة للزحيجة	١٠٪		
١ - لشلل الداخلي التكيفي للعين الواحدة	٥٪		
ب - لشلل الداخلي التكيفي للعينين	١٠٪		
٢ - كاركينا أصليّة :			
عندما تكون قوة إبصار العين أقل من السلبية مما يسبب عدم انتماج الصورتين يزداد ١٠٪ بحيث لا تتعدى درجة العماء ٢٥٪ بنشل العماء المتخلطة عن فقد إبصار العين الواحدة. أمثلة : ( ١ ) قوة إبصار العين اليمنى السلبية ٦ على ٦			
وقوة إبصار العين اليسرى بعد العملية ٦ على ٦ إلى ٦ على ٦			
٢ - ١٠ ديوبتر تتكون العماء	١٠٪		
ب - قوة إبصار العين اليسرى السلبية ٦ على ٦ إلى ٦ على ٦			
وقوة إبصار العين اليسرى بعد العملية ٦ على ٦ إلى ٦ على ٦			
تتكون العماء	٢٥٪		
وإن خلع العدسة أو نزيف داخل العين أو انفصال الشبكية قابل للتفريزات والتطورات ولذلك تقدر العماء حسب شدة تشوه الإبصار			
٢ - فقد العدسة في عين واحدة	١٠٪		
٣ - فقد العدستين معا	٢٠٪		

هكذا من الأهل

العيبان	بمين	النسبة المئوية	شمال
عظم الحجاج :			
١ - تلف عظم الحجاج وبعض محتوياته ( مفلة العين والجيب حولها والحفرة الانفية ) مصحوب بتشوه لا يمكن اصلاحه او وضع عين صناعية	٥٠	٧٠٪	
ب - الاعصاب الحركية	٢٥	٪	
شلل عضلة او اكثر تنج ازدواج البصر			
ج - اعصاب الحساسية:			
التهاب باطراف الاعصاب مع خزل او تقلص عضلات الوجه مصحوبة بالم	١٥	٢٠٪	
د - شلل العصب التوامي الثلاثي ( العصب الخامس	١٠	٣٠٪	
هـ - تغيرات الاوعية الدموية - انيرزم واورام نابضة بالحجاج	٢٠	٦٠٪	
الجبفون			
١ - انحراف حافة الجفن ( للداخل او الخارج) حاو الشعره او اثر الانثام الزديشة او او التصاق المتحممة الجفنية بملتحممة المقلة سواء كانت كلية او جزئية حسب اتساعها .	صفر	١٠٪	
٢ - عدم القدرة على غلق جفني العينين بسبب شلل العصب الوجهي .			
١ - عين واحدة حسب المضاعفات	١٠	٢٠٪	
ب - عيني حسب المضاعفات	٢٠	٥٠٪	
المسالك الدمعية :			
زيادة التدفق :			
ناسور دمي مع اصابات بقسمة بالعظم من ناحية	٢٠٪		
من ناحيتين	٤٠٪		
الانف			
التشويه			
كسر عظم الانف مع ضيق الفياشيم	١٥٪	٤٠٪	
نقد الانف بدون ضيق الفياشيم	٢٠٪		
نقد ارنبة الانف	١٠٪		
نقد جزئي بالانف بدون ضيق الفياشيم	١٠٪	٢٠٪	
نقد بالانف مصحوب بضيق الفياشيم	٢٠٪		
ضيق الانف بدون نقد			
١ - اذا لم يعالج الضيق تتراوح درجة المعجز	٥	٢٥٪	
ب -			
٢ - شلل تام يعضب الشم دون اصابات ظاهرة باطن الحفرة الانفية	٥	٪	

الاذان	النسبة المئوية	الاذان	النسبة المئوية
الاذن الخارجية	٥	٪	
لا او تشويه بصيوان الاذن بدون اصابة			
الجزى السمي	٥	٪	
ان واحدة			
تد صيوان الاذن مصحوب بضيق المجري السمي :			
بناك لدرجة العجز المنوه عنها بعاليه درجة العجز بسبب ضعف السمع او انعاده .			
الاذن الوسطى			
من ناحية واحدة	٥٪	١٠٪	
من الناحيتين	١٥٪	٤٠٪	
من ناحية واحدة	٢٠٪		
من الناحيتين	٦٠٪	٥٠٪	
من كل من ناحية وغير كامل من الناحية الاخرى	٢٠٪		
التهاب عظمي نخاعي			
التهاب عظمي نخاعي قيحي بالصدغي مصحوب بتلور فاذا لم يشف يتداخل جراحي يراعى تقرير العامة حسب درجة الانتهاب العظمي			
التفاعلي	٢٠٪	٥٠٪	
التهاب عظمي نخاعي بالصدغي	١٠٪		
الدرجة الشديدة المستمرة	١٥٪		
من اذن واحدة	٢٠٪		
من اذن واحدة			
الاسنان			
تد لخلية ثلاثة اسنان	صفر٪	٥٪	
تد نصف الاسنان مع امكان تركيب قم صناعي	١٠٪		
تد نصف الاسنان مع عدم امكان تركيب طقم صناعي	٢٥٪		
تد الاسنان جميعها مع امكان تركيب طقم صناعي	١٥٪		
تد الاسنان جميعها مع عدم امكان تركيب طقم صناعي	٤٠٪	٥٠٪	
الوجه			
شوهات الوجه			
اصيلة الفك العلوي وتشوه الانف ( حسب حالة	٨٠٪	١٠٪	
الاصابة الرخوة			
اصيلة الفك العلوي مع تشوه الوجه	١٠٪	٨٠٪	
اصيلة الفك السفلي بامله او عندما لا يبقى خلاص الفرع المساعد مع تشوه الوجه	٦٠٪		

هكذا من الملاحظ



النسبة المئوية	الفك العلوي
٥٠٪	المضغ غير ممكن
٢٠٪	المضغ ممكن ولكنه محدود
٢٠٪	مقد بسقف الحلق
١٠٪	مقد بسقف الحلق بتحسين بالعلاج الجراحي
٥٠٪	مقد بسقف الحلق متصل بالحفرة الانفية مع تشوه بالوجه
٢٠٪	مقد بسقف الحلق متصل بالحفرة الانفية بتحسين بالعلاج
٤٠٪	مقد بسقف الحلق متصل بالحفرة الانفية وجيب الهواء الفكي الفك السفلي
٦٠٪	المضغ غير كاف أو غير ممكن
١٠٪	المضغ ممكن نوعاً
٢٠٪	خلع بالمفصل الفكي الصدغي ولا يكن رده
صفر٪	خلع بالمفصل الفكي الصدغي بتحسين بالعلاج
٢٠٪	ضيق اللسان
٢٠٪	ضيق اللسان حسب اتساعه والاتصالات وحالة الكلام
٤٠٪	ناسور لعابي لم يتحسن بالعلاج الجراحي
٥٠٪	الناحور الفقري
٥٠٪	انحراف الراس والجزء
٣٠٪	سكولوز أو لرد وز أو كينوز مع قيد الحركات
٣٠٪	بروز أو انخساف موضعي مصحوب بالالام وقيد بالحركات
١٠٠٪	شلل الطرفين السفليين
٧٠٪	شلل الطرفين السفليين غير كامل والمشي غير ممكن
٣٠٪	شلل الطرفين السفليين غير كامل والمشي ممكن
٤٠٪	بمكاز أو عصا
٣٠٪	التهاب عظمي مفصلي تشويهي
٤٠٪	التهاب عظمي مفصلي تشويهي مع تيبس مفاصل المفترات وصعوبة التنفس
٢٠٪	التهاب عظمي نخاعي بالفقرات مع سلامة النخاع الشوكي
٣٠٪	مرض بوت غير مصحوب بفراج درني
٥٠٪	مرض بوت مصحوب بفراج درني
٥٠٪	تكيف الجبل الشوكي
١٠٪	تسبب المضلات المترد
٧٠٪	تليف الجهاز العصبي المركزي المنشود

النسبة المئوية	الخص
٢٠٪	الك مع صعوبة المشي والحركة
٤٠٪	تقر الطرف السفلي وانحراف بمحوره العنق
٣٠٪	انتشاء العنق للامام نتيجة شد العضلات أو اثره التام ملتصقة
٦٠٪	انتشاء العنق بحيث تصل الذقن لاعلى عظم القص
٢٠٪	الحنجرة
٥٠٪	ضيق الحنجرة
١٠٪	بحة الصوت
٢٠٪	ضيق التنفس عقب المجهود
٢٠٪	ضيق التنفس بدون اجراء المجهود
٤٠٪	ضيق التنفس يستدعي وضع انبوبة حنجرة
٦٠٪	بحة الصوت مصحوبة بضيق تنفس
٢٠٪	درن الحنجرة
٥٠٪	انعدام الصوت مع تلف محدود بالوتار الصوتية
٦٠٪	صعوبة البلع مع أو بدون انعدام الصوت
١٠٠٪	ضيق التنفس والحنجرة مع فتحة حنجرية
٣٠٪	الحلق
١٠٪	ضيق الحلق السفلي والبلع
٥٠٪	ضيق الحلق يعيق البلع
٣٠٪	ضيق البلع
١٠٪	ناسور البلعوم مصحوب بضيق غير قابل
٤٠٪	للشاء بجراحة ضيق أو انسداد الحلق العلوي
١٥٪	برزخ حلقى بلعومي من الالتصاق سقف الحلق بالجدار الخلفي
٦٠٪	برزخ حلقى مصحوب بصمم
٢٠٪	القص الصدري
٢٠٪	كسر عظم القص غير مصحوب باصابة خشوية
صفر٪	كسر ضلع
٢٠٪	الركبان
١٠٪	الدرن الركبي
٣٠٪	درن ركبي نتيجة عدوى مبهية أو عقب اصابة
٣٠٪	الحالات البسيطة
٦٠٪	الحالات المتوسطة
٢٠٪	الحالات المتقدمة
٩٠٪	التهاب الشحمي المزمن
٢٠٪	التهاب شحمي مزمن - مضاعف باننزوما وفشل
٥٠٪	التهاب شحمي وبو
٢٠٪	التهاب شحمي بسيط

هكذا من الأهل

النسبة المئوية	تابع - الرئتان
٪٣٠	ارتشاح بلوري اصابي
٪٢٠	انسكاب دموي بلوري
٪٥٠	انسكاب صديدي بلوري
	<b>القلب والاورطي</b>
	التصاق بغشاء القلب أو إصابة بصمام القلب أو
	التهاب بعضلات القلب
٪١٥	والقلب متكافئ
٪٦٠	مع اعراض ظاهرة
	مع عدم تكافؤ القلب
٪٦٠	تأثير القلب والكليتين نتيجة حدوث عدوى أو
٪٨٠	تسمم
	انيورز الاورطي
	<b>البطن</b>
	<b>المعدة :</b>
٪٥٠	ترحة مزمنة
٪٨٠	ترحة مزمنة مصحوبة بضيق اليواب وتدد
	المعدة ونجاسة
٪٤٠	ترحة مزمنة مع التصابات مؤلمة
٪٦٠	ترحة مزمنة مع ناسور معدى لم يسمف بالعلاج
	الجراحي
٪٢٠	ترحة مزمنة مع ناسور بالامعاء الدقاق لم تشف
	بالعلاج - ناسور ضيق
٪٧٠	ترحة مزمنة مع ناسور بالامعاء - ناسور متسع
٪٦٠	في البطن منخفض
	ترحة مزمنة مع ناسور بالامعاء - ناسور في
	وضع مرتفع
٪٣٠	ناسور بالامعاء الفاظ لم يشف بالعلاج الجراحي
٪٤٠	١ - ناسور ضيق / يسمح بخروج الغاز ويمض
	السوائل
٪٣٠	٢ - ناسور يسمح بخروج بعض مواد برازية
	والتهرب عادي
٪٨٠	٣ - شرح صناعي / يخرج منه جميع محتويات
	الامعاء والتهرب معدوم
٪١٠	ناسور شرطي حسب موضعه خارج أو
	داخل. المضلة المعاصرة : مع عدم القدرة
	على حجز البراز واحتباس المواد البرازية
	نتيجة اصابة المضلة المعاصرة
٪٧٠	مع عدم اصابة المضلة المعاصرة أو فتحة الشرج
	مصحوب أو غير مصحوب بسقوط الإبرج
٪٧٠	مع التهاب معوي
٪٥٠	مع دوستاريا مؤتنة
٪٧٠	مع التهاب بريثوني درلي

النسبة المئوية	الفتق الاصابي
٪٢٠	١ - فتق اريسي
٪٣٠	٢ - فتق مخذي
٪٢٠	٣ - فتق مزدوج
٪٢٠	٤ - فتق سري
	<b>جدار البطن</b>
٪٢٠	اثره التام مصحوبة بفتق
٪٢٠	اثره التام مصحوبة بفتق محدود
٪٦٠	اثره التام مصحوبة بفتق ( بفتق جراحي )
٪٤٠	فتق أو فتق ( بدون اثره التام
٪٢٠	فتق جراحي )
	فتق جراحي بطني مصحوب أو غير مصحوب
	بشلل جزئي لمضلات البطن
	<b>الكبد</b>
٪٦٠	ناسور مراري أو صديدي اصابي أو عقب جراحة
٪٥٠	<b>الطحال</b>
	استئصال الطحال
	<b>المسالك البولية</b>
٪٢٠	التهاب باحدى الكليتين
٪٥٠	التهاب باحدى الكليتين مع التهاب بحوض الكلية
٪٨٠	التهاب كوي بسبب عدوى أو تسمم
	التهاب يحوي الكليتين
٪٧٠	استئصال الكلية مصحوب بفتق جراحي
٪١٠	ناسور بطني بولي
	ناسور بالحالب
٪٨٠	درن بكلية واحدة
٪٢٠	درن بكليتين
	درن بالمثانة مع سلامة الكليتين
	<b>المثانة</b>
٪٥٠	التصاق جدار المثانة بالارتفاق العائلي بسبب
	كسر
	ناسور اسفل منطقة العانة
	ناسور بولي
٪٦٠	ناسور مثاني معوي
	ناسور مثاني شرجي
	التهاب مثاني مزمن اصابي أو نتيجة ادخال
٪٤٠	محسب متكررا أو جرح بالمثانة
	استئصال تثبيث قسطري
٪٦٠	التهاب مثاني مع التهاب بحوض كلية واحدة
	التهاب مثاني مع التهاب بحوض الكليتين

هكذا من الأصل



النسبة المئوية

٤٠٪	تابع - المائة
٢٠٪	انحباس كلي بالبول نتيجة إصابة النخاع الشوكي
٥٠٪	انحباس جزئي بالبول
٢٠٪	انحباس جزئي بالبول مصحوب بالتهاب كلية واحدة أو كلتيهما
٢٠٪	عدم القدرة على حجز البول
٩٥٪	قناة مجرى البول الخلفي
٦٠٪	ضيق كامل نتيجة تضيق مجرى البول الخلفي
٢٠٪	ضيق نتيجة تضيق جزئي
٦٠٪	ضيق يمكن توسيعه بعملية جراحية
٨٠٪	ضيق مصحوب بناسور متصل ما بين الشرج وقناة مجرى البول
٨٠٪	ضيق مصحوب بانعدام العضلة العاصرة للشرج وعدم القدرة على حجز البراز
٢٠٪	قناة مجرى البول الأمامي
٢٠٪	ضيق أصابي يمكن توسيعه
٢٠٪	ضيق يصعب توسيعه
٢٠٪	ناسور بولي
٧٠٪	انعدام قناة مجرى البول الأمامي مع فتحة بالمعجمان
٤٠٪	انعدام قناة مجرى البول الأمامي مع فتحة ما بين السرة والعبانة
٦٠٪	أعضاء التناسل
٧٠٪	مقعد القضيب
٢٠٪	مقعد القضيب مع قناة البول الأمامي والسفلي مع
٢٠٪	انعدام جزئي بالجسم الأسفنجي
٢٥٪	أثر التثام بالقضيب لا تمنع الانتصاب
١٠٪	مقعد ثمرة القضيب
١٠٪	مقعد القضيب مع قناة البول الأمامي والسفلي مع الخصيتين
١٠٪	مقعد خصية مع ظاهر نقص الهرمونات
٣٣٪	مقعد خصية قبل البلوغ
١٠٪	مقعد خصية لغاية سن الأربعين
١٠٪	مقعد خصية في سن ٤٠ - ٦٠
٦٠٪	مقعد خصيتين للبراق
٣٥٪	مقعد خصيتين للبالغ
١٠٪	مقعد خصيتين بعد سن ٦٠
١٠٪	قلة بائية حسب الحجم والمسامك
١٠٪	قلة دموية أصابية
١٠٪	درن البرنج وخصية واحدة

النسبة المئوية

٢٠٪	درن البرنج وخصيتين
٤٠٪	درن البرنج من ناحية أو ناحيتين مع إصابة البروستاتا
٤٠٪	لو الحويصلة المنوية
٣٠٪	نقص الرحم
٢٠٪	تغير في وضع الرحم
١٥٪	سقوط الرحم أو المهبل حالة خفيفة
٢٠٪	أثر الالتصاق
٢٠٪ - ٤٠٪ - ٢٠٪ - ٢٠٪	أثر التثام مقيدة الحركة الطرف العلوي
٢٠٪ - ٢٠٪ - ٢٠٪ - ١٥٪	العقد ملتصق بالجسم
٢٠٪ - ١٥٪ - ٢٠٪	الكب ١٠ درجات إلى ٤٥ درجة
١٠٪ - ٨٪ - ١٠٪	الكب من ٤٥ درجة إلى ٤٠ درجة
١٠٪ - ٨٪ - ١٠٪	الكب لغاية ٩٠ درجة ولكن مع عدم القدرة على رد الفراغ
١٠٪ - ٨٪ - ١٠٪	أثر التثام المرفق مقيدة حركة بسيطة
١٥٪	لزواوية ١٣٥ درجة
٢٠٪	لزواوية ٩٠ درجة
٤٠٪	لزواوية ٤٥ درجة
٥٠٪	لاول من ٤٥ درجة يكون الساعد في حالة ثني
١٠٪	لزواوية حادة أثر التثام بخلفية الركبة
٢٠٪	مقيد حركة بسيطة
٢٠٪	من ١٣٥ درجة إلى ١٧٠ درجة
٥٠٪	من ٩٠ إلى ٣٥ درجة
٥٠٪	ولغاية ٦٠ درجة أو أقل
١٠٪	وأثر التثام براحة القدم محدثة انحراف حائلته حسب الاتساع
٢٥٪	أثر التثام مؤلمة ومقترحة حسب الموضو
٢٠٪	الاتساع
٢٠٪	التهاب نخاعي عظمي مؤمن
٢٠٪	ناسور واحد أو متعدد أو تكرر
٢٠٪	التهاب عظمي درني :
٢٠٪	التهاب عظمي مع ناسور حسب الموضع

هكذا من الأهل

الاورام

عدد درنية		
عدد درنية متقحة محدثة مضفا والام بسيطة	٢٠٪	٢٠٪
٢ - عدد درنية متقحة مصحوبة بنواسة	٢٠٪	٤٠٪
الاورام الخبيثة :		
تقدر العاهة حسب العجز النائي من التداخل الجراحي العلاجي بسبب بتر الاصابع او طرف او بحسب انتكاس الحالة عقب العملية او عدم امكان اجراء العملية	٩٠٪	٤٠٪
الزهرري		
الزهرري كمرض مهني	٥٠٪	

مبادئ عامة

يراعى عند تقدير النسب المئوية لدرجات العجز الناشئة عن الاصابات ان هذا التقدير يختلف عدة عوامل وهي :

- ١ - سن المصاب
- ٢ - المهنة او الحرفة
- ٣ - وجود حالة مرضية سابقة بالمضوالمصاب
- ٤ - العاهات المصحوبة بتشويه في القرار الصادر ان هذه النسبة قاصرة على عامة دون التشويه

جدول رقم ( ٣ )  
بتحديد المبالغ المستحقة من مدد الخدمة  
السابقة التي تحسب في المعاش

المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل عشرة سنوات	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ سنوات	السن	السن
١٠٠٠٠	٤٢	٢٠	٢٠
١١٠٠٠	٤٣	٢١	٢١
١٢٠٠٠	٤٤	٢٢	٢٢
١٣٠٠٠	٤٥	٢٣	٢٣
١٤٠٠٠	٤٦	٢٤	٢٤
١٥٠٠٠	٤٧	٢٥	٢٥
١٦٠٠٠	٤٨	٢٦	٢٦
١٧٠٠٠	٤٩	٢٧	٢٧
١٨٠٠٠	٥٠	٢٨	٢٨
١٩٠٠٠	٥١	٢٩	٢٩
٢٠٠٠٠	٥٢	٣٠	٣٠
٢١٠٠٠	٥٣	٣١	٣١
٢٢٠٠٠	٥٤	٣٢	٣٢
٢٣٠٠٠	٥٥	٣٣	٣٣
٢٤٠٠٠	٥٦	٣٤	٣٤
٢٥٠٠٠	٥٧	٣٥	٣٥
٢٦٠٠٠	٥٨	٣٦	٣٦
٢٧٠٠٠	٥٩	٣٧	٣٧
٢٨٠٠٠	٦٠	٣٨	٣٨
٢٩٠٠٠		٣٩	٣٩
٣٠٠٠٠		٤٠	٤٠
		٤١	٤١

ملاحظات : ١ - في حساب السن تعتبر كسور السنة كاملة .

ب - يحسب المبلغ المستحق على المؤمن عليه على اساس سنة واجره في تاريخ انتقائه بهذا القانون .

ج - يقرب راس المال المسحوب ومقابل هذا الجدول في جميع الحالات الى اقرب دينار صحيح .

هكذا من المأهول

## جدول رقم (٤)

رقم الحالة	المستحقون	الارامل	الاولاد	الوالدين	الاخوة
١	ارملة أو أرامل أو زوج مستحق (نصف) (نصف) وأكثر من ولد				
٢	ارملة أو أرامل أو زوج مستحق (نصف) (ثلث) سدس للواحد وولد واحد والوالدين				
٣	ارملة أو أرامل أو زوج مستحق (نصف) (ثلث)				
٤	ارملة أو أرامل أو زوج مستحق (ثلث) (نصف) سدس للواحد وأكثر من ولد والوالدين مستحقين				
٥	ارملة أو أرامل أو زوج مستحق (نصف) سدس كل منهما والوالدين مع عدم وجود اولاد				
٦	أكثر من ولد والوالدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق				
٧	ولد واحد أو والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق				
٨	ولدان مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق				
٩	أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا اولاد				
١٠	أكثر من أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا اولاد والوالدين بالتساوي				

## ملاحظات:

- ١ - في حالة زواج أو وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشها يزول نصيبها إلى اولاد صاحب المعاش الذي يتقاضون معاشه وقت زواجها أو وفاتها ويوزع بينهم بالتساوي ويشترط ألا يتجاوز المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) ويسري هذا الحكم على زوج المستحق في حالة وفاته .
- ٢ - إذا قل ما يمنح للوالدين في الحالة رقم (٤) عن السدس نتيجة وجود دخل يرد الباقى إلى الأرملة .
- ٣ - عند وفاة أحد الوالدين في حالة رقم (٤) يؤول نصيبه أي أرملة فإذا كانت قد تزوجت آل هذا النصيب إلى الاولاد على ألا يتجاوز مجموع المستحق لهم (النصف) الموضحة بالحالة رقم (٦) .

السيد الأمين العام  
هـ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة  
دولة رئيس المجلس

ارفع الجلسة وساعلن عن موعد  
وموضوعها في حينه  
(ورفعت الجلسة)

رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
احمد اللوزي

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري  
عدنان بعيون

## تعريف

- ١ - اعد وبسبب هذا العدد واشرف على تنظيم خطبه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظمو الخطب السادة نذير علييات ، نصري الشمايلة وموفق المجلوني .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتجهيزه في المطبعة : منظم الخطب ومأمور المجلة بالوكالة السيد موفى المجلوني .

هكذا من المأخوذ